

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

التقرير السنوي

2020

التقرير السنوي 2020

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

RAR-7079-2020-ar



صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أيده الله ونصره

التقرير السنوي 2020

مرفوع إلى

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

من طرف

أحمد رضى شامي

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

مولاي صاحب الجلالة،

طبقاً لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.124 بتاريخ 3 شوال 1435، الموافق لـ 31 يوليو 2014، لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتك، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2020، كما صادقت عليه بالإجماع الجمعية العامة للمجلس المنعقدة بتاريخ 30 يونيو 2021.

صاحبَ الجلالة،

شكلت سنة 2020 سنة استثنائية على جميع الأصعدة، وذلك بالنظر لتأثيرات جائحة كوفيد-19 التي همت جميع جوانب الحياة، واعتباراً أيضاً للاختيارات التي اتخذتها أغلب الدول في التصدي للجائحة، والتي أعطت الأولوية لحفظ صحة الإنسان من خلال اعتماد جملة من التدابير الاحترازية، كالحجر الصحي، تباينت صرامتها من بلد لآخر، قبل الشروع في وضع مخططات للإنعاش الاقتصادي اختلف حجمها ونطاقها حسب البلدان وقدراتها.

وفي هذا السياق، انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3 في المائة وانخفض حجم التجارة العالمية بنسبة 8.5 في المائة، في حين شهدت سلاسل القيمة العالمية اضطراباً وأحيانا دخلت في وضعية شلل. وسرعان ما انعكست تداعيات الأزمة على الوضعية الاجتماعية، إذ تجلّى ذلك أساساً في ارتفاع معدلات البطالة، وفقدان مصادر الدخل، وتفاقم التفاوتات، وارتفاع نسبة الفقر. ومع ذلك، شكلت الأزمة الصحية فرصة لإعادة النظر في الطابع المشتت للاقتصاد العالمي وفي بعض توجهات السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التركيز على مقومات السيادة الاقتصادية، والعودة إلى التصنيع، والرقمنة، وإرساء اقتصادات خالية من الكربون، والدور الجديد الذي يتعين أن تضطلع به الدولة.

وبخصوص الوضعية في المغرب، فقد بادرت السلطات العمومية منذ تسجيل الحالات الأولى للإصابة، بل وقبل ذلك، إلى سن إجراءات صحية وقائية صارمة من أجل تفادي تكاثر حالات العدوى بشكل غير متحكم فيه، مع العمل على الرفع من الطاقة الاستيعابية للبنيات التحتية الصحية للبلاد. بالموازاة مع ذلك، تم إحداث لجنة لليقظة الاقتصادية، وخلق صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، فضلاً عن اتخاذ العديد من التدابير لتخفيف انعكاسات الأزمة الصحية على المقاولات، ومن ثم على مناصب الشغل ومصادر الدخل. بعد ذلك، وبالموازاة مع تخفيف التدابير التقييدية، جرى تنفيذاً للتعليمات السامية لجلالنتكم، وضع مخطط من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي بغلاف مالي يعادل 11 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

إن الجهود الاستثنائية التي تم بذلها لإنقاذ وإنعاش الاقتصاد والحفاظ على الدخل والشغل قد جنبت بلادنا تداعيات أشد وطأة للجائحة. هذا، وعلى غرار باقي بلدان العالم، سجل الاقتصاد الوطني ركوداً يعتبر الأكبر من نوعه خلال العقود السبعة الماضية. فقد شهد الناتج الداخلي الإجمالي للاقتصاد المغربي انكماشاً بنسبة 6.3 في المائة سنة 2020، ويُتَوَقَّع أن يكون هذا الانكماش قد تسبب في فقدان الاقتصاد الوطني لحوالي ثلاث سنوات من النمو. غير أن تداعيات الجائحة كانت متباينة بين القطاعات، إذ أبانت بعض القطاعات عن قدرة أكبر على الصمود مقارنة مع غيرها.

وقد تضرر النسيج المقاوالاتي بشكل كبير من الأزمة، بحيث بلغت نسبة المقاولات التي توقفت مؤقتاً أو نهائياً عن العمل 57 في المائة من مجموع المقاولات في أبريل 2020، قبل أن تتخفف هذه النسبة إلى 16 في المائة نهاية سنة 2020 (معطيات المندوبية السامية للتخطيط).

وبالنسبة للطلب، تراجع مستوى استهلاك الأسر نتيجة فقدان مصادر الدخل ومناصب الشغل بالقطاع الخاص المنظم وغير المنظم. ومن جهة أخرى، تأثر الاستثمار بشكل بالغ بتداعيات الأزمة، وما ارتبط بها من ارتفاع لمستوى الشكوك، فيما انخفض الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 7.5 في المائة.

وبخصوص التوازنات الماكرواقتصادية، بلغ عجز الميزانية حوالي 7.6- في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020، مما يشكل ارتفاعاً مهماً مقارنة مع فترة 2012-2019 التي ظل خلالها عجز الميزانية في مستوى مُتَحَكِّم فيه نسبياً. وقد تطلبت الجهود الميزانية المبدولة لمكافحة آثار الأزمة الصحية وكذا ضرورة تسديد القروض السابقة التي حان موعد تسديدها، لجوء الخزينة العمومية إلى المزيد من الاستدانة (وصل المبلغ الجاري لمديونية الخزينة إلى 77.6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي). غير أن المغرب استطاع الاستفادة من شروط اقتراض جيدة على العموم، لا سيما وأن حصة الدين الخارجي لا تزال محدودة في نسبة 24 في المائة، مما يقلص من احتمالات التعرض لمخاطر الصرف.

وفي ما يتعلق بالتوازنات الخارجية، فقد شهدت سنة 2020 انخفاضاً في عجز الميزان التجاري، غير أنه لا يمكن تفسير هذا الانخفاض على أنه أداء جيد للاقتصاد الوطني، على اعتبار أن الصادرات شهدت بدورها انخفاضاً حاداً بالمقارنة مع سنة 2019. من جانبها، سجلت مداخيل الأسفار انخفاضاً بـ 53.7 في المائة، وهي نسبة تعكس حجم الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة. في المقابل، سجلت التحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج تحسناً طفيفاً رغم ظرفية الأزمة، مما يؤشر على قدرتها على الصمود.

أما بخصوص تمويل الاقتصاد، فقد تم اتخاذ العديد من التدابير في ما يتعلق بالسياسة النقدية من أجل التصدي لتداعيات الأزمة. وبفضل هذه التوجهات، التي عززها طرح منتجات «ضمان أوكسجين» و«ضمان إقلاع» و«إقلاع المقاولات الصغيرة جداً» المضمونة من لدن صندوق الضمان المركزي، تمكنت القروض البنكية، من تحقيق معدل نمو بلغ 4.4 في المائة، رغم تراجع الناتج الداخلي الإجمالي. وتفيد معطيات المندوبية السامية للتخطيط بأن 16 في المائة فقط من المقاولات أعلنت استفادتها من قروض بضمان الدولة.

بالموازاة مع ذلك، يُظهر ارتفاع حصة القروض معلقة الأداء من إجمالي القروض الممنوحة للمقاولات أن جزءاً مهماً من هذه الأخيرة يعاني بشكل متزايد من الإعسار المالي. وقد تزداد وطأة هذا الوضع عند انتهاء فترة السماح المخولة للمقاولات في إطار القروض المضمونة.

وفي ما يتعلق بمناخ الأعمال، تجدر الإشارة إلى أن أزمة كوفيد-19 لم تمنع السلطات العمومية من مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار. وتميزت سنة 2020 بتحقيق جملة من المنجزات في هذا

المضمار نذكر منها، إعداد اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال للسياسة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2021-2025، فضلا عن اعتماد عدد من النصوص القانونية أو دخولها حيز التنفيذ.

غير أنه يلاحظ أن مناخ الأعمال في المغرب لا تزال تعثره العديد من أوجه القصور البنوية، تهم بشكل خاص استمرار بعض مظاهر الفساد وإشكالية آجال الأداء، وهو ما يدل عليه تراجع تصنيف المغرب في التقارير والمؤشرات العالمية ذات الصلة، وكذا الارتفاع الملحوظ في آجال الأداء بين المقاولات.

وفي هذا السياق الموسوم بالشكوك وعدم وضوح الرؤية الناجم أساساً عن الأزمة الصحية، تقلص إجمالي تكوين الرأسمال الثابت بـ9 في المائة، كما انخفض عدد المقاولات المحدثه بـ11 في المائة خلال سنة 2020 (معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية). بالإضافة إلى ذلك، تبين أن أربعاً من كل خمس مقاولات بالقطاع المنظم لا تتوقع أي مشروع استثمار خلال سنة 2021 (معطيات المندوبية السامية للتخطيط).

وبخصوص انعكاسات الأزمة على الشغل ومصادر الدخل، فرغم تسجيل نوع من التحسن في سوق الشغل انطلاقاً من الفصل الرابع من سنة 2020، فإن الاقتصاد الوطني فقد مع متم سنة 2020 حوالي 432.000 منصب شغل صاف. وقد تفاقم معدل البطالة، بحيث بلغ 11.9 في المائة (معطيات المندوبية السامية للتخطيط).

من جهة أخرى، انخفض متوسط دخل النشيطين المشتغلين بنسبة 50 في المائة خلال فترة الحجر الصحي، مع تسجيل انخفاض أكثر حدة في صفوف الفئات الأقل يسرا، وهو ما من شأنه أن يفاقم الفوارق في الأجور. غير أن المساعدات الممنوحة للأسر، والمستوى المنخفض جدا للتضخم (0.7 في المائة)، بفضل الجهود المبذولة لضبط ومراقبة الأسعار وتمويل السوق، فضلا عما أبانت عنه تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج من قدرة على الصمود، كلها عوامل مكنت من تخفيف انعكاسات الأزمة على بعض الأسر.

وفضلاً عن تدبير الجوانب الظرفية لجائحة كوفيد-19، فإن هذه الأزمة دفعت بلادنا إلى اعتماد جملة من التوجهات في أفق إجراء تحولات كبرى على المستوى الاقتصادي في المدى المتوسط:

■ **بواد عودة حذرة إلى التصنيع لاستبدال الواردات:** إن الشلل الذي شهدته سلاسل القيمة العالمية والصعوبات التي واجهتها العديد من البلدان المتقدمة والنامية في التزود بالمنتجات أثناء الجائحة، دفعا المغرب إلى إعادة النظر في أهداف سياسته الصناعية. وفي هذا الصدد، أبان القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة عن تفاعل سريع مع تداعيات الأزمة، من خلال وضع مخطط الإنعاش الصناعي لمرحلة ما بعد كوفيد-19. ويتسم هذا المخطط بسعيه إلى التوفيق بين حاجيات البلاد من منتجات استبدال الواردات وبين ضرورة النهوض بولوج صادرات الصناعات الوطنية إلى الأسواق الخارجية. ويقترح المخطط على الفاعلين الصناعيين الوطنيين الانخراط في صناعات استبدال الواردات في 8 قطاعات، جرى تحديدها. كما تم لهذا الغرض إنشاء بنك للمشاريع.

■ **وجود إرادة في تسريع مسلسل إرساء صناعة وطنية خالية من الكربون:** يشكل إرساء صناعة خالية من الكربون أحد محاور التغيير التي تبنتها أغلب البلدان منذ إطلاق النقاش حول الإنعاش الاقتصادي. وفي المغرب، خصصت السلطات العمومية، في إطار مخطط الإنعاش الصناعي لمرحلة ما بعد كوفيد-19، ورشا يرمي إلى جعل الإنتاج الصناعي خالياً من الكربون. ويتمثل الهدف من هذا التوجه في استثمار المؤهلات التي يزخر بها المغرب في مجال الطاقات المتجددة من أجل توفير طاقة نظيفة ومنخفضة الكلفة للصناعات الوطنية، مع تعزيز ولوج منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، خاصة الاتحاد الأوروبي، الذي يعترم في أفق سنة 2023 سن ضريبة الكربون على الواردات.

■ **تسريع مسلسل رقمنة الاقتصاد وتحول الاستخدامات:** أدت أزمة كوفيد-19 إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي بالمغرب. فقد اضطر العديد من النشيطين المشتغلين إلى العمل عن بُعد، مستفيدين من البنيات التحتية الموجودة في مجال التكنولوجيا الرقمية، رغم أنه لم يتم بعدُ استكمال الإطار القانوني المنظم لهذا النمط من العمل. وعلى مستوى الإدارة العمومية، انتقل عدد الإدارات التي انخرطت في المنصات الرقمية المتعلقة بمكَّتب الصَّبَطِ الرَّقْمِي والحامل الإلكتروني، التي طورتها وكالة التنمية الرقمية، من 30 إلى 900 في ظرف ستة أشهر. بخصوص الاستعمالات الرقمية، أدت الأزمة إلى حدوث تطور مهم في سلوكيات البيع والشراء والدفع عبر الأنترنت.

ويلاحظ أنه رغم هذا التقدم المحرز، لا يزال المغرب في حاجة إلى تحسين تصنيفه على مستوى جملة من الجوانب المتعلقة بمسلسل تحوله الرقمي، وهي جوانب تهم على الخصوص توفر الرأسمال البشري المؤهل، والولوج إلى الإنترنت ذي الصبيب العالي، واعتماد بعض التقنيات المتقدمة من قبيل إنترنت الأشياء. وتتضاف إلى ذلك جملة من أوجه الخصاص التي تفاقمت بسبب أزمة كوفيد-19، سيما ما يتعلق بالجودة غير الكافية أحيانا للخدمات المقدمة (نموذج التعليم عن بعد)، والتجهيزات غير المناسبة أو غير الملائمة، وكذا استمرار الفجوة الرقمية، وغير ذلك.

صاحب الجلالة،

على المستوى الاجتماعي، كان قطاع التربية والتعليم بدون شك من بين القطاعات الأكثر تضررا بالأزمة الصحية. حيث كان لإغلاق المدارس أولا ثم تقليص الزمن المدرسي تداعيات سلبية على جودة التعلُّمات، قد تكون لها آثار طويلة الأمد. من جهة أخرى، أدى انتقال عملية التعلم من المدرسة إلى المنزل إلى خلخلة عادات التعلم وساهم في تعميق التفاوتات بين التلاميذ. وفي هذا الصدد، كان لإغلاق المدارس انعكاسات سلبية على التلاميذ المنحدرين من الأوساط المعوزة، لاسيما في المناطق القروية. إن عدم توفر أدوات التواصل عن بُعد والمعدات الملائمة في بعض الأحيان، إضافة إلى عدم قدرة الأمهات والآباء وأولياء الأمور على مواكبة أطفالهم في هذه العملية التعليمية الجديدة، كلها عوامل أدت إلى تفاقم حالات الانقطاع والهدر المدرسي.

بخصوص منظومة الصحة، أكدت أزمة كوفيد-19 التشخيص الذي تم الوقوف عليه منذ عدة سنوات بشأن هشاشة الخدمات الصحية في مقابل حاجيات الساكنة، وضعف قدرة هذه المنظومة على الصمود أمام الأزمات. وإزاء هذا الوضع، انصب التعاطي مع جائحة كوفيد-19 أساسا على إرجاء الولوج إلى العلاجات الأساسية والاستشفائية بالنسبة للعديد من الأمراض بسبب تقييد حركة التنقل، وتوجيه موارد وإمكانيات المنظومة ككل للتصدي للجائحة.

لقد تم تسجيل تعبئة غير مسبوقة خلال الأشهر الأولى للجائحة، مكنت من توفير الموارد المالية لتعزيز قطاع الصحة العمومية وتعويضه بكفاءات ووسائل الطب العسكري بتعليمات ملكية سامية من جلالتكم، وكذا طب القطاع الخاص، بالإضافة إلى العمل، في وقت وجيز، على تزويد البنيات الاستشفائية بأسرَّة إنعاش إضافية من أجل التصدي للجائحة. إلا أن هذه الجهود على أهميتها لا يمكنها أن تعالج واقع المنظومة الصحية، التي تعاني العديد من الاختلالات البنيوية.

ومن بين الإشكاليات الكبرى التي يواجهها قطاع الصحة، مسألة الموارد البشرية الضرورية من أجل استدامة وتأمين الخدمات العلاجية. فحسب معطيات وزارة الصحة، فإن المغرب يتوفر فقط على 7.3 أطباء و9.2 ممرضين لكل 10.000 نسمة. وهي نسبة لا تستجيب لمعايير منظمة الصحة العالمية التي توصي بحد أدنى من

عدد الأطباء ومهنيي الصحة يبلغ 23 لكل 10.000 نسمة، من أجل ضمان توفير العلاجات الأولية الضرورية. علاوة على ذلك، يعاني الأطباء في القطاع العام من ظروف عمل وتحفيزات غير مواتية بالقدر الكافي لمزاولة مهنتهم. وهو ما يساهم في تفاقم ظاهرة «هجرة» أطباء القطاع العمومي نحو القطاع الخاص ونحو الخارج.

وهناك عنصر آخر له تأثير سلبي على صحة السكان وهو الولوج إلى الأدوية. فإذا كان قطاع صناعة الأدوية قد شهد تطوراً مهماً، لا سيما خلال العقد الأخير، مما مكّن من تصنيع عدد من الأدوية على الصعيد الوطني كانت تستورد في السابق، وبالتالي تخفيض تكلفتها، فضلاً عن تطوير الأدوية الجنيسة، إلا أن معدل انتشار هذا الصنف من الأدوية يظل ضعيفاً إذ لا يتعدى 40 في المائة في المغرب، مقابل متوسط عالمي يبلغ 58 في المائة. وقد نتج عن هذه الوضعية استمرار ارتفاع تكلفة فاتورة الأدوية بالنسبة للأسر، كما أنها تستهلك جزءاً مهماً من نفقات نظام التأمين الإجباري عن المرض، حيث إن الباب المخصص لإرجاع مصاريف الأدوية يمثل ما يقرب من 31.5 في المائة من نفقات هذا النظام.

من جهة أخرى، أبرزت الانعكاسات السلبية لأزمة كوفيد-19 أن الحماية الاجتماعية تشكل تحدياً رئيسياً بالنسبة لبلادنا. ذلك أن غياب شبكات الأمان الاجتماعية، والذي كان له ضرر بالغ على الأسر التي عانت بشدة من تداعيات الأزمة، دفع الدولة إلى اتخاذ جملة من تدابير الدعم المستعجلة والمؤقتة. لذلك، يعتبر ورش تعميم أرضية الحماية الاجتماعية الذي أطلقته جلالته سنة 2020 طفرة كبرى في مسلسل تعزيز التماسك الاجتماعي. كما يتعين تكثيف جهود الحد من الشغل غير المنظم، الذي تُحَرَم بسببه فئات واسعة من حقها في الحماية الاجتماعية.

لقد شكلت وضعية الحجر المنزلي المقترن بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي أملتتها الظرفية الصحية تحدياً تنامت فيه ظاهرة العنف إزاء النساء. وفي هذا الصدد، قامت عدة جمعيات ناشطة في مجال حماية وتوجيه النساء ضحايا العنف بإثارة الانتباه إلى ضرورة وضع تدابير ملموسة لحماية النساء ضحايا العنف الزوجي.

وبخصوص وضعية الفئات الهشة خلال سنة 2020، يشار إلى أن الأطفال تضرروا بشدة من تداعيات الجائحة، من حيث التعلم والتنشئة الاجتماعية، لا سيما بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في بيئة لا تتيح الولوج إلى أدوات التعلم. كما أن الأمهات والآباء غالباً ما لا يمتلكون القدرات الكافية لمواكبة أطفالهم دراسي؛ يحمل هذا الوضع مخاطر على المدى الطويل من حيث التوريث الجيلي للفقر والامية.

ورغم التقدم الذي أحرزه المغرب على مستوى الترسانة القانونية المتعلقة بمكافحة استغلال الأطفال، فإن حالات سوء معاملة الأطفال لا تزال مرتفعة في المدن الكبرى، بحث يتم استغلال القاصرين من طرف شبكات إجرامية لغرض التسول. لذلك، فيدون تعزيز إطار الحماية القانونية للأطفال من هذه الأفعال الإجرامية، سيستمر تعرضهم للاستغلال، مع كل الأضرار المعنوية والجسدية الناجمة عن ذلك.

كما طالت تداعيات الجائحة (بدرجات متفاوتة) ظروف عيش الأشخاص في وضعية إعاقة. ويتعلق الأمر بالخصوص بذوي الإعاقة الذين يعانون من أمراض مزمنة تحتاج علاجات دائمة. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن الدروس الموجهة عبر القنوات التلفزية والمحطات الإذاعية الوطنية مناسبة لحاجيات التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة، مما شكل عائقاً أمام تمتعهم بالحق في التربية وتمييزاً في حقهم. كما تعرض الأشخاص ذوو الإعاقة، خاصة المصابون بالصمم وضعاف السمع، للحرمان من الولوج إلى المعلومات وحملات الوقاية التي يتم بثها في وسائل الإعلام العمومية.

وخلال فترة الحجر الصحي، فُقد المهاجرون في وضعية غير نظامية، الدخول المتأتية من فرص الشغل الهشة التي كانوا يعيشون منها. وإزاء الضائقة الاجتماعية التي يعيشها هؤلاء المهاجرون في أغلب الأحيان، كانت العديد من الجمعيات مبادرة إلى تقديم الدعم الإنساني والمادي والإداري والنفسي للمهاجرين، رغم أن حالة الطوارئ الصحية والقيود على التنقل التي واكبتها، قد أثرت بشكل كبير على نجاعة تدخلات هذه الجمعيات. ومن جهة أخرى، شهدت سنة 2020 افتتاح المرصد الإفريقي للهجرة الذي تم إنشاؤه باقتراح من جلالتكم سنة 2018 بصفتكم رائدا لإفريقيا في موضوع الهجرة. وسيشكل هذا المرصد الذي تحتضنه بلادنا، والتابع للاتحاد الإفريقي، أداة منسقة لجمع وتحليل وتقاسم البيانات بين الدول الإفريقية من أجل فهم أفضل لهذه الظاهرة بخصوصياتها القارية، واستشراف آفاقها، واقتراح التدابير الكفيلة بتحسين أوضاع المهاجرين وتعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية.

وبخصوص مكافحة الجريمة، فإن الاقتصاد على الإيداع بالمؤسسات السجنية كآلية وحيدة للعقاب، بما فيها اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي، من شأنه أن يرفع من تكلفة الجريمة، سواء من حيث الميزانية المخصصة للتصدي لها أو بالنسبة للمجتمع، حيث يصبح السجن فضاء لانتقال الانحراف والعنف، بفعل ضيق مساحة أماكن الاعتقال والظروف السالبة للحرية التي يعيشها السجناء.

صاحب الجلالة،

بخصوص المحور البيئي، كانت سنة 2020 سنة استثنائية طبعها توقف الملتقيات الدولية جراء القيود الصحية التي أقرتها العديد من البلدان لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، تم إرجاء مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ «كوب 26» إلى غاية شهر نوفمبر 2021، في غلاسكو تحت الرئاسة البريطانية وبشراكة مع إيطاليا.

كما عرفت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تراجعا هاما خلال سنة 2020 في جميع أنحاء العالم، بفعل الانخفاض الكبير للنشاط الاقتصادي وحركة التنقل. ومع ذلك، فإن هذا الانخفاض كان مؤقتاً، إذ سرعان ما استأنفت هذه الانبعاثات ارتفاعها في بعض البلدان الصاعدة الكبرى، كالصين والهند والبرازيل (معطيات الوكالة الدولية للطاقة).

وعلى الصعيد الوطني، شرع المغرب سنة 2020 في الرفع من الأهداف الواردة في المساهمة المحددة وطنياً، وتم تقديمها أمام اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي خلال اجتماعها الأول المنعقد في شهر دجنبر من السنة نفسها برئاسة السيد رئيس الحكومة، وذلك إثر مأسسة هذه اللجنة بموجب المرسوم رقم 2.19.721. ومن ناحية أخرى، تميزت سنة 2020 بإطلاق دراسات لوضع «مخططات مناخية» لفائدة سبع جهات. وفي ما يتعلق بالولوج إلى التمويل المتعلق بالمناخ، وضعت المملكة برنامجاً استراتيجياً مع «الصندوق الأخضر للمناخ»، يتألف من مجموعة من 18 مشروعاً للتكيف والتخفيف تغطي العديد من القطاعات ذات الأولوية. كما واصلت بلادنا مواكبة الهيئات الوطنية في عملية حصولها على الاعتماد لدى الصندوق الأخضر للمناخ، حيث كللت هذه الجهود بحيازة ثلاث هيئات وطنية على ثقة الصندوق خلال سنة 2020، وهي: وكالة التنمية الفلاحية وبنك الأعمال لصندوق الإيداع والتدبير (سي دي جي كابيتال) والتجاري وفا بنك.

وفي مجال الطاقات المتجددة، سجل المغرب تحسناً طفيفاً يناهز 3 في المائة في حصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة. كما تميزت سنة 2020 بتراجع الفاتورة الطاقية الصافية للمغرب بنسبة 34.7 في المائة، بالإضافة إلى انخفاض في إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بـ 7.2 في المائة، وذلك ارتباطاً أساساً بتداعيات أزمة كوفيد-19. بالمقابل، وبالنظر إلى الإمكانيات العالية التي يتمتع بها المغرب في إنتاج الجزئيات الخضراء وتصديرها، فقد قررت بلادنا التموّج في هذا المجال عبر إطلاق مشروع خارطة طريق خاصة بتطوير سلاسل الإنتاج المعتمدة على الطاقة الهيدروجينية في 2019، سيما إنتاج وتخزين الطاقة والتقل الكهربائي وإنتاج الجزئيات الخضراء، خاصة الأمونياك والوقود الاصطناعي. وعلاوة على ذلك، تميزت سنة 2020 بإحداث اللجنة الوطنية للهيدروجين، كما بادرت وكالة «مازن» في أكتوبر 2020 إلى بناء محطة لتوليد الكهرباء الهجينة باستخدام الطاقة الكهروضوئية والطاقة الريحية، موجهة إلى تزويد منشأة للهيدروجين الأخضر بقدرة تحليل كهربائي تقدر بحوالي 100 ميغاواط.

وبخصوص المحور المتعلق بالتنمية المستدامة، تميزت سنة 2020 بإطلاق دينامية إعداد استراتيجيات التنمية ذات الانبعاثات المنخفضة للغازات الدفيئة على المدى الطويل (LT-LEDS). وفي ما يتعلق بميثاق «مثالية الإدارة»، الذي يعد عنصراً أساسياً لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، تم اتخاذ تدابير من قبل بعض القطاعات الحكومية أفضت إلى تحقيق نتائج أولية مشجعة يمكن تحسينها. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتقليص نسبة استعمال الماء، وتلبية حاجياتها من الكهرباء بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، والتعويض التدريجي لحظيرة السيارات بسيارات نظيفة.

وفي مجال تدبير الموارد المائية، واعتباراً للوضعية المقلقة جدا التي تعرفها الموارد المائية، انعقد في يناير 2020، برئاسة جلالتكم، حفل توقيع الاتفاقية الإطار لإنجاز البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، الذي يشكل المرحلة الأولى في مشروع المخطط الوطني للماء 2020-2050. ويتوزع هذا البرنامج، الذي تقدر كلفته الإجمالية بـ 115.4 مليار درهم، على خمسة محاور هي: تنمية العرض المائي، لاسيما من خلال بناء السدود؛ وتدبير الطلب على الماء والاقتصاد في استعماله وتثمينه، خاصة في القطاع الفلاحي؛ وتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي؛ وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء؛ والتواصل والتحسيس من أجل ترسيخ الوعي بأهمية الحفاظ على الماء وترشيد استعماله. وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى الشروع في الخطوات الإجرائية لإنجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء في نوفمبر 2020.

وفي ميدان التطهير، أصبح المغرب إلى غاية نهاية سنة 2020، يتوفر على 153 محطة لمعالجة المياه العادمة، تم إنجازها في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل. ومن بين التدابير المتخذة من أجل إرساء تدبير مستدام للموارد المائية، تجدر الإشارة إلى تعميم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي ملاعب الغولف والمساحات الخضراء وكذا الاستعمال الصناعي.

ومن ناحية أخرى، سجلت جودة الهواء تحسناً ملحوظاً، بفعل الإجراءات المتعلقة بتقييد حركة التنقل وتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية، وذلك وفق ما أملتته حالة الطوارئ الصحية.

صاحب الجلالة،

في ضوء تحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمغرب خلال سنة 2020، تمّ الوقوف على جملة من نقاط اليقظة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

على الصعيد الاقتصادي، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

ضرورة إعادة هيكلة قطاع الصناعة، بما يُمكن من تطوير هذا القطاع وبناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود إزاء التقلبات وعلى خلق مناصب الشغل، وبما يتيح تموقعا أفضل للاقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد الأزمة:

يقتضي بلوغ هذا الهدف تصدير السلع ذات المحتوى التكنولوجي العالي، مع العمل على إحداث قطاعات وفروع جديدة موجّهة نحو استبدال الواردات بمنتجات مصنعة محلياً. وبالنسبة للصناعات القائمة على استبدال الواردات بالتحديد، ينبغي على المغرب أن يسير على نفس النهج المعتمد مؤخراً في إطار مخطط الإنعاش الصناعي لفترة ما بعد كوفيد-19، والذي يتيح أساساً التشجيع التدريجي للنهوض بالصناعات التي تقوم على استبدال الواردات. هذا، ويتعين أن تضمن سياسة من هذا القبيل التجانس بين ثلاث ركائز رئيسية، وهي: (أ) استهداف القطاعات الفرعية بناءً على معايير واضحة لتحديد الأولويات؛ (ب) ووضع حزمة من التحفيزات متعددة الأبعاد لفائدة المستثمرين المحليين في هذه الصناعات؛ (ج) وجعل التحفيزات مشروطة بدفتر حملات تلتزم به المقاولات المستفيدة، وذلك في سياق ترسيخ مبادئ النجاعة في التدبير القائم على النتائج المحققة.

التقليص بشكل كبير من مختلف العوائق والأعباء التي تثقل بشكل بنوي كاهل المقاولات المبتكرة أو التي تنطوي على إمكانات تطوير عالية. وفي هذا الصدد، يوصى بما يلي:

■ تقديم دعم خاص للمقاولات الناشئة المبتكرة، لاسيما العاملة منها في المجال الرقمي ومجالات التكنولوجيا العالية. وينبغي أن تستفيد هذه المقاولات الناشئة من الدعم اللازم الذي يمكنها من التموّع بشكل أفضل في السوق الدولية.

■ العمل، من خلال سن تحفيزات ملائمة، على توجيه البرامج التي تضعها المقاولات في مجاليّ البحث والابتكار نحو التكنولوجيات المستقبلية والقطاعات الاقتصادية الواعدة (Key Enabling technologies)، وذلك اعتباراً لما تتيحه تطبيقاتها من إمكانات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، ولما تفتحه من آفاق على الصعيد الدولي.

■ الاستثمار بشكل كبير في تأهيل وملاءمة الرأسمال البشري، من خلال الإدماج العرضاني للمهارات الرقمية في جميع التخصصات ذات الصلة، وتطوير تخصصات في هذه الفروع الجديدة المتعلقة بالمجال الرقمي.

تسريع وتيسير استئناف المقاولات لنشاطها على المدى القصير وتقليص مخاطر إغلاق عدد كبير من المقاولات عند الخروج من الأزمة، وذلك من خلال اعتماد نوعين من الإجراءات:

■ تقديم عروض تمويلية متنوعة وأكثر ملاءمة: إذا كانت آليات الإقراض المقترحة إلى اليوم على المقاولات تمكن من التحسين المؤقت لخزينتها، إلا أنها يمكن أن تؤثر سلباً على نتائجها الصافية المستقبلية، بسبب أعباء الفوائد الإضافية التي سيتعين عليها تحملها بغض النظر عن الأداء المحقق. وينبغي البحث عن صيغ أخرى للتمويل من أجل تسريع وتيرة استئناف الأنشطة، مع تجنب مفاقمة الضغط على المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة المستفيدة. ويتعلق الأمر بـ: (أ) التفكير في أدوات التمويل عن طريق الأموال الذاتية وشبه الذاتية، التي تتيح تحسين مستوى الأموال الذاتية للمقاولات، علماً أن التكلفة مرتبطة بمستوى

النتائج المحققة؛ (ب) اللجوء إلى «القروض القائمة على المشاركة في الأرباح» وهي نوع من القروض «الثانوية» (junior) التي يمكن سدادها بشكل بعدي ويمكن مقايسة فوائدها على الأرباح التي تحققها المقاول. وينبغي أن تستهدف هذه الأدوات في المقام الأول المقاولات التي اعتُبرت في البداية قادرة على سداد ديونها ولكنها لم تعد كذلك منذ أزمة كوفيد، والتي تبين عن قدرة على التعافي وعلى الاستمرار.

■ اللجوء إلى إجراءات إنقاذ المقاولات تكون ذات قدرة تفاعلية أكبر وأكثر ملاءمة لسياق الأزمة: في ظل الأزمة الناجمة عن كوفيد-19، تتفاقم الإشكاليات المتعلقة بالتوقف عن السداد وبتصفية المقاولات التي تواجه صعوبات، مما يستلزم اتخاذ تدابير على المدى القصير لتحسين نجاعة منظومة إنقاذ المقاولات خلال هذه الفترة. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

• التمديد المؤقت، خلال مرحلة إنعاش الاقتصاد الحالية، للحق في الولوج إلى مسطرة «إنقاذ المقاولات» التي توقفت عن السداد، والتي يعزى تدهور وضعيتها المالية بشكل مباشر لتداعيات أزمة كوفيد-19 وليس قبل ذلك (ضرورة الإدلاء بما يفيد ذلك من مستندات وأدلة). وهذا من شأنه أن يقلص عدد المقاولات التي يحتمل أن تخضع بشكل مباشر لمسطرة التصفية القضائية النهائية، على الرغم من توفرها على إمكانات للتطور على المدى المتوسط.

• وضع آليات لدعم المحاكم التجارية التي قد تتلقى عدداً يتجاوز طاقتها من قضايا الإعسار المالي أو التوقف عن السداد في سياق الخروج من الأزمة. وينبغي أن تضمن آليات الدعم هذه، بفضل تعبئة الخبرات اللازمة، التقييم والفرز السريعين لملفات المقاولات، من خلال العمل، بصفة استشارية، على اقتراح حلول قانونية ملائمة على المحاكم التجارية.

على الصعيد الاجتماعي، يتعين على بلادنا مواصلة وتسريع وتيرة مسلسل التمكين الاقتصادي للنساء، اللواتي يسجل معدل النشاط في صفوفهن وولوجهن إلى سوق الشغل تراجعاً منذ عدة سنوات.

وعلاوة على ذلك، أظهرت الأزمة الصحية الحاجة الماسة إلى توفير خدمات اجتماعية ذات جودة وتستجيب لحاجيات المواطنين والمواطنات، لاسيما في القطاعات الحيوية للتربية والصحة. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

■ بالنسبة لمنظومة التربية والتكوين: ينبغي المبادرة بشكل عاجل إلى تدارك التأخر الذي راكمته بلادنا في مجال تدريس العلوم والتخصصات التكنولوجية. ويجب أن تكون المسارات العلمية قادرة على استيعاب غالبية حاملي شهادة البكالوريا، مع العمل على إرساء جسور لإعادة توجيه الطلبة، عند الاقتضاء، نحو التكوينات المؤهلة للحياة المهنية. كما أن تعزيز القدرات في مجال التكوين المهني بما يتيح إعادة إدماج التلاميذ في وضعية فشل دراسي يعتبر ضرورة ملحة.

■ بالنسبة لمنظومة الصحة، يوصى بما يلي:

• تحسين العرض الصحي، من خلال بناء مستشفيات ومستوصفات والحرص على توزيعها بشكل منصف ومتوازن على المستويين الاجتماعي والمجالي، فضلاً عن إنشاء مراكز استشفائية جامعية في كل جهات المملكة؛

• تجهيز المراكز الصحية والمستشفيات والمستوصفات بالمعدات والوسائل الضرورية لمزاولة التطبيب عن بعد لفائدة ساكنة المناطق غير المجهزة؛

• وضع استراتيجية للبحث والتطوير في القطاع الصحي، مع العمل على تعبئة الاستثمارات اللازمة وبرامج التكوين العلمي الضرورية؛

• بذل جهود متواصلة في مجال تكوين الأطباء والأطر شبه الطبية (التكوين الأساسي والمستمر)؛

• توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية لعودة الأطر الطبية المهاجرة إلى المغرب والحرص على بقاء الأطر المغربية داخل أرض الوطن.

على الصعيد البيئي، هناك ثلاث توصيات كبرى يقترحها المجلس:

ضرورة وضع استراتيجية للإدماج القبلي والبعدي لمختلف الطاقات المتجددة في الاقتصاد الوطني

إن تكثيف استخدام الطاقات المتجددة ينبغي أن تتم مواكبته بعملية إدماج صناعي على المستوى القبلي (سلك التجهيز، قطع الغيار، وغيرها)، وذلك حتى لا يتحول الارتهان بالطاقات الأحفورية المستوردة إلى ارتهان تكنولوجي بالخارج في مجال الطاقات المتجددة. وهذا يقتضي:

■ العمل على توطين جزء مهم من أنشطة الإنتاج سواء على المستوى القبلي، سيما الإنتاج الصناعي، أو المستوى البعدي؛

■ تنظيم وتشجيع أنشطة البحث والابتكار في هذه المجالات، من خلال إقامة شراكات بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص.

تسريع التدابير الكفيلة بتعزيز النجاعة الطاقية

سجلت بلادنا تأخراً في مجال تحقيق أهداف النجاعة الطاقية. ويمكن أن يعزى البطء المسجل في تنزيل استراتيجية النجاعة الطاقية، على وجه الخصوص، إلى الخصائص المسجلة في الموارد البشرية والتمويل غير الكافي، وتعدد الفاعلين المعنيين. ويقتضي تدارك التأخر المسجل في مجال النجاعة الطاقية اتخاذ جملة من الإجراءات، أهمها:

■ وضع عقد-برنامج بين الدولة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية؛

■ إحداث صندوق وطني للنجاعة الطاقية؛

■ إدراج معايير النجاعة الطاقية في الشروط المرجعية (TDR) للطلبات العمومية؛

■ اقتراح استفادة المقاولات والأفراد الراغبين في الاستثمار في مشاريع تحترم مقتضيات دفاتر التحملات التي تؤطر هذا المجال، من إجراءات تحفيزية، لاسيما من خلال إعانات مشجعة أو خطوط ائتمان بدون فائدة.

وضع سياسة جريئة لتحلية مياه البحر

لقد بات من الضروري وضع سياسة جريئة لتحلية مياه البحر لأغراض السقي وتزويد المدن الساحلية الكبرى بالماء الصالح للشرب. وينبغي أن يتم بموازاة ذلك بلورة سياسة شاملة للحفاظ على الموارد المائية. ويتوخى من سياسة التحلية أن تمكن، على وجه الخصوص، من:

■ استخدام مصادر الطاقة المتجددة لتشغيل محطات تحلية المياه؛

■ تطوير نشاط للبحث والتطوير يهدف إلى بلورة حلول مبتكرة ومستدامة لتحلية المياه، ومعالجة المنتجات الفرعية لتحلية المياه.

صاحب الجلالة،

بخصوص القسم الثاني من التقرير السنوي، المخصص للموضوع الخاص (FOCUS)، فيتناول هذه السنة «الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعرفها المناطق المَعْنِيَّة بزراعة القنب الهندي». وتقتضي الآثار السلبية لهذه الوضعية، سواء على الساكنة المحلية أو على بلادنا ككل، اعتماد مقاربة بديلة ذات منظور شمولي.

وعلى الرغم من المنع الذي طال كل الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي منذ أزيد من قرن من الزمن، فقد تطورت زراعة هذه النبتة بوتيرة مستمرة ومكثفة في بعض المناطق المعروفة تاريخياً بهذه الزراعة، مما ترتب عنه استنزاف التربة والموارد المائية، كما تحولت الأراضي الخصبة التي كانت تستخدم سابقاً في الزراعات الغذائية إلى زراعة القنب الهندي.

وعلاوة على ذلك، فإن المزارعين لا يجنون سوى دخل هزيل، بحيث يؤول الجزء الأكبر من الدخول للوسطاء وتجار الممنوعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هؤلاء المزارعين يظلون عرضة للمتابعة القضائية، وهو ما يجرمهم من اللجوء إلى عدد من الحقوق الأساسية والخدمات الاجتماعية.

هذا، وعلى إثر التطور الذي شهده القانون الدولي في اتجاه إضفاء الشرعية على هذه النبتة وتقنينها وتقنين بعض استعمالاتها لأغراض صيدلية وصناعية على وجه الخصوص، وفي الوقت الذي طوّرت فيه العديد من البلدان صناعة تحويل القنب الهندي، الذي يدرّ الدخْل ويوفر الشُّغْل، يتعين على بلادنا مواكبة هذا التحول بوضع وتنفيذ استراتيجية مُدمِجَة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مناطق زراعة القنب الهندي، وهي استراتيجية تُدمِج المزارعين تنموياً بمختلف الاستعمالات المشروعة للنبتة وبتحويلها الصناعي.

وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية نموذجاً اجتماعياً حميداً، ومنظومة إنتاج مثلى ومبتكرة ومُستدامة على الصعيد الفلاحي، ونمطاً اقتصادياً مقنناً بدون عوائق، وأن تمكن المغرب من الاندماج الإيجابي في السوق الدولية التي تشهد تطوراً مطرداً. ويتعين أن تتيح هذه الاستراتيجية بكيفية تدريجية تجاوز الوضعية السلبية الحالية، وخلق دينامية جديدة من أجل تنمية دامجة وعادلة ومشروعة، على الصعيدين الجهوي والوطني.

من جهة أخرى، أطلق المجلس في إطار إنجازهِ للموضوع الخاص، استطلاع رأي حول تمثيلات المواطنين والمواطنين بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المعنية بزراعة القنب الهندي، شارك فيه 1054 شخصاً. وقد جاءت نتائج هذا الاستطلاع منسجمة إلى حد كبير مع عناصر التشخيص الذي ارتكز عليه المجلس في بلورة رؤيته وتوصياته حول إشكالية القنب الهندي.

صاحب الجلالة،

في ما يتعلق بالقسم الأخير من التقرير السنوي، المخصص لأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2020، فإن الحصيلة المنجزة تكشف المعطيات التالية:

بداية، أدلى المجلس برأيه حول ثلاث طلبات استشارية واردة من:

- مجلس النواب: «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا «كوفيد-19» والسبل الممكنة لتجاوزها»؛

■ مجلس المستشارين:

- «رأي بشأن مقترح قانون يقضي بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي»؛
 - «رأي بشأن مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين».
- وبالإضافة إلى التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2019، فقد أنجز المجلس، في إطار إحالات ذاتية، تسعة آراء. وتتناول هذه الإحالات الذاتية المواضيع التالية:
- «الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا: من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا»؛
 - «السياحة، رافعة للتنمية المستدامة والإدماج: من أجل استراتيجية وطنية جديدة للسياحة»؛
 - «نحو جيل جديد من الحوار الاجتماعي بالمغرب: أرضية للنقاش»؛
 - «الصحة والسلامة في العمل: دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»؛
 - «رأي حول مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات»؛
 - «القضاء على العنف ضد الفتيات والنساء: استعجال وطني»؛
 - «تسريع الانتقال الطاقي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر»؛
 - «من أجل سياسة للابتكار تُحرر الطاقات في خدمة نموذج صناعي جديد»؛
 - «من أجل سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي».

وعلاوة على ذلك، حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الانخراط الفاعل في دينامية إعداد النموذج التنموي الجديد. فبالإضافة إلى عضوية رئيس المجلس وبعض أعضائه في اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي التي حظيت بثقة جلالته، قدّم المجلس دعمه لهذا المسلسل من خلال العديد من المبادرات، نذكر منها على وجه الخصوص: (أ) إعداد إحالة ذاتية كمساهمة من المجلس في بلورة النموذج التنموي الجديد؛ و(ب) والتفاعل مع التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة الخاصة بالنموذج التنموي في إطار التقارير والآراء التي ينكب المجلس على إنجازها.

وفي إطار برنامج العمل برسم سنة 2021، سيتناول المجلس، بالإضافة إلى التقرير السنوي، الموضوعات التالية: «الطبقة الوسطى»، «تقييم نجاعة أداء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة»، «منظومة التعويض عن فقدان الشغل»، «القطاع غير المنظم»، «السلوكات الإدمانية»، «الباعة المتجولون»، «تدبير التراث الثقافي الوطني».

تلكم، يا صاحب الجلالة، العناصر الرئيسية للتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2020، المعروف على أنظار جلالته كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس خلال دورتها العادية 123 المنعقدة يوم الأربعاء 30 يونيو 2021.

تمهيد

طبقاً للقانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يتضمن التقرير السنوي للمجلس تحليلاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، وتقريراً عن أنشطة المجلس برسم سنة 2020.

وفي هذا الصدد، أنجز المجلس تحليلاً للتطورات الأساسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع اقتراح جملة من الإضاءات والتوصيات المتعلقة بالسياسات العمومية ذات الصلة. وهو تحليل يعبر عن وجهة نظر المجتمع المدني المنظم والغني بتنوع الحساسيات والتجارب المهنية والاجتماعية والعلمية لمختلف الفئات المكونة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وفي القسم الأول من التقرير، أنجز المجلس تحليلاً للظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2020، مسلطاً الضوء على المنجزات التي تم تحقيقها مع الوقوف على أوجه القصور التي تم تسجيلها في هذه المجالات الثلاثة. وبخصوص الشق المتعلق بنقاط اليقظة، تم اقتراح جملة من التوصيات من أجل إثارة الانتباه إلى التدابير ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها للخروج من الأزمة الحالية، مع الحرص بالموازاة مع ذلك على توفير شروط تنزيل التحولات الهيكلية الكبرى التي يفرضها سياق الجائحة على المديين المتوسط والطويل.

أما في ما يتعلق بالموضوع الخاص للتقرير، فقد جرى تخصيصه للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تعرفها المناطق المعنية بزراعة القنب الهندي في شمال المملكة، والتي تتسم بهشاشة ظروف عيش الساكنة المعنية بهذه الزراعة وبالاستغلال المكثف للأراضي والموارد المائية. ولتجاوز هذه الوضعية، يقترح المجلس جملة من التوصيات التي يراها ضرورية لتوفير أسباب النجاح لإرساء استراتيجية مندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق المعنية بزراعة القنب الهندي.

وفي القسم الثالث، يقدم المجلس تقريراً عن أنشطته برسم سنة 2020، كما يعرض برنامج عمله لسنة 2021.

القسم الأول

تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
خلال سنة 2020



1 أهم التطورات التي طرقت سنة 2020

1.1. المحور الاقتصادي

1.1.1. المحيط الدولي: صدمة شمولية حادة تحمل فرصة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية المعتمدة قبل الأزمة

منذ تفشي جائحة كوفيد-19، تطور الاقتصاد العالمي في مناخ يسوده قدر كبير من التقلبات وعدم اليقين. وقد تفاوتت تداعيات الأزمة على النمو وكذا ردة فعل الحكومات والأبنك المركزية ووتيرة تعافي النشاط من بلد لآخر. وثمة العديد من العوامل التي يمكن أن تفسر هذه التفاوتات، بما في ذلك حجم الهامش الميزانياتي المعبأ من أجل مباشرة التدابير التي تقتضيها ظرفية الأزمة، والاختيارات المتخذة في ما يتعلق بتقييد حركة التنقل، وحجم انعكاسات الموجتين الثانية والثالثة للفيروس، وكذا مدى إمكانية الولوج إلى اللقاحات ووتيرة حملات التلقيح.

كما أن تلك التطورات المتباينة بين البلدان، ارتبطت بالبنية القطاعية لاقتصاد كل بلد، بحيث إن الانخفاض في مستويات الإنتاج كان أكثر حدة في الاقتصادات المعتمدة على السياحة وعلى صادرات السلع الأساسية.

وفي هذا السياق، انكمش الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.3 في المائة خلال سنة 2020. هكذا، انخفض الناتج الداخلي الإجمالي لاقتصاديات البلدان المتقدمة بنسبة 4.7 في المائة (3.5- في المائة في الولايات المتحدة، و6.6- في المائة في الاتحاد الأوروبي)، في حين تراجع بالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية بـ 2.2 في المائة، علماً أن الصين كانت البلد الوحيد الذي سجل نمواً إيجابياً سنة 2020.

بدورها، تضررت التجارة العالمية من تداعيات الجائحة والإجراءات التقييدية المرتبطة بها، لا سيما، جراء اضطراب سلاسل التوريد والشلل المؤقت الذي شهدته بعض سلاسل القيمة العالمية. بحيث انخفض حجم التجارة العالمية بنسبة 8.5 في المائة خلال سنة 2020. غير أنه، ورغم أن حجم المبادلات التجارية المتعلقة بالسلع قد استطاع الرجوع تدريجياً إلى المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة، فإن حجم المبادلات المتعلقة بالخدمات (السياحة، النقل، وغيرهما) ظل منخفضاً إلى حد ما، نظراً للتدابير الاحترازية الصحية التي لا تزال مستمرة في جميع أنحاء العالم. أما بالنسبة لأسعار البترول، فقد تراجع سعر البرميل بنحو 32.7 في المائة خلال سنة 2020، الأمر الذي ساعد على التخفيف من الانعكاسات السلبية للأزمة على الميزان التجاري للبلدان المستوردة للبترول.

من جهة أخرى، كانت تداعيات الأزمة الصحية شديدة للغاية على سوق الشغل سنة 2020. وحتى مظاهر الانتعاش التي شهدتها هذه السوق بعد فترة معينة لم تكن إلا جزئية، حيث لا تزال معدلات البطالة والشغل الناقص في مستويات عالية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. كما أن معدلات النشاط انخفضت بشكل عام. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2021)، فنتيجة فقدان مصدر الدخل جراء فقدان مناصب الشغل إبان الأزمة، فإن نحو 95 مليون شخص إضافي تراجع مستوى دخلهم إلى ما دون عتبة الفقر المدقع مقارنة مع السيناريو المتوقع قبل الجائحة.

كما أن هذه تطورات زادت من حدة التفاوتات داخل مختلف البلدان، بحيث كان الشباب والنساء والعاملون منخفضو التأهيل أكثر الفئات العاملة تضررا من فقدان الشغل ومصادر الدخل، وذلك إما بسبب تركيزهم في فروع الخدمات التي تتسم بتقارب اجتماعي كبير أثناء العمل، أو بالنظر لاشتغالهم في القطاع غير المنظم.

وفي ما يتعلق بسياسات الحماية والإنعاش، فقد تم بذل جهود مهمة على المستوى الميزانياتي والنقدي، رغم ما سُجِّلَ من تباين كبير بين البلدان في ما يتعلق بنطاق تلك التدابير وحجمها. وحسب تقديرات تقريبية لصندوق النقد الدولي، فقد ساهمت مواصلة التحفيزات على المستوى الميزانياتي والنقدي، بالموازاة مع تنفيذ حملة التلقيح، وإن تفاوتت وتيرتها من بلد لآخر، في تجنب النشاط الاقتصادي العالمي خلال 2020 انكماشاً كان سيكون أكبر بثلاثة أضعاف.

غير أنه رغم مخططات الإنعاش التي تم الإعلان عنها في بلدان مختلفة، فإن الآفاق لا تزال تتسم بغموض شديد كما أن التعافي المتوقع لا يزال هشاً جداً إزاء المخاطر المتعددة المستمرة. وتهم هذه المخاطر بشكل خاص (1) مدى توفر جرعات اللقاح وولوج البلدان النامية إليها؛ (2) فعالية اللقاحات في حالة ظهور سلالات جديدة للفيروس؛ (3) إمكانية إفلاس أعداد كبيرة من المقاولات في حالة ضعف نجاعة التدابير المتخذة، مع ما قد يترتب عن ذلك من انعكاسات على الوضعية المالية للأبنك؛ (4) التقلبات المحتملة للأوضاع المالية على المستوى الدولي ولأسعار الفائدة المعتمدة من لدن أبرز الأبنك المركزية في البلدان المتقدمة؛ (5) التغييرات المفاجئة في أسعار المواد الخام؛ (6) تصاعد محتمل للتوترات الاجتماعية، وغير ذلك.

وإلى جانب جهود تحقيق التعافي الاقتصادي، ترى العديد من البلدان في هذه الأزمة فرصة لتسريع الإصلاحات الهيكلية اللازمة لإرساء دعائم اقتصاد ما بعد جائحة الكوفيد، من خلال الرفع من حجم الاستثمار في قطاع الصحة، والاقتصاد الأخضر والمجال البيئي، والرقمنة، والبحث والتطوير، دون إغفال التوجهات التي أعلنت عنها بعض البلدان مؤخراً، لا سيما البلدان المتقدمة، في ما يتعلق بالعودة إلى التصنيع، وإعادة توطين الصناعات والخدمات، واعتماد سياسات استبدال الواردات.

2.1.1. تطور الاقتصاد الوطني في سياق أزمة 2020

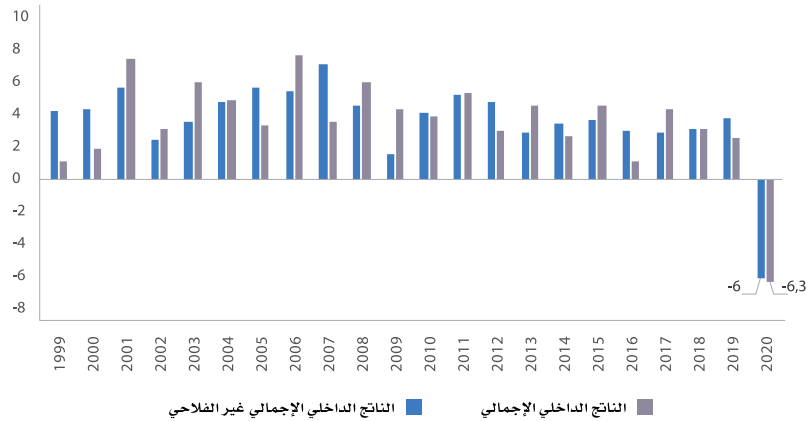
بسبب جائحة كوفيد-19 وتداعياتها، شكلت سنة 2020 اختباراً حقيقياً لمدى قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود. فلقد كان لحجم الصدمة التي أحدثتها الجائحة والمستوى غير المسبوق من عدم اليقين الذي اتسمت به هذه السنة تداعيات سلبية ملموسة على قطاعات كاملة من اقتصاد بلادنا. ودفعت الآثار السلبية المسجلة على الصعيد الاقتصادي بفعل الجائحة، السلطات العمومية إلى المسارعة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المستعجلة بهدف الحد من الأضرار الناجمة عن فقدان مناصب الشغل ومصادر الدخل والحفاظ على النسيج الإنتاجي. كما وضعت مخططاً من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني بغلاف مالي يعادل 11 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن تلك التدابير المتخذة، على أهميتها ودورها في تخفيف تداعيات الأزمة، لم تمكن من تجنب المغرب الدخول سنة 2020 في أكبر ركود اقتصادي عرفه خلال العقود السبعة الماضية، رغم أنه ثمة بوادر تعافٍ اقتصادي بطيء وهش بدأت في الظهور مع نهاية السنة.

1.2.1.1 بسبب الأزمة، فقد الاقتصاد حوالي ثلاث سنوات من النمو، مع تسجيل انعكاسات قطاعية متباينة

في سياق مطبوع بأزمة كوفيد-19، شهد الناتج الداخلي الإجمالي للاقتصاد المغربي انكماشاً بنسبة 6.3 في المائة سنة 2020. وبذلك، انخفض الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب إلى مستوى أقل من المعدل المسجل سنة 2017، مما تسبب في فقدان البلاد حوالي ثلاث سنوات من النمو. من جانبه، انخفض الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بنسبة 6 في المائة بعدما ارتفع بـ 3.7 في المائة في السنة الفارطة.

وقد بلغ التأثير السلبي للأزمة على النمو أعلى مستوياته في الفصل الثاني من سنة 2020، قبل تسجيل انتعاش طفيف وهش انطلاقاً من الفصل الأخير من سنة 2020، سيما بعد التخفيف التدريجي للتدابير الصحية الاحترازية.

الرسم البياني رقم 1: نمو الناتج الداخلي الإجمالي والناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي خلال العشرين سنة الماضية (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2020

ويلاحظ أن تداعيات الأزمة كانت متباينة جدا بين القطاعات. فمن جهة كانت الفروع التي سجلت نمواً سلبياً سنة 2020 هي تلك التي تعتمد بشكل كبير على الخارج (سواء من حيث الطلب أو التوريد)، وتلك التي تتطلب مزاولة الأنشطة فيها تقارباً اجتماعياً متكرراً أو لا يمكنها الاشتغال في حالة تقييد حركة تنقل الأفراد، وكذا الفروع التي لم تتمكن من رقمنة ولو جزءاً من إنتاجها على الأقل. هكذا، انخفضت القيمة المضافة لفرع «الفنادق والمطاعم» بحوالي 55 في المائة سنة 2020 (انخفضت ليالي المبيت في المؤسسات الفندقية المصنفة بـ 72 في المائة)، فيما انخفضت القيمة المضافة لفرع «النقل» بنسبة 27.4 في المائة، وبـ 11.7 في المائة بالنسبة لفرع التجارة. أما قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة التحويلية فقد انخفضت قيمتهما المضافة بـ 8.8 في المائة و6.4 في المائة على التوالي.

في المقابل، أبانت بعض الفروع عن قدرة أكبر على الصمود. فمنها من شهدت قيمته المضافة تراجعاً طفيفاً جداً كما هو الحال بالنسبة لفرع «البريد والاتصالات» (-0.9 في المائة)، ومنها من سجلت قيمته المضافة نمواً إيجابياً مثل الصناعة الاستخراجية (5.2+ في المائة)، وكذا قطاعات التعليم والصحة، والصيد البحري وتربية الأحياء المائية، والإدارة العمومية التي ارتفعت القيمة المضافة لكل منها بـ 3.5 في المائة.

2.2.1.1. صدمة مزدوجة طالت كلاً من العرض والطلب

بالنسبة للعرض، أدت التدابير الاحترازية التي أملتتها الجائحة إلى شلل في جزء كبير من النسيج الإنتاجي الوطني: وفي ذروة الأزمة (أبريل 2020)، بلغت نسبة المقاولات التي توقفت مؤقتاً أو نهائياً عن العمل 57 في المائة من مجموع المقاولات (حسب المندوبية السامية للتخطيط). وقد شهدت هذه النسبة انخفاضا طفيفا للغاية في شهر يوليوز إذ بلغت نحو 53.3 في المائة. في المقابل، وعلى إثر التخفيف التدريجي للتدابير الصحية الاحترازية ومباشرة تدابير الإنقاذ التي وضعتها السلطات العمومية لفائدة هذه المقاولات المتضررة، فقد انخفضت هذه النسبة إلى 16 في المائة نهاية سنة 2020. وإذا كانت غالبية هذه المقاولات توجد في حالة توقف مؤقت عن العمل، فإن استمرار تداعيات الأزمة قد يؤدي في المقابل إلى اختفائها بشكل نهائي. من جهة أخرى، سُجِّلت أعلى معدلات التوقف النهائي للنشاط خلال سنة 2020 في فرعي «النسيج والجلد» و«الأنشطة العقارية»، وهو ما يعني أن جزءاً من النسيج الإنتاجي في هذين القطاعين قد فُقد ولا يمكن استعادته.

بالنسبة للطلب، كانت مساهمة الطلب الداخلي مساهمة سلبية بلغت -6.5 نقطة مئوية، مقابل مساهمة إيجابية ضعيفة لصافي الصادرات بلغت +0.2 نقطة مئوية.

إن كون المساهمة السلبية للطلب الخارجي في النمو ظلت في مستويات ضعيفة لا يعني صمود الصادرات خلال هذه الأزمة، بقدر ما يمكن تفسيره بكون انخفاض الواردات، ولا سيما من المواد الطاقية والتجهيزات والمنتجات نصف المصنعة، كان أكبر من الانخفاض الذي شهدته الصادرات.

ويُعزى التراجع في حجم الصادرات إلى انخفاض الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة 7.5 في المائة، وأيضاً إلى ضعف أداء بعض القطاعات الاقتصادية الوطنية الموجهة للتصدير، مثل صناعة السيارات والطيران والنسيج، وذلك بسبب تأثرها الشديد إزاء اضطرابات سلاسل القيمة العالمية.

أما المساهمة السلبية للطلب الداخلي، فتعزى إلى التدهور الملحوظ في الاستهلاك النهائي للأسر وفي الاستثمار. ويعتبر تراجع مستوى استهلاك الأسر (انخفض بـ4.1 في المائة) نتيجة لجملة من العوامل، منها على وجه الخصوص فقدان مصادر الدخل ومناصب الشغل بالقطاع الخاص المنظم وغير المنظم جراء تداعيات الأزمة، بالإضافة إلى تراجع كبير في منسوب ثقة المستهلكين خلال هذه السنة، كما يتضح من خلال الانخفاض الكبير في مؤشر ثقة الأسر الذي وصل في الفصل الثالث من سنة 2020 إلى أدنى مستوى له خلال الاثنتي عشرة سنة الأخيرة، قبل أن يبدأ في الارتفاع عند بداية سنة 2021.

من جهة أخرى، وفي سياق موسوم بتباطؤ الطلب وعدم وضوح الرؤية، تأثر الاستثمار بشكل بالغ بتداعيات الأزمة، حيث تقلص إجمالي تكوين الرأسمال الثابت بـ9 في المائة. كما شهد الاستثمار الخاص انخفاضاً حاداً تجلّى في تراجع الواردات من سلع التجهيز (-13.6 في المائة) وانكماش قروض التجهيز الممنوحة للمقاولات الخاصة غير المالية (-5.1 في المائة). وحسب بارومتر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، فقد انخفض متوسط عدد المقاولات المنشأة حديثاً بـ11 في المائة، وذلك لأول مرة منذ عشر سنوات. بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن ارتفاع الاستثمار العمومي من تعويض انخفاض الاستثمار الخاص إلا بشكل جزئي، رغم أن حصة نفقات الاستثمار في ميزانية الدولة ارتفعت بـ18.8 في المائة سنة 2020.

ويبدو من خلال الرجوع إلى نتائج البحث الثالث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير الأزمة الصحية على المقاولات خلال شهر يناير 2021، أن آفاق انتعاش الاستثمار الخاص خلال سنة 2021 غير مواتية بالقدر الكافي. بحيث أبرز البحث أن أربعاً من كل خمس مقاولات لا تتوقع أي مشروع استثمار خلال سنة 2021، خاصة على مستوى صناعات النسيج، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، وقطاع الإيواء والمطاعم، والأنشطة

العقارية. وتتواصل هذه النظرة رغم بعض التدابير والإعلانات الرامية إلى طمأنة المستثمرين، لا سيما عبر إطلاق حملة التلقيح، وإنشاء صندوق الاستثمار الاستراتيجي، وقرار الاستمرار في منح المساعدات التي تم إقرارها في سياق الأزمة الصحية إلى غاية شهر يونيو 2021.

3.2.1.1. تأثيرات متباينة على التوازنات الماكرو-اقتصادية

على صعيد المالية العمومية، شكل سياق الأزمة التي طبعت سنة 2020 قطيعة مع السنوات الفارطة التي اتخذ خلالها عجز الميزانية منحى تنازليا شبه مستمر بين سنتي 2012 و2019. هكذا، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي يبلغ 10 مليارات درهم كمساهمة في الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، فقد اضطرت الحكومة إلى اعتماد قانون مالية معدل من أجل مواكبة الإنعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل. ونتيجة لذلك، بلغ عجز الميزانية حوالي -7.6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020، بعدما سجل -3.6 في المائة في سنة 2019.

وقد نجم هذا التفاقم عن ارتفاع إجمالي النفقات العمومية بنسبة 5.8 في المائة وانخفاض المداخيل العادية بنسبة 9.4 في المائة¹، علما أن قياس تأثير الأزمة على المداخيل الضريبية خلال سنة 2020 لا يأخذ بعين الاعتبار الانخفاض المتوقع في مداخيل الضريبة على الشركات، والذي لن تظهر انعكاساته إلا في سنة 2021. وفي ما يتعلق بالنفقات، تجدر الإشارة إلى أن ميزانية الدولة وُجّهت نحو جهود الاستثمار العمومي، الذي شهد تسارعا، أكثر مما وُجّهت نحو النفقات العادية، إذ تراجعت وتيرة هذه الأخيرة خلال 2020 مقارنة بسنة 2019.

وبخصوص الدين العمومي، فقد تطلبت الجهود الميزانياتية المبذولة لمكافحة آثار الأزمة الصحية اللجوء إلى المزيد من الاستدانة، سيما الاقتراض الخارجي، بحيث تمت المصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 صادر في 7 أبريل 2020 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، والذي كان قانون المالية لسنة 2020 قد حدده في 31 مليار درهم. هذا، وبعد المصادقة على قانون المالية المعدل لسنة 2020 (منشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 يوليوز 2020) الذي رفع سقف الاقتراض الخارجي إلى 60 مليار درهم، أنجز المغرب عمليتي اقتراض من السوق الدولية، الأولى في شتنبر 2020 بقيمة 1 مليار أورو والثانية بقيمة 3 ملايين دولار في دجنبر من السنة نفسها. هكذا، مع نهاية سنة 2020، بلغ المبلغ الجاري لمديونية الخزينة 832.4 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 11.1 في المائة مقارنة مع سنة 2019. ويمثل هذا المبلغ 77.6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

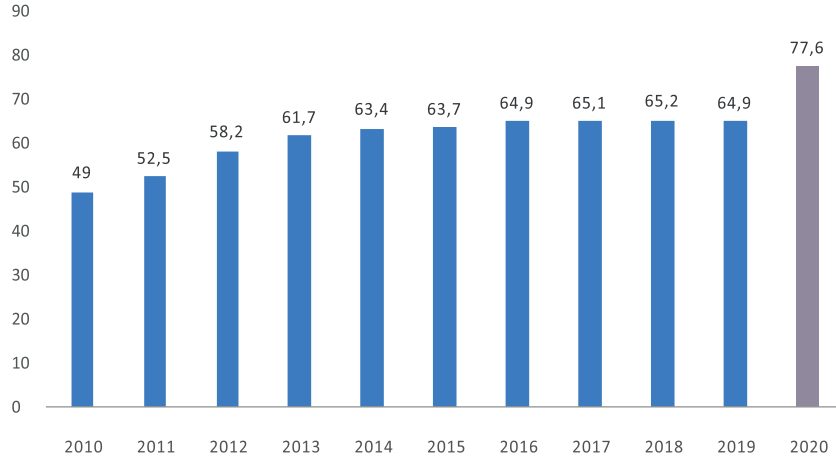
ورغم بلوغه هذا المستوى من المديونية من الناتج الداخلي الإجمالي، استطاع المغرب الاستفادة من الاقتراض بشروط جيدة في السوق الدولية، وذلك دون أن يتأثر من تخفيض تصنيفه السيادي من لادن وكالة التصنيف الائتماني «فيتش رايتينغ» (Fitch ratings) سنة 2020. بالإضافة إلى ذلك، استفادت الخزينة من انخفاض كلفة الاقتراض في السوق المحلية الأولية، في جميع آجال الاستحقاق. وقد مكنت الاقتراضات الخارجية البلاد من الحفاظ، ولو عبر الدعم المتواصل، على احتياطات الصرف في مستويات مقبولة، كما مكنتها من تسديد جزء من خط الوقاية والسيولة (LPL) الذي جرى السحب منه في وقت سابق.

وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف في حصة الدين الخارجي، يلاحظ أن هذه الحصة لا تزال محدودة في نسبة 24 في المائة، وهو ما يتماشى مع الهدف المعتمد على مستوى محفظة الدين المعيارية (70-80 في المائة بالنسبة للدين الداخلي و10-20 في المائة بالنسبة للدين الخارجي).

1 - مذكرة الظرفية لمديرية الدراسات والتوقعات المالية، فبراير 2021.

وتجدر الإشارة إلى أن استقرار وضعية الدين يظل رهينا بجملة من العوامل غير المؤكدة، لا سيما المدة الزمنية اللازمة لانتعاش النشاط الاقتصادي وبالتالي قدرة البلاد على سداد الديون التي أبرمتها. كما أن ثمة خطراً آخر يتمثل في سيناريو الاعتماد المبكر للشروط النقدية العالمية في اتجاه ارتفاع أسعار الفائدة في السوق الدولية.

الرسم البياني رقم 2: تطور دين الخزينة في الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)



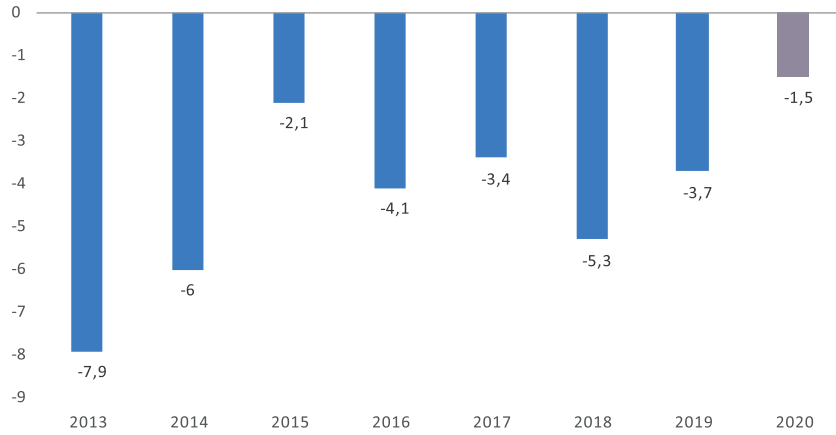
المصدر: مديرية الخزينة والمالية الخارجية

وفي ما يتعلق بالتوازنات الخارجية، فقد شهدت سنة 2020 انخفاضاً في عجز الميزان التجاري بنسبة 22.8 في المائة، إذ بلغ 159.5 مليار درهم، بالإضافة إلى تحسن في نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ 4.3 نقطة، حيث بلغت 62.2 في المائة. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض الواردات بـ 14.1 في المائة، بنسبة أعلى من الانخفاض الذي سجلته الصادرات (-7.5 في المائة). لذلك، لا يمكن تفسير انخفاض عجز الميزان التجاري سنة 2020 على أنه أداء جيد للاقتصاد الوطني، على اعتبار أن الصادرات شهدت بدورها انخفاضاً حاداً بالمقارنة مع السنة الفارطة، رغم ما أبان عنه فرع الفوسفات ومشتقاته من قدرة على الصمود، وتسجيل فرع صناعة السيارات لنوع من الانتعاش مع بداية النصف الثاني من السنة.

من جانبها، سجلت مداخيل الأسفار انخفاضاً بـ 53.7 في المائة، وهي نسبة تعكس حجم الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة منذ اندلاع الجائحة. في المقابل، أبانت التحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج عن قدرة جيدة على الصمود، إذ ارتفعت بنسبة 5 في المائة، مما تتجلى معه أهمية قيم الاقتسام والتضامن التي تتحلى بها الجالية المغربية بالخارج. في ظل هذه الظروف، تقلص عجز الحساب الجاري بشكل ملموس، إذ تراجع إلى -1.5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 عوض نسبة -3.7 في المائة المسجلة في السنة الماضية.

أما الموجودات الرسمية الاحتياطية (AOR) فقد ارتفعت بنسبة 26.7 في المائة لتصل إلى ما يعادل 7 أشهر و18 يوماً من واردات السلع والخدمات. وقد جاء هذا التطور نتيجة لتحسن الميزان التجاري وللتأثير الإيجابي لاستخدام خط الوقاية والسيولة (LPL) في أبريل 2020 وكذلك للاقتراضات الخارجية التي أبرمتها الخزينة.

الرسم البياني رقم 3: عجز الحساب الجاري في الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)



المصدر: مكتب الصرف

4.2.1.1 الشروط النقدية وتمويل الاقتصاد

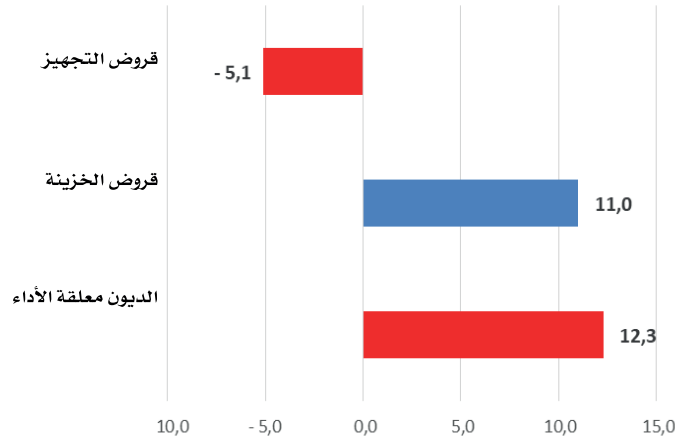
في سياق الأزمة، تم إجراء تخفيضين متتاليين في سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 و50 نقطة أساس في مارس ويونيو 2020 على التوالي، ليستقر سعر الفائدة في نسبة دنيا تاريخية بلغت 1.5 في المائة. ومن أجل تفاذي أن تتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة في السيولة، في سياق اتسم بارتفاع حاجة الأبنك من السيولة النقدية، قرر مجلس إدارة بنك المغرب تحرير الحساب الاحتياطي بشكل تام، مع الرفع من الحجم المتوسط لتدخلات البنك المركزي في السوق النقدية.

وفي ما يخص القروض البنكية، فقد تمكنت من تحقيق معدل نمو بلغ 4.4 في المائة مع نهاية 2020، رغم سياق اقتصادي غير موات تراجع فيه الناتج الداخلي الإجمالي بـ6.3 في المائة. ويعزى هذا التطور في أداء القروض البنكية أساسا إلى التدابير التي جرى اتخاذها من أجل تيسير الولوج إلى التمويل في سياق الأزمة، من قبيل طرح منتجات «ضمان أوكسجين» و«ضمان إقلاع» و«إقلاع المقاولات الصغيرة جدا». غير أن البحث الثالث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير الأزمة الصحية على المقاولات، يفيد بأن 16 في المائة فقط من المقاولات أعلنت استفادتها من قروض بضمان الدولة. وتعتبر المقاولات الكبرى أكبر المستفيدين من هذه التدابير (بنسبة 28 في المائة) مقابل 13 في المائة فقط لدى المقاولات الصغيرة جدا. وحسب المصدر نفسه، فقد صرح أرباب المقاولات المستفيدة من هذه التدابير التمويلية بأنهم راضون إلى حد ما. حيث يعتقد 50 في المائة منهم أن هذه الإجراءات ساهمت في تحسين وضعية مقاولاتهم. وحسب الفئة، يُعد هذا الانطباع ضعيفا نسبيا لدى المقاولات الصغيرة جدا (44 في المائة).

ويبرز توزيع القروض الممنوحة للمقاولات الخاصة غير المالية، ثلاث ملاحظات أساسية: أولا، تم استخدام القروض خلال هذه السنة التي طبعتها أزمة كوفيد-19 من أجل الحفاظ على بقاء المقاولات، حيث لوحظ أن فئة القروض التي سجلت أكبر ارتفاع هي فئة قروض الخزينة، بحيث ارتفعت بنسبة 11 في المائة؛ ثانيا، يشير الانخفاض الحاد بنسبة 5.1 في المائة في قروض التجهيز الممنوحة للمقاولات إلى أن القروض البنكية الممنوحة خلال سنة 2020 لم تستخدم بالقدر الكافي في تمويل الاستثمار وتطوير وتحديث القدرات الإنتاجية؛ ثالثا، يظهر ارتفاع حصة القروض معلقة الأداء من إجمالي القروض الممنوحة للمقاولات بنسبة 12.3 في المائة أن جزءا مهما من هذه الأخيرة يعاني بشكل متزايد من الإعسار المالي. وقد تزداد وطأة هذا الوضع عند انتهاء فترة السماح المخولة للمقاولات في إطار القروض المضمونة.

وتذهب توقعات عدد مهم من المقاولات في نفس الاتجاه، بحيث «يتوقع حوالا ربع أرباب المقاولات مخاطر شديدة في عدم القدرة على تسديد الديون (...). وتمثل هذه الصعوبة، على وجه الخصوص، بالنسبة لما يقارب نصف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة خطراً شديداً إلى مجازفة معقولة إلى حد ما، مقابل 35 في المائة لدى المقاولات الكبرى»².

الرسم البياني رقم 4: توزيع القروض البنكية الممنوحة للمقاولات الخاصة غير المالية حسب نوعية القرض (على أساس سنوي، %)



المصدر: بنك المغرب

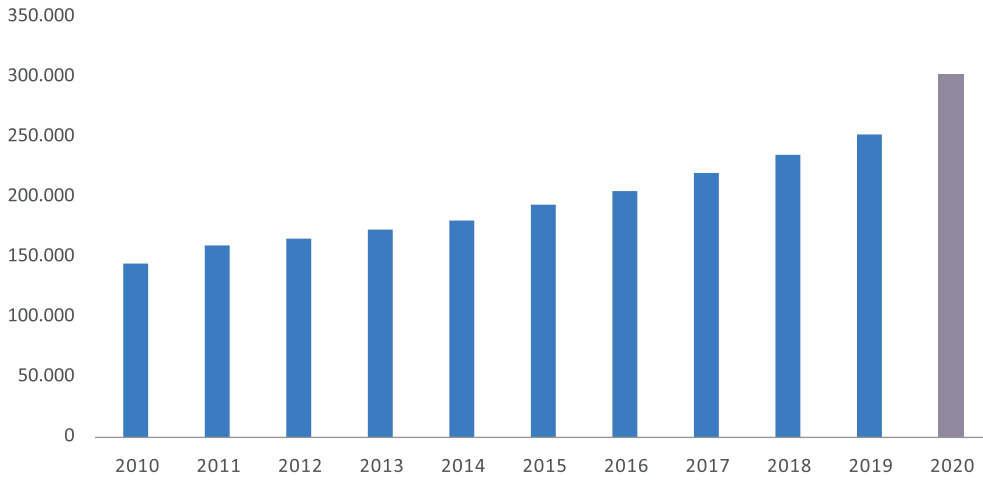
وبخصوص الودائع لدى البنوك، فقد اتسمت خلال سنة 2020 بارتفاع ملحوظ للودائع تحت الطلب بنسبة 10.7 في المائة، أي بوتيرة أسرع مقارنة مع نسبة النمو التي سجلتها السنة الماضية والتي بلغت 5.5 في المائة. ويمكن تفسير هذا الوضع بكون أن بعض فئات الساكنة التي لم تتأثر بشكل كبير بانخفاض مصادر دخلها خلال الحجر الصحي كانت مضطرة للادخار، كما يمكن تفسيره بإرجاء الأسر اقتناء بعض السلع المستدامة، بالنظر إلى ارتفاع منسوب عدم اليقين الذي يسود منذ اندلاع الجائحة.

أما بخصوص الودائع لأجل، فقد سجلت تراجعا بـ 11.7 في المائة، وهو انخفاض أكبر من الذي شهدته سنة 2019، إذ وصل حينها إلى 5.4 في المائة. ويعزى هذا التراجع إلى جملة من العوامل، نذكر منها على الخصوص انخفاض أسعار الفائدة على هذا الصنف من الودائع، وتفضيل اللجوء إلى السيولة في سياق الأزمة وارتفاع مستوى الشكوك، وكذا تراجع محتمل لمنسوب الثقة لدى بعض المودعين أمام تعدد عمليات المراقبة والتحصيل التي تقوم بها بعض الإدارات (المديرية العامة للضرائب، الجمارك، الخزينة العامة للمملكة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وغيرها) من أجل مكافحة التهرب الضريبي.

في المقابل، ارتفع سحب النقد (الكاش) بشكل كبير خلال سنة 2020، بل وبلغ مستوى قياسيا، إذ سجل ارتفاعا بـ 20.1 في المائة، أي بزيادة قدرها أكثر من 55 مليار درهم مقارنة مع سنة 2019. ويدل هذا التطور على أن نسبة النقود المتداولة التي تظل خارج دائرة القطاع البنكي آخذة في الارتفاع، مما يبرز ضرورة الإسراع بإعمال مسلسل الشمول البنكي للساكنة المغربية وتطوير وسائل الأداء الرقمية.

2 - المندوبية السامية للتخطيط، البحث الثالث حول تأثير كوفيد-19 على نشاط المقاولات، يناير 2021.

الرسم البياني رقم 5: تطور التداول النقدي (بآلاف الدراهم)



المصدر: بنك المغرب

5.2.1.1 مناخ الأعمال وتوقعات الفاعلين الخواص: نقص في وضوح الرؤية يكبح الاستثمار

تسببت جائحة كوفيد-19 في ارتفاع حاد في مستويات عدم اليقين وزيادة حدة عدم وضوح الرؤية خلال سنة 2020 (تمديد التدابير التقييدية في بعض القطاعات والأنشطة، اضطراب في سير حملة التلقيح بسبب مشاكل التزود بالجرعات، انتعاش غير مؤكد لدى شركائنا الأجانب الرئيسيين، وغير ذلك)، مما يشكل عائقاً أمام الفاعلين الاقتصاديين، إذ يلقي بظلاله على القرارات المتعلقة بالاستثمار، والادخار، والاستهلاك، والتشغيل، وغيرها. كما أن الصدمة الناجمة عن الأزمة الصحية جاءت لتضاف إلى أوجه الخصائص البنوية التي كان مناخ الأعمال في المغرب يعاني منها قبل تفشي الجائحة.

إلا أن هذا السياق الموسوم بضعف الثقة وعدم اليقين، لم يمنع بلادنا من مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال على المستوى الوطني. ومن ضمن المنجزات التي جرى تحقيقها خلال سنة 2020، نذكر ما يلي:

- إعداد اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال للسياسة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2021-2025. وترتكز هذه السياسة على تشخيص الوضع الحالي للإكراهات التي يعاني منها القطاع الخاص ودراسة الممارسات الدولية الفضلى في مجال مناخ الأعمال. وتهدف هذه العملية إلى تعزيز فعالية المسلسل المعتمد حالياً في بلورة خطط العمل السنوية للجنة الوطنية لمناخ الأعمال وتحسين جاذبية مناخ الأعمال في المغرب، وتوفير رؤية أوضح للفاعلين في القطاع الخاص وتعزيز ثقتهم في مناخ الأعمال الوطني. وتضم هذه الرؤية ثلاثة مرتكزات تبنى عنها 33 مبادرة ذات أولوية لتحسين مناخ الأعمال. ويهم المرتكز الأول تحسين الظروف المهيكلية لمناخ الأعمال، بما في ذلك مسألة تبسيط المساطر الإدارية وتحديث الإطار القانوني للأعمال. أما المرتكز الثاني فيتناول تسهيل ولوج المقاولات إلى الموارد الضرورية، مشدداً على الجوانب المتعلقة بالتمويل والرأس المال البشري والبنيات التحتية، فيما يهم المرتكز الثالث تعزيز الشفافية والشمولية والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

- المصادقة وصدور القانون رقم 46.18 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويشكل هذا القانون خطوة مهمة من شأنها النهوض بالاستثمار على المستوى الوطني، وضمان التدبير الأمثل للجهود المبذولة من لدن الدولة، مع تحسين نجاعة الاستثمارات المنجزة.

■ دخول القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية حيز التنفيذ: اعتماداً على مبادئ الحكامة الجيدة وتسخير التقنيات المبتكرة في مجال المعلومات والتواصل، يتضمن هذا القانون جملة من المستجدات التي تؤسس للعلاقة الجديدة التي يجب أن تجمع الإدارة بالمرتفق. ويمنح هذا القانون الإدارات العمومية مهلة 5 سنوات ابتداءً من تاريخ دخوله حيز التنفيذ لرقمنة المساطر والإجراءات المتعلقة بمعالجة وتسليم القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاصها وتلك المتعلقة بأداء المصاريف الإدارية ذات الصلة. وينص هذا القانون بشكل خاص على: (1) إلزام الإدارة بجرد وتوثيق وتصنيف وتدوين القرارات الإدارية والوثائق والمستندات التي تطلبها من المرتفقين، ونشرها في بوابة وطنية للمساطر والإجراءات الإدارية، (2) التبادل البيئي للمعلومات والوثائق بين الإدارات العمومية، (3) تحديد الآجال القصوى لدراسة طلبات المرتفقين المتعلقة بالقرارات الإدارية ومعالجتها والرد عليها من قبل الإدارة، وطرق الطعن المتاحة للمرتفق في حالة رفض طلبه من لدن الإدارة؛

■ الإطلاق الرسمي للسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة، وذلك في إطار تنفيذ مقتضيات القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة المعتمد سنة 2019. ومن شأن هذا الإصلاح الذي هم الإطار القانوني لمناخ الأعمال تسهيل ولوج المقاولات، سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة، إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة، عبر تقديم الضمانات المنقولة المتوفرة لديها. كما يرمي إلى تبسيط المساطر ذات الصلة وتعزيز شفافيته.

■ تحقيق تقدم في ما يتعلق بتحسين الولوج إلى التمويل، لاسيما من خلال إحداث منتجات خاصة بمواجهة ظرفية الأزمة، («ضمان أكسجين» و«ضمان إقلاع» و«إقلاع المقاولات الصغيرة جدا»)، وكذا تنويع أشكال التمويل الموجهة لحاملي المشاريع، خاصة على إثر اعتماد مشروع القانون رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني (استكمل مسطرة المصادقة بداية سنة 2021).

رغم هذه التطورات، يلاحظ أن مناخ الأعمال في المغرب لا تزال تعتره العديد من مواطن الضعف، تهم بشكل خاص استمرار بعض مظاهر الفساد وآجال الأداء.

في ما يتعلق بمعضلة الفساد، يسجل أنه ثمة تراجعاً مرة أخرى بست مراتب في التصنيف العالمي لمؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، علماً أن المغرب تراجع بسبع مراتب في هذا التصنيف سنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الشروع منذ خمس سنوات في تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. إلا أنه في غياب درجة عالية من اليقظة فإن هذا المنحى التنافسي قد يستمر في سياق أزمة كوفيد-19 إذا ما أصبحت المنافسة على الفرص والموارد أكثر احتداماً في مجال الأعمال.

غير أن من شأن المصادقة على مشروع القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها³ أن يمكن من استكمال المنظومة المؤسسية الموجودة، من خلال هيئة تتوفر على الخبرة ووسائل العمل من أجل الإحاطة بظاهرة الفساد وتقديم مساهمة قوية في مجابهتها إلى جانب عمل النيابة العامة والقضاء.

بالنسبة لآجال الأداء، فقد زادت مدتها في سياق الأزمة الصحية، مما فاقم من حدة الصعوبات التي تواجهها المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في مجال السيولة والقدرة على تسديد الديون. وتؤكد العديد من المصادر الارتفاع المسجل في آجال الأداء بين المقاولات، منها نتائج النسخة الثالثة من الدراسة التي أنجزها

3 - استكمل مسطرة المصادقة في سنة 2021.

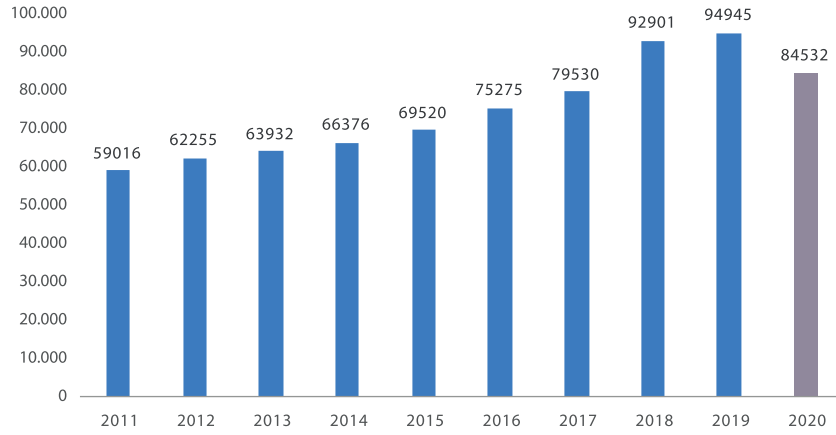
مرصد آجال الأداء للاتحاد العام لمقاولات المغرب في أكتوبر 2020 والتي أوضحت أن آجال الأداء سجلت ارتفاعاً جديداً وصل إلى متوسط 53 يوماً إضافياً. وهي نتائج أكدتها معطيات مرصد المقاولات (Inforsk) حيث أبرزت أن آجال الأداء ارتفعت بمدة تتراوح بين 50 و60 يوماً إضافية للآجال المسجلة خلال سنة 2019 والتي كانت مرتفعة أصلاً (113 يوماً للمقاولات الصغرى والمتوسطة و202 يوماً للمقاولات الصغيرة جداً).

أما بالنسبة لآجال الأداء الخاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية، فقد واصلت تحسنها رغم ظرفية الأزمة، بحيث استقرت مع نهاية دجنبر 2020 في مدة متوسطة تبلغ 39.9 يوماً، عوض 42 يوماً المسجلة مع نهاية سنة 2019. ويمكن أن يعزى هذا التحسن في قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية إلى مختلف التدابير والجهود التي تبذلها السلطات العمومية في هذا المجال، في إطار تكريس مثالية الدولة، رغم أنه على أرض الواقع لا تزال هناك بعض الممارسات غير النظامية التي تفرض آجالاً مستترة قبل مرحلة الفوترة. وفي هذا الصدد، يُذكر أن السلطات العمومية لجأت إلى الإرساء التدريجي لنظام الإيداع الإلكتروني للفواتير الموجهة للدولة والجماعات الترابية. وتسمح هذه الآلية، من خلال نظام التديير المندمج للنفقات (GID)، بتسجيل المقاول في خدمة الإيداع الإلكتروني للفواتير، حيث يتم إيداع فواتير موقعة إلكترونياً كما يتم تسجيل تاريخ إيداعها بطريقة أوتوماتيكية.

من جهة أخرى، وبغية تحسين فعالية الترسانة القانونية المنظمة لآجال الأداء، عقد مرصد آجال الأداء اجتماعاً في فبراير 2020 خصص للمصادقة على مشروع تعديل المقترحات التشريعية المتعلقة بآجال الأداء قبل طرحها في المسار التشريعي. ومن أبرز التعديلات التي من المنتظر أن تهم الإطار القانوني استبدال التعويضات عن التأخير بغرامات مالية تفرض على المقاولات التي تتجاوز آجال أدائها المستويات المسموح بها قانونياً. كما أن المقاربة الجديدة تقوم على تبادلي المواجهة بين طرفي النزاع (المقاول مقدم الخدمة والمقاول طالبة الخدمة)، على اعتبار أن الإدارة العمومية ستقوم بدور الطرف الثالث من خلال اضطلاعها بتطبيق وتحصيل الغرامات المالية المشار إليها. وسيتم، حسب مقترح مرصد آجال الأداء، تخصيص عائدات هذه الغرامات المالية لتمويل صندوق للدعم المقاولاتي أو لدعم المقاولات الصغيرة جداً.

عموماً، وفي ظل هذه الظرفية، عرف الاستثمار الخاص تراجعاً مهماً، كما يتجلى ذلك من خلال الانخفاض المسجل في إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، بالإضافة إلى التراجع الملموس في العدد الصافي للمقاولات المحدثة سنة 2020 بنسبة 11- في المائة، وهو أول انخفاض يسجل في هذا الميدان منذ عشر سنوات. وفضلاً عن تدني وتيرة إحداث المقاولات، ساهم المناخ الاقتصادي المطبوع بالشكوك وعدم وضوح الرؤية في التأثير سلبي على توقعات المقاولات الموجودة بخصوص آفاق نشاطها وصحتها المالية. فحسب المندوبية السامية للتخطيط، فإن أربعاً من أصل كل خمس مقاولات لا تعزم القيام بأي استثمار خلال سنة 2021، خاصة على مستوى صناعات النسيج، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، وقطاع الإيواء والمطاعم، والأنشطة العقارية. كما أن العديد من المقاولات تعاني من نقص في السيولة، بالإضافة إلى كون أزيد من نصف المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة تتوقع مخاطر شديدة مرتبطة بعدم القدرة على تسديد الديون، وكلها عوامل تهدد بقاء هذه الفئة من المقاولات واستدامة عدد من المشاريع الاستثمارية الخاصة التي تم إطلاقها.

الرسم البياني رقم 6: تطور وتيرة إحداث المقاولات (أشخاص معنويون وذاتيون)



المصدر: المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

وإذا كانت أرقام كل من المندوبية السامية للتخطيط⁴ والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية⁵ حول تطور الاستثمار وإحداث المقاولات تشير إلى تسجيل تراجع في الأداء خلال سنة 2020، فإن الأرقام التي أعلنت عنها رئاسة الحكومة حول حصيلة السنة الأولى من إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار تؤكد بالأحرى تسجيل نتائج إيجابية. بحيث تؤكد الحصيلة أن حجم الاستثمار سجل ارتفاعا ملحوظا بنسبة 154 في المائة سنة 2020، كما أن عدد الملفات المودعة لدى المراكز الجهوية للاستثمار والموافق عليها من لدن شبائكا الموحد بلغ ما مجموعه 3361 ملفا، مقابل 2259 خلال سنة 2019⁶. ورغم أنه لا يزال من السابق لأوانه إجراء تقييم لأداء المراكز الجهوية للاستثمار بعد إصلاحها، فإن هذا التفاوت في الأرقام لا يسمح بالإحاطة الجيدة بوضعية الاستثمار خلال السنة موضوع التقرير.

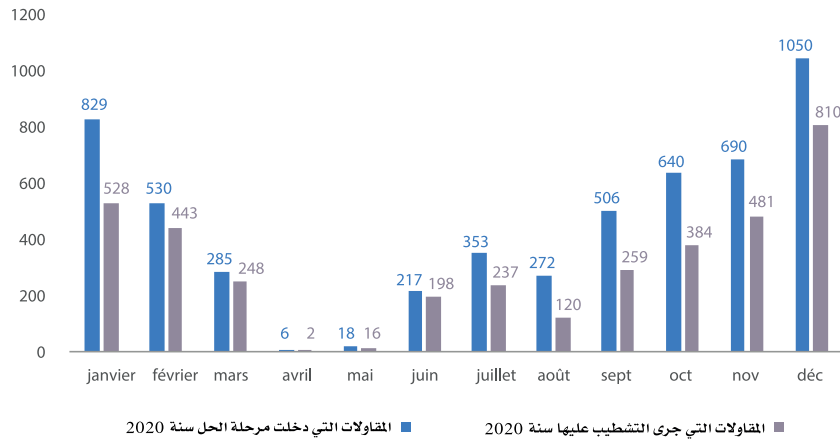
من جهة أخرى، تشير إحصائيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية أن عدد المقاولات التي دخلت مرحلة الحل والمقاولات التي جرى التشطيب عليها تقلص بشكل ملموس خلال سنة 2020، بنسبة 29.4 في المائة و40.6 في المائة على التوالي. صحيح أن هذا الانخفاض يعزى في جزء منه إلى تدابير الدعم للتخفيف من تداعيات الأزمة التي اتخذتها الدولة سنة 2020، بحيث مكنت العديد من المقاولات من الصمود، غير أنه قد لا يعبر بدقة عن واقع الحال، على اعتبار أنه يعزى أيضا في جانب منه إلى تراجع نشاط المحاكم التجارية خلال الفصلين الثاني والثالث من سنة 2020 بسبب التدابير الصحية الاحترازية التي جرى إقرارها (انظر الرسم البياني رقم 7).

4 - الحسابات الوطنية برسم سنة 2020.

5 - مقياس (Baromètre) المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

6 - حصيلة وأفاق إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، التي قدمها السيد رئيس الحكومة بتاريخ 7 يونيو 2021 خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة بمجلس النواب.

الرسم البياني رقم 7: التطور الشهري لحل المقاولات والتشطيب عليها خلال سنة 2020



المصدر: المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

6.2.1.1 خسائر مهمة في مناصب الشغل ومصادر الدخل وتفاقم للتفاوتات في الأجور

بعد ثلاثة أشهر من انتشار جائحة كوفيد-19 بالمغرب، جرى تسجيل فقدان أعداد كبيرة من مناصب الشغل سواء في القطاع المنظم أو غير المنظم. وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فمع نهاية شهر ماي 2020 بلغ عدد الأجراء الذين توقفوا عن العمل حوالي 958.000. بالموازاة مع ذلك، تضررت نحو 5.5 مليون أسرة تعيش من القطاع غير المنظم من فقدان مصدر دخلها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل نوع من التحسن في سوق الشغل انطلاقا من الفصل الرابع من سنة 2020، حيث خفت حدة فقدان مناصب الشغل. وفي المجمل، فقد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2020 حوالي 432.000 منصب شغل صاف، وذلك بسبب التأثير المزيج للأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 (حوالي 38 في المائة من المقاولات خفضت عدد العاملين بها عند نهاية 2020) ولضعف الموسم الفلاحي. وحسب القطاع الحكومي المكلف بالشغل والإدماج المهني، فالإغية مته سنة 2020 لم يستأنف حوالي 100.000 أجير عملهم بعد.

وقد ضم الوسط القروي 68 في المائة من إجمالي مناصب الشغل التي فقدتها الاقتصاد الوطني. أما بالنسبة لتوزيع مناصب الشغل المفقودة حسب القطاعات، فنجد أن قطاع «الفلاحة والغابات والصيد» فقد 273.000 منصب شغل، متبوعا بقطاع «الخدمات» الذي فقد 107.000 منصب شغل، ثم قطاع «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية» الذي فقد 37.000 منصب شغل، يليه قطاع «البناء والأشغال العمومية» بـ 9.000 منصب مفقود.

في هذا السياق، وبالنظر لانخفاض معدل النشاط الذي تراجع من 45.8 في المائة المسجلة السنة الماضية إلى 44.8 في المائة، فقد تفاقم معدل البطالة، بحيث بلغ 11.9 في المائة على الصعيد الوطني و15.8 في المائة بالوسط الحضري. وكانت نسبة البطالة خلال سنة 2020 أكثر حدة في صفوف خريجي مؤسسات التكوين المهني، والأطر المتوسطة، وحملة الشواهد العليا من خريجي الجامعات.

من جهة أخرى، أدى توقف نشاط العديد من المقاولات منذ اندلاع الأزمة إلى تراجع الدخل وتدني القدرة الشرائية. وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فمن بين النشيطين المشتغلين الذين يزاولون عملا مأجورا، صرح، ما يقارب، اثنان من بين كل ثلاثة بأن دخلهم قد انخفض خلال فترة الحجر الصحي. كما أن متوسط دخل النشيطين المشتغلين انخفض بنسبة 50 في المائة خلال هذه الفترة مقارنة مع فترة ما قبل الحجر الصحي. وقد تفاوتت حدة تراجع الدخل من فئة اجتماعية إلى أخرى. إذ وصل الانخفاض في متوسط الدخل الشهري إلى 67 في المائة بالنسبة للنشيطين المشتغلين المنتمين لفئة 40 في المائة من السكان الأقل يسرا مقابل 32

في المائة بالنسبة لنظرائهم المنتمين لفئة 20 في المائة من السكان الأكثر يسرا، وهو تفاوت لا يمكنه إلا أن يزيد من حدة الفوارق في الأجور في سياق الأزمة الصحية.

وتشير التقديرات إلى أن المساعدات الممنوحة للأسر، في إطار التدابير التي أقرتها لجنة اليقظة الاقتصادية، مكنت من تعويض 35 في المائة في المتوسط، من مداخيل النشاط المفقودة بسبب الأزمة الصحية⁷. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن معدل التضخم استقر عند مستوى منخفض قدره 0.7 في المائة، وذلك بفضل الجهود المبذولة لضبط ومراقبة الأسعار وتمويل السوق، فضلا عما أبانت عنه تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج من قدرة على الصمود، حيث مكنت من امتصاص وقع الصدمة وتخفيف انعكاسات الأزمة على بعض الأسر.

7.2.1.1 التحولات الكبرى المسجلة على المستوى الاقتصادي منذ اندلاع أزمة كوفيد-19

▪ بوادر عودة حذرة إلى التصنيع لاستبدال الواردات

إن الشلل الذي شهدته سلاسل القيمة العالمية والصعوبات التي واجهتها العديد من البلدان المتقدمة والنامية في التزود بالمنتجات الحيوية أثناء الجائحة، بدءا من الكمادات الواقية وانتهاء بجمرات اللقاح، أحييت النقاش بشأن السيادة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، عادت إلى الواجهة في العديد من البلدان المتقدمة والنامية التحليلات الأكاديمية والخطابات السياسية المتعلقة بقضايا السيادة، وصناعات استبدال الواردات، وإعادة توطين الصناعات، وتقليص سلاسل القيمة العالمية، سعياً إلى تحقيق المزيد من القدرة على الصمود إزاء التقلبات. وقد أعربت جملة من البلدان مثل فرنسا واليابان، وكذلك بلدان صاعدة كإندونيسيا عن تبنيتها لهذه التوجهات الجديدة.

وقد انخرط المغرب بدوره في هذه الدينامية، إذ أبان القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي عن تفاعل سريع مع تداعيات الأزمة، وبلور توجهها جديدا من خلال وضع مخطط الإنعاش الصناعي لمرحلة ما بعد كوفيد-19. ويتسم هذا المخطط بقطعه مع التوجه القائم على التركيز الحصري على الصناعات الموجهة للتصدير الذي تبناه المغرب منذ سنوات الثمينينات، ومحاولته التوفيق بين حاجيات البلاد من منتجات استبدال الواردات وبين ضرورة النهوض بولوج صادرات الصناعات الوطنية إلى الأسواق الخارجية.

ويسعى المخطط إلى تمكين المغرب من الاستفادة من عمليات إعادة ترحيل الخدمات التي جرى الإعلان عنها والتي من شأنها أن تسمح لبلادنا على مدى ثلاث سنوات من احتضان أنشطة إنتاجية تقدر قيمتها بـ 20 مليار دولار متأتية من آسيا. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المخطط إلى مواكبة الفاعلين الوطنيين في عملية تطوير صناعات وطنية قادرة على استبدال الواردات في بعض القطاعات المحددة. وحسب القطاع الحكومي الوصي، فمن شأن هذه القطاعات الثماني (النسيج، والنقل، والصناعة الميكانيكية والمعدنية، وصناعة البلاستيك، والكهرباء والإلكترونيك، والصناعات الغذائية، والصناعات شبه الكيماوية، والجلد) أن تمكن اقتصادنا من تعويض الواردات بقيمة 34 مليار درهم في أفق سنة 2022 من إجمالي قيمة الواردات السنوية والبالغة 183.2 مليار درهم. كما أنه من المنتظر أن تمكن هذه القطاعات التي تم اختيارها من رفع قيمة الصادرات إلى 100 مليار درهم في أفق سنة 2025، كنتيجة لجهود تعزيز القدرات الإنتاجية، وتعزيز الاندماج العمودي والأفقي للصناعات، وجذب مهن جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

ويرتكز تحقيق أهداف هذا المخطط الصناعي على إعطاء دور أكثر أهمية للتطلبيات العمومية وجعلها آلية للتحفيز في بداية تنزيله، مع توفير المواكبة العمومية الشاملة للفاعلين الصناعيين لمدة ثلاث سنوات، وإنشاء بنك للمشاريع، علما أنه جرى مؤخرا توقيع الاتفاقيات الخاصة بتنفيذ العشرات من هذه المشاريع.

7 - المندوبية السامية للتخطيط (2020)، تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضعية الاقتصادية للأسر، المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر.

■ وجود إرادة في تسريع مسلسل إرساء صناعة وطنية خالية من الكربون

يشكل إرساء صناعة خالية من الكربون أحد محاور التغيير التي تبنتها أغلب البلدان منذ إطلاق النقاش حول الإنعاش الاقتصادي إثر الأزمة. فبالإضافة إلى منفعه على المستوى البيئي، يكتسي هذا الاختيار أهمية قصوى على الصعيد الاقتصادي، خاصة بالنسبة لبلد كالمغرب.

ووعيا منها بالأهمية الاستراتيجية لهذا التوجه بالنسبة للمنظومة الإنتاجية الوطنية، خصصت السلطات العمومية، في إطار مخطط الإنعاش الصناعي لمرحلة ما بعد كوفيد-19، ورشا يرمي إلى جعل الإنتاج الصناعي خاليا من الكربون. ويسعى المغرب بذلك إلى تحقيق هدف مزدوج. يكمن الأول في استثمار المؤهلات التي تزخر بها البلاد في مجال الطاقات المتجددة من أجل توفير طاقة نظيفة ومنخفضة الكلفة للصناعات الوطنية، من خلال خفض فاتورة الكهرباء والغاز الصناعي في الأنشطة الصناعية بنسبة 35 في المائة.

أما الهدف الثاني فيتمثل في المحافظة على نسبة ولوج الصادرات المغربية إلى الأسواق الخارجية، خاصة أوروبا، والبالغة حاليا 65 في المائة، وهي نسبة تبدو مواتية لسن ضريبة الكربون على المنتجات التي يستوردها المغرب، في أفق سنة 2023. وتسعى المملكة من خلال المبادرة بإرساء صناعة وطنية خالية من الكربون، إلى تقادي انعكاسات تطبيق جيل جديد من الحواجز التجارية ذات الطابع البيئي على صادراته.

■ تسريع مسلسل رقمنة الاقتصاد وتحويل الاستخدامات

أدت أزمة كوفيد-19 إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي بالمغرب وبالعديد من البلدان، سواء على مستوى الإدارة العمومية أو القطاع الخاص أو سلوكات المستهلك.

ورغم استمرار عدد من أوجه التأخر المسجلة في هذا المجال، فقد استطاع اقتصادنا استثمار التقدم المحرز حتى اليوم في مجال التحول الرقمي (تم تصنيف المغرب في المرتبة الرابعة على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تقرير التقدم الرقمي برسم سنة 2020)⁸.

وحسب تقديرات مكتب الذكاء الاقتصادي البريطاني «أوكسفورد بيزنيس غروب»، فقد اضطر نحو 7 من أصل كل 10 أجراء بالمغرب في ذروة الأزمة للعمل عن بُعد، الأمر الذي استلزم الاعتماد السريع وواسع النطاق للتكنولوجيات الرقمية على مستوى المقاولات والإدارات، رغم أنه لم يتم بعدُ استكمال الإطار القانوني المنظم لهذا النمط من العمل. غير أنه يجب تناول هذه التقديرات بنوع من النسبية، على اعتبار أن نتائج البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط في يونيو 2020⁹ تبرز أنه من بين مجموع السكان النشيطين المشتغلين، اعتمد 16 في المائة منهم العمل عن بعد خلال فترة الحجر الصحي. وبعبارة أخرى، فإن إمكانية العمل عن بعد لم تكن متاحة للجميع بنفس القدر، بل اختلفت نسبة الولوج إليها بحسب متغيرات القطاع والجنس والوضع المهني، حيث بلغت هذه النسبة 24 في المائة لدى النساء مقابل 13 في المائة لدى الرجال، و62 في المائة في صفوف الأطر العليا (47 في المائة منهم بصفة دائمة و15 في المائة بالتناوب بين العمل عن بعد والعمل الحضوري).

على مستوى الإدارة العمومية والخدمات الاجتماعية، سمح تسريع تنفيذ مكونات برنامج الحكومة الإلكترونية، بدعم من وكالة التنمية الرقمية، بتمكين القطاع العمومي من التفاعل الجيد نسبيا مع الإكراهات الناجمة عن التدابير الصحية الاحترازية التي جرى إقرارها، من خلال توفيره لمرونة في المبادلات الإلكترونية داخل الإدارات

8 - Digital Riser Report, 2020, Centre européen pour la compétitivité numérique.

9 - المندوبية السامية للتخطيط (يونيو 2020)، المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر.

وفي ما بينها. وقد انتقل عدد الإدارات العمومية التي انخرطت في المنصات الرقمية المتعلقة بمكّتب الضبّط الرقّمي والحامل الإلكتروني، التي طورتها وكالة التنمية الرقمية، من 30 إلى 900 في ظرف ستة أشهر. كما أن بعض القطاعات الاجتماعية اعتمدت التكنولوجيات الرقمية في سياق أزمة كوفيد-19، نذكر منها على الخصوص التعليم عن بعد، رغم بعض أوجه المحدودية التي كشفتها هذه التجربة الأولى من نوعها، بالإضافة إلى تنظيم سير حملة التلقيح (أخذ المواعيد، الحصول على المعلومات، وغير ذلك). من جهة أخرى، من شأن دخول القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية حيز التنفيذ في شتبر 2020 أن يعطي دفعة قوية لمسلسل تسريع رقمنة الإدارة وتحسين الولوج إلى الخدمات العمومية.

بخصوص الاستعمالات الرقمية سواء من لدن المستهلكين أو المنتجين، أدت الأزمة أيضاً إلى حدوث تطور مهم في سلوكيات البيع والشراء والدفع: فإذا كانت 90 في المائة من عمليات استعمال البطاقات البنكية خلال سنة 2019 قد همت سحب الأموال من الشبايبك الأوتوماتيكية، فإن التدابير الاحترازية الصحية التي أمثلتها الأزمة الصحية قد أدت إلى حدوث تغير ملموس في طرق استعمال هذه البطاقات، دون إغفال التطور الذي شهده الأداء بواسطة الهاتف المحمول. فحسب مركز النقديات، ارتفعت خلال سنة 2020 عمليات الأداء عبر الإنترنت بنسبة 45 في المائة على مستوى الحجم وبـ 29.6 في المائة على مستوى القيمة المادية، وزاد الأداء باستخدام بطاقات الأداء بدون تماس بنسبة 700 في المائة منذ بداية الأزمة. أما بالنسبة للتجارة الإلكترونية فقد شهدت تطورا ملموسا منذ انتشار الجائحة، ذلك أنه من أصل 1600 متجر إلكتروني جرى إحصاؤه سنة 2020، فإن 500 منها شرعت في مزاولة نشاطها في نفس السنة في سياق الأزمة¹⁰. ونتيجة لذلك، فقد ارتفعت المعاملات عبر الأنترنت سنة 2020 بنسبة 5.8 في المائة على مستوى الحجم وبـ 7.8 على مستوى القيمة المالية.

على مستوى آخر، لا يقل أهمية، عادت السيادة الرقمية بقوة في النقاشات منذ بداية الأزمة، سواء في المغرب أو في بلدان أخرى. وسيحتل هذا الموضوع مكانة متزايدة الأهمية في أجندات الدول من أجل ضمان تدبير ومعالجة فعالة وآمنة للمعلومات على المستوى الوطني. ومن بين التدابير التي تظهر الاهتمام الذي يولييه المغرب للسيادة الرقمية نجد المبادرة التي أطلقتها مؤخرا جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، حيث افتتحت مركزا للمعطيات الضخمة، وهو مركز حاصل على شهادة تصنيف (Tier 3) و(Tier 4) من لدن معهد (Uptime Institute) ويضم مركز المعطيات حاسوبا عملاقا فائق التطور، يعد الأكثر قوة على مستوى القارة.

ورغم هذا التقدم المحرز، لا يزال المغرب في حاجة إلى تحسين تصنيفه على مستوى بعض الجوانب التي قد تعيق مسلسل تحوله الرقمي، وهي جوانب تهم على الخصوص توفر الرأسمال البشري المؤهل، والولوج إلى الإنترنت ذي الصبيب العالي، واعتماد بعض التقنيات المتقدمة من قبيل إنترنت الأشياء. وتتضاف إلى ذلك جملة من أوجه الخصائص التي تفاقمت بسبب الأزمة، سيما ما يتعلق بجودة الخدمات المقدمة (نموذج التعليم عن بعد) وتوفر التجهيزات المناسبة وكذا الفجوة الرقمية بين الوسطين الحضري والقروي وبين الفئات المعوزة والفئات الميسورة، وكذا بين مختلف القطاعات التي لا توجد على نفس المستوى من الاندماج في العصر الرقمي.

2.1 المحور الاجتماعي

1.2.1. القطاعات الاجتماعية الرئيسية

1.1.2.1 تعميق نواقص التعليم في ظل الجائحة

وضعت سنة 2020 خدمات التربية والتعليم والتكوين في المغرب على المحك، على غرار باقي بلدان العالم حيث فرض انتشار جائحة كورونا إغلاق المدارس مما كانت له تداعيات عميقة على أسس النظام التعليمي في شكله الكلاسيكي والعلاقات بين المدرسين والتلاميذ. كما أن نقل فضاء التعلم من المدرسة إلى البيت وتأثير الأسرة والوسط الاجتماعي، كلها عوامل ساهمت في خلخلة عادات التعلم وكرست التفاوتات بين التلاميذ.

وفي هذا الصدد، كان لإغلاق المدارس انعكاسات سلبية على التلاميذ المنحدرين من الأوساط المعوزة، لاسيما في المناطق القروية. إن عدم توفر أدوات التواصل عن بعد والمعدات الملائمة في بعض الأحيان، إضافة إلى عدم قدرة الأمهات والآباء وأولياء الأمور على مواكبة أطفالهم في هذه العملية التعليمية الجديدة، كلها عوامل أدت إلى تفاقم حالات التوقف عن الدراسة والهدر المدرسي.

وبعد قرار إغلاق المدارس في المغرب، وضع القطاع الحكومي الوصي أدوات للتعليم عن بعد من أجل تأمين الاستمرارية البيداغوجية، ومن بينها، بوابة (TelmidTice) ومنصة (Teams) المدمجتان في منظومة «مسار». كما استُخدمت القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية الوطنية لبث الدروس عن بعد والتي استمرت حتى نهاية السنة الدراسية 2019-2020.

وفي بداية السنة الدراسية 2020-2021، وعشية انطلاق الموسم الدراسي، وجد التلاميذ وأسرهم أنفسهم أمام تواصل مطبوع بالتردد ويعوزه الوضوح.

■ جائحة كوفيد-19 تزيد من صعوبات المدرسة المغربية

حسب حصيلة أولية للقطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية همت فقط الشهر الأول لانطلاق الدروس عن بعد، فإن عدد الأقسام الافتراضية التي تم إحداثها وصل إلى 400.000 بالنسبة لمؤسسات التعليم العمومي، أي بمعدل تغطية يقارب 52 في المائة لجميع الأقسام و30.000 قسم، بالنسبة لمؤسسات التعليم الخاص (15 في المائة). علاوة على ذلك، تم تقديم 56 درساً تلفزيونياً عبر القنوات العمومية الثلاثة، غير أنه لم يتم نشر تحديث لهذه الحصيلة من أجل تقييم مجموع الفترة ما بين مارس ويونيو 2020. في هذا الصدد، وحسب استطلاع الرأي الذي أنجزه القطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية، فقد أعرب ما يقرب من 78 في المائة من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع عن رضاهم عن التعليم عن بعد وأكدوا أن هذا النمط من التعليم مكن من تعزيز الانتقال إلى رقمنة المناهج الدراسية في انتظار إرساء هذه الآلية كمكمل للتعليم الحضوري¹¹.

ويظهر التقرير الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط بشراكة مع اليونيسيف¹² حول «تأثير جائحة كورونا على وضعية الأطفال» أن 27 في المائة من التلاميذ، على مستوى التعليم الابتدائي، لم يتابعوا الدروس عن بعد، أما 73 في المائة المتبقية، فإن نصفهم فقط تابعوا الدروس بانتظام، بينما تابع النصف المتبقي الدروس بشكل غير منتظم. وقد تفاقمت هذه الأرقام بعد الإعلان عن إلغاء امتحانات نهاية السنة الدراسية، باستثناء مستويي السنة الأولى والثانية باكوريا. وبذلك وصلت نسبة تلاميذ المدارس الابتدائية الذين انقطعوا عن متابعة الدروس عن بعد إلى 46.5 في المائة في حين واصل 26 في المائة فقط متابعة الدروس عن بعد.

11 - تصريح وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أمام مجلس النواب (يوليوز 2020)

12 - HCP-UNICEF_ rapport sur l'impact de la COVID-19 sur la situation des enfants.pdf

ومن ناحية أخرى، أظهر التقرير المذكور وجود تفاوتات كبيرة. ودائماً في التعليم الابتدائي، فقد كانت متابعة تلاميذ الوسط القروي للدروس عن بعد أقل انتظاماً من تلاميذ الوسط الحضري: حيث تابع 80.8 في المائة من تلاميذ المرحلة الابتدائية في الوسط الحضري الدروس عن بعد، مقابل 63.4 في المائة من تلاميذ الوسط القروي، قبل قرار إلغاء الامتحانات. وقد تراجعت هذه النسب إلى 61.9 في المائة و42.7 في المائة على التوالي بعد قرار إلغاء الامتحانات.

أما على مستوى سلك التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، فكانت النتائج متشابهة إلى حد كبير. وفي كلتا الحالتين، بلغت نسبة متابعة الدروس عن بعد حوالي 80 في المائة في بداية الحجر الصحي، مع وجود تفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي. وعلى غرار المستوى الابتدائي، أدى قرار إلغاء أو تأجيل الامتحانات إلى انخفاض نسبة التلاميذ الذين يتابعون الدروس عن بعد وكذا إلى تفاوتات حسب مكان الإقامة والانتماء الاجتماعي للأسر.

وتُظهر هذه الأرقام أن إغلاق المدارس أثر سلباً في المقام الأول على التلاميذ الذين ينتمون إلى الطبقات المعوزة، خاصة في الوسط القروي. وقد شكل الولوج إلى وسائل الارتباط بالشبكة الرقمية، ومدى توفر المعدات اللازمة لمتابعة الدروس، وقدرة الأمهات والآباء وأولياء الأمور على مواكبة أطفالهم في هذه العملية التعليمية الجديدة، عوامل أدت إلى التخلي عن متابعة التعليم عن بعد أو عدم انتظامها. في هذا الصدد، تم تنفيذ بعض عمليات توزيع معدات معلوماتية (اللوحات الرقمية أساساً) من طرف المجتمع المدني أو الفاعلين المحليين، غير أن هذه العمليات لا يمكنها الحد من التفاوتات في الولوج إلى التكنولوجيات الرقمية، لا سيما الأترنت وصبيب الربط بها، والتي كانت مطروحة قبل جائحة كوفيد-19 وزادت حدتها بعد الأزمة الصحية.

إن التوقف المؤقت عن متابعة الدراسة، الذي هم حوالي 46 في المائة من تلاميذ المستوى الابتدائي، ستكون له تبعات على مستواهم الدراسي في السنوات المقبلة، وذلك بالنظر إلى أن هذا الطور من التعليم يشكل القاعدة الأساسية للحد الأدنى الضروري من التعلّمات الواجب أن يتوفر عليها كل تلميذ. وقد يؤدي هذا التوقف، عند بعض التلاميذ، إلى الانقطاع النهائي عن الدراسة عندما تتراكم العديد من أوجه القصور التي تصبح معيقة لهؤلاء وتشبههم عن مواصلة الدروس. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن السنة الدراسية 2019-2020 سجلت 304.545 حالة هدر مدرسي، من بينها 76.574 حالة في التعليم الابتدائي (معطيات القطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية).

بعد هذه التجربة غير المسبوقة للتعليم عن بعد، كان يتعين على السلطات المعنية إجراء تقييم لمكتسبات التلاميذ ومعارفهم قبل استئناف السنة الدراسية 2020-2021. وقد كان من شأن هذا التقييم الضروري أن يمكن من الوقوف على حصيلة مستوى التعلم الفعلي للتلاميذ ومراجعة المعارف التي لم تكتسب أو التي اكتسبت بشكل جزئي أثناء فترة الحجر الصحي. وعلاوة على ذلك، وبما أن الانتقال إلى المستوى الأعلى من التعليم تم فقط على أساس الجزء الذي تم تنفيذه حضورياً من البرنامج الدراسي قبل إغلاق المدارس، فلم يتم إنجاز أي قياس للمكتسبات الفعلية للمتعلمين.

وفي غياب تقييم من هذا النوع، هناك مخاطر مؤكدة بشأن تدهور مستوى التلاميذ في السنوات القادمة، لا سيما وأن المنظومة التعليمية تعاني بكيفية بنيوية، وحتى قبل الجائحة، من ضعف المستوى التعليمي لدى التلاميذ. وكما تظهر النتائج الأخيرة لمؤشر حساب السنوات الدراسية المعدلة حسب التعلم (LAYS)¹³، فإن عدد سنوات التعلم الفعلي للتلاميذ المغاربة هو 6.2 سنوات، في حين إن هذه المدة تفوق 11 سنة في البلدان

13 - « (Learning-Adjusted Years of School) (LAYS) هو مؤشر وضعه البنك الدولي لحساب المدة الفعلية للدراسة، من خلال تعديل عدد سنوات الدراسة الفعلية في ضوء حجم التعلّمات المكتسبة، وتعود آخر الإحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر إلى سنة 2018.

المتقدمة. وعليه، يرى البنك الدولي أنه حتى قبل الأزمة الصحية، ثمة حوالي 4.4 سنوات من التعلم تضيع على التلاميذ المغربية¹⁴.

وهناك مؤشرات أخرى تبرز ضعف المستوى الدراسي في المغرب، على غرار دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي (Timss) التي يشارك فيها المغرب منذ 2011. وفي نسخة سنة 2019، تم تصنيف التلاميذ المغربية في القسم الرابع ابتدائي والسنة الثانية إعدادي من بين البلدان الخمسة الأخيرة¹⁵.

وتعتبر أوجه القصور على مستوى التعلم، والتفاوتات التعليمية بين الوسطين الحضري والقروي، وعائق لغة التدريس، وضعف تكوين الأساتذة وغياب التحفيز، ونقص البنيات التحتية وغيرها، إشكاليات أساسية تم الوقوف عليها منذ ما يقرب من عقد من الزمن، سواء من طرف الفاعلين المؤسساتيين أو المنظمات الدولية.

2.1.2.1. قطاع الصحة على محك الجاهزية والفعالية خلال سنة 2020

بخصوص منظومة الصحة، أكدت أزمة كوفيد-19 التشخيص الذي تم الوقوف عليه منذ عدة سنوات والذي يكشف هشاشة الخدمات في مقابل حاجيات الساكنة، وضعف قدرة هذه المنظومة على الصمود أمام الأزمات.

ومنذ سنوات خلت، ما فتئت تقارير عدد من المؤسسات الوطنية تنبه إلى الوضعية المتدهورة للخدمات الصحية لا من حيث الولوج ولا من حيث الجودة دون أن يترتب عن ذلك اتخاذ القرارات الناجعة وضخ ما يلزم من الاستثمارات لإعادة تأهيل هذا القطاع. وعلى هذا الأساس، فإن التعاطي مع جائحة كوفيد-19 تمحور أساسا حول إرجاء الولوج إلى العلاجات الأساسية والاستشفائية بالنسبة للعديد من الأمراض بسبب تقييد حركة التنقل، وتوجيه موارد وإمكانيات المنظومة ككل للتصدي للجائحة.

بالموازاة مع ذلك، بذلت جهود محمودة منذ بداية الجائحة من أجل إقامة مستشفيات ميدانية والرفع من الطاقة الاستيعابية لأقسام العناية المركزة. كما ساهم إنشاء الصندوق الخاص بتدبير الجائحة في تخصيص 2 مليار درهم لتعزيز المنظومة الطبية، مما مكن من تعزيز بنيات الاستقبال المخصصة لكوفيد-19 بفضل تبسيط المساطر المتعلقة بتدبير الميزانية. وقد مكنت هذه الجهود من إحداث 1200 سرير للعناية المركزة و1500 سرير للاستشفاء، و20 مختبرا لإجراء اختبارات كوفيد-19 (الرفع من عدد الاختبارات: من 500 اختبار إلى 25.000 مع نهاية يوليوز 2020) وتدارك التأخر في أجهزة الكشف بالأشعة من خلال توفير 23 جهازا للكشف (سكانير) في المستشفيات الإقليمية والجهوية (طاطا، الرشيدية، المركز الاستشفائي ابن سينا، وغيرها).

وقد واكب تأهيل المؤسسات الاستشفائية تعبئة للموارد البشرية التابعة للقطاع الحكومي المكلف بالصحة، بالإضافة إلى مشاركة فاعلة للطب العسكري. كما أن القطاع الخاص ساهم في التكفل بحالات مصابة بالفيروس من خلال بعض المبادرات (في كل من الدار البيضاء وفاس وطنجة) همت توفير الاستشفاء وتوفير المعدات والتكوين ومشاركة الأطباء من القطاع الخاص.

غير أن هذا الزخم التعبوي المهم الذي طبع زمن الجائحة لا ينبغي أن يحجب عنا واقع المنظومة الصحية، التي تعاني العديد من الاختلالات، نذكر منها صعوبة الولوج إلى العلاجات، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى الموارد البشرية والتجهيزات الطبية الكافية. كما أن المنظومة الصحية الوطنية تعاني من مشكل آجال الانتظار الطويلة للاستفادة من الفحوصات الطبية بالمؤسسات الاستشفائية العمومية (أجهزة الكشف بالأشعة «سكانير»، أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي، وغير ذلك)، مما جعل المواطنين والمواطنات يتوجهون نحو

14 - <https://www.banquemoniale.org/fr/news/feature/2020/10/27/a-case-for-building-a-stronger-education-system-in-the-post-covid-19-era>

15 - <https://timss2019.org/reports/download-center/>

القطاع الخاص. وقد مكنت التغطية الصحية الأساسية من التكفل بجزء من النفقات الصحية للسكانة المؤمنة. أما بالنسبة لمجموع الساكنة، فإن المصاريف المتبقية على عاتق المستفيد تصل، حسب الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، إلى نسبة 50.7 في المائة من النفقات الطبية الإجمالية، مما يفسر عدول عدد كبير من الساكنة ذات الدخل الضعيف أو المتواضع عن العلاج.

كما أن وضعية الموارد البشرية في قطاع الصحة تبعث على القلق في ما يتعلق باستدامة وتأمين الخدمات العلاجية. فقد بلغ عدد الأطباء الممارسين في القطاع العام، وفق إحصائيات نهاية سنة 2019، ما يقرب من 12.000 طبيب، مقابل 13.500 طبيب في القطاع الخاص. علاوة على ذلك، يعاني الأطباء في القطاع العام من ظروف عمل غير ملائمة بالقدر المرضي، لا سيما الأخصائيون منهم، في المدن التي تشهد خصاصة في التجهيزات الطبية.

من جهة أخرى، فإن مستوى أجور أطباء القطاع العام، لا سيما في السنوات الأولى لاشتغالهم، يمثل أيضاً عقبة أمام تطور الوظيفة العمومية بقطاع الصحة. وهو ما يساهم في تفاقم ظاهرة «هجرة» أطباء القطاع العمومي نحو القطاع الخاص ونحو الخارج. ففي سنة 2018، قُدِّر عدد الأطباء الذين غادروا المغرب، حسب القطاع الحكومي المكلف بالتعليم العالي، بـ 603 أطباء، ليلتحقوا بذلك بألاف الأطباء المغاربة الذين تلقوا تكوينهم في الجامعات المغربية واختاروا العمل في الخارج. وفي فرنسا، على سبيل المثال، بلغ عدد الأطباء المغاربة الممارسين 7.000 مهني، أي ما يعادل 30 في المائة من مجموع أطباء القطاع العمومي والخاص بالمغرب¹⁶.

ومع افتتاح كليات الطب الخاصة في المغرب، من المتوقع أن يرتفع عدد الحاصلين على دبلوم الطب في السنوات القادمة. وخلال الفترة ما بين سنتي 2016 و2019، ارتفع عدد خريجي الكليات العمومية للطب والصيدلة وطب الأسنان بنسبة 40 في المائة، حيث انتقل من 1381 إلى 1929 خريجاً، وهو رقم يبقى دون الهدف الذي جرى تسطيره سنة 2010 والرامي إلى تكوين 3300 طبيب سنوياً في أفق سنة 2020. غير أن الوتيرة الحالية لتكوين الأطباء وتوظيفهم لن تساهم في تقليص العجز الكبير في عدد الأطباء في المغرب في السنوات القادمة، والذي يصل إلى نحو 32.387 طبيباً، 12.000 منهم في القطاع العام، والأمر ذاته ينطبق على الطاقم شبه الطبي والمساعدين المعالجين. ويُقدر المغرب العجز المسجل في هذا المجال بنحو 64.774 ممرضاً وتقنياً، بينهم 50.000 في القطاع العمومي.

لذا، فإن نجاح أي إصلاح للمنظومة الصحية والحماية الاجتماعية يجب أن يعتمد بالدرجة الأولى على تعزيز عرض العلاجات، من خلال تأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع العمومي.

وهناك عنصر آخر له تأثير سلبي على صحة السكان وهو الولوج إلى الأدوية. ويرتبط هذا الأخير ارتباطاً وثيقاً بتمويل قطاع الصحة، حيث تبلغ النفقات المخصصة للاستهلاك الطبي حوالي 88 في المائة من إجمالي النفقات الصحية¹⁷. وكما أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العديد من تقاريره، فإن ميزانية وزارة الصحة في المغرب لا تزال ضعيفة، وأقل بكثير من المعايير الدولية وتوصيات منظمة الصحة العالمية. ففي الوقت الذي يوصى فيه بتخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي لقطاع الصحة، يخصص المغرب 6 في المائة من ناتجه الداخلي الإجمالي لهذا القطاع. وتمثل مساهمة الدولة، من خلال العائدات الضريبية، ربع النفقات الصحية، فيما يمول نظام التأمين الصحي 22 في المائة من هذه النفقات¹⁸.

16 - «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا» كوفيد 19 «والسبل الممكنة لتجاوزها»، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020.

17 - رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سوق الأدوية بالمغرب، 2020.

18 - منظمة الصحة العالمية:

ولعل أهم مساهمة هي تلك التي تتحملها الأسر والتي تبلغ بالمغرب حوالي 50 في المائة¹⁹، بينما يصل المتوسط الدولي لمساهمات الأسر وفقاً لمنظمة الصحة العالمية إلى 25 في المائة. وتشكل هذه المساهمة القوية للأسر في نفقات العلاجات عبئاً ثقیلاً وعاملاً من عوامل عدول الأسر عن العلاجات، لا سيما بالنسبة للسكان ذات الوضعية الهشة والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة تحتاج المداومة على استخدام الأدوية، خاصة وأن اقتناء الأدوية يمثل عبئاً يثقل كاهل الأسر ويؤثر على نفقاتها.

وصحيح أن قطاع صناعة الأدوية قد شهد تطوراً مهماً خلال العقد الأخير، مما مكن من تصنيع عدد من الأدوية على الصعيد الوطني كانت تستورد في السابق، وبالتالي خفض تكلفتها. غير أن استهلاك الأدوية من طرف المواطنين تشوبه العديد من الاختلالات، خاصة عدم احترام المسار الطبيعي لاستعمال الأدوية. ذلك، أن ضعف التغطية الصحية وضعف نسب إرجاع مصاريف الاستشارات الطبية في القطاع الخاص يدفع المواطنين إلى التشخيص الذاتي واقتناء الأدوية مباشرة من الصيدليات بدون وصفة طبية. وتزيد خطورة هذه الظاهرة عندما يتعلق الأمر بالمضادات الحيوية²⁰، لأن استعمالها بشكل عشوائي يؤدي إلى تطوير مقاومة جسم المريض للمضادات الحيوية، مما قد يؤدي إلى عواقب صحية خطيرة، وإلى إطالة مدة الاستشفاء والرفع من خطر الوفاة.

بالإضافة إلى ذلك، من المؤكد أن تطوير الأدوية الجينية أدى إلى ديمقراطية الولوج إلى الأدوية في المغرب، مما ساهم في تحسين الوضعية الصحية للسكان. كما ساهم انخفاض أسعار بعض الأدوية التي استفادت من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، في تعزيز العرض المتوفر من الأدوية الجينية، غير أن معدل انتشار هذا الصنف من الأدوية يظل ضعيفاً إذ لا يتعدى 40 في المائة في المغرب، مقابل متوسط عالمي يبلغ 58 في المائة. وقد نتج عن هذه الوضعية استمرار ارتفاع تكلفة فاتورة الأدوية بالنسبة للأسر، كما أنها تستهلك جزءاً مهماً من نفقات نظام التأمين الإجباري عن المرض، حيث إن إرجاع مصاريف الأدوية يمثل ما يقرب من 31.5 في المائة من نفقات هذا النظام.

ويعزى انخفاض استخدام الأدوية الجينية في المغرب في جزء كبير منه إلى نزوع أطباء القطاع الخاص نحو وصف الأدوية الأصلية للمرضى بدل الأدوية الجينية. وفي هذا الصدد، يشير مجلس المنافسة إلى أن ضعف استخدام الدواء الجيني يُفسَّر أيضاً «بالتأثير الذي تمارسه المؤسسات الصيدلانية الصناعية على الأطباء قصد حثهم على وصف الأدوية الأصلية للمرضى. ويتخذ هذا التأثير شكل آليات للتعاون تتمثل أساساً في تحمل مصاريف الدورات التكوينية التي يخضع لها الأطباء بالمغرب والخارج، وتنظيم تظاهرات علمية، والقيام بحملات للدعاية والتسويق تجاه هؤلاء الأطباء»²¹.

أخيراً، يتعين تحسين السياسة الدوائية في المغرب، من خلال مواصلة الجهود المبذولة لتخفيض الضريبة على القيمة المضافة على الأدوية لضمان ولوج أكبر إليها وتعزيز استخدام الأدوية الجينية من لدن المواطنين من خلال حملات تحسيسية. كما ينبغي تعزيز تقنين القطاع لمكافحة تنازع المصالح الذي يؤدي إلى انخفاض وصف الأدوية الجينية، بالإضافة إلى حظر بيع الأدوية، ولا سيما المضادات الحيوية، في الصيدليات خارج المسار العادي للعلاجات أو بدون وصفة طبية.

19 - استراتيجية الوكالة الوطنية للتأمين الصحي 2020-2024:

<http://www.anam.ma/wp-content/uploads/2020/06/strat-gie-VD-IMPRIM2.pdf>

20 - <http://www.emro.who.int/fr/mor/morocco-news/celebration-de-la-semaine-mondiale-pour-un-bon-usage-des-antibiotiques-12-18-novembre-2018.html>

21 - رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سوق الأدوية بالمغرب، 2020.

■ التغطية الصحية والحماية الاجتماعية

برزت مسألة الحماية الاجتماعية سنة 2020 كتحد رئيسي خلال الأزمة الصحية. وقد دفع غياب شبكات الأمان الاجتماعية والذي كان له ضرر بالغ على الأسر التي عانت بشدة من تداعيات الأزمة، الدولة إلى اتخاذ تدابير دعم مستعجلة ومؤقتة، بغية معالجة انعكاسات غياب منظومة مُعمَّمة للحماية الاجتماعية.

وأمام هذا العجز والمخاطر الاجتماعية التي ينطوي عليها، أطلق المغرب في السنة نفسها مشروع إصلاح يهدف إلى تعميم الولوج إلى الحماية الاجتماعية، وخاصة لفائدة الفئات المعوزة والهشة والأسر ذات الدخل المحدود. ويهدف هذا التعميم إلى تغطية جميع مكونات الحماية الاجتماعية. هكذا، فضلاً عن التغطية الصحية الجاري تعميمها، ستكون منظومة الحماية الاجتماعية إجبارية، بغض النظر عن وضعية الفرد، كما ستشمل التعويضات العائلية ومعاشات الشيخوخة والتعويض عن فقدان الشغل. ويهدف هذا الورش إلى ضمان نظام تأمين صحي إجباري لفائدة 22 مليون مغربي، 11.4 مليون منهم منخرطون في نظام المساعدة الطبية «راميد»، و11 مليون من بين المهنيين والتجار والفلاحين والصناع التقليديين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون مهناً حرة.

غير أن نجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية يظل رهينا بعدة عوامل، لا سيما محاربة الشغل غير المنظم. فحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2020، فإن أزيد من نصف المستأجرين، أي 55.2 في المائة، لا يتوفرون على أي عقد عمل ينظم علاقتهم بالمشغل. علاوة على ذلك، فإن ربع النشيطين المشغلين فقط (24.7 في المائة) يستفيدون من تغطية صحية مرتبطة بالمشغل. مقابل 36.6 في المائة في الوسط الحضري و8.2 في المائة في الوسط القروي)، مقابل 36.4 في المائة في الوسط الحضري و7.8 في المائة في الوسط القروي في سنة 2019. أما بالنسبة للانخراط في نظام التقاعد، فلا يستفيد منه، حسب المندوبية السامية للتخطيط، سوى 24.1 في المائة من النشيطين المشغلين، بواقع 36.3 في المائة في الوسط الحضري و7.1 في المائة في الوسط القروي²².

3.1.2.1. ضرورة تحسين عرض السكن الاجتماعي في ضوء الدروس المستخلصة من الأزمة الصحية

في ما يتعلق بالسكن الاجتماعي، سيتم الانتهاء من برنامج دعم السكن الاجتماعي الموجه للفئات المعوزة والهشة مع تم 2020. وحسب تقييم القطاع الحكومي المكلف بالإسكان، فقد أتاحت منظومة السكن الاجتماعي بقيمة 250.000 درهم تقليص العجز في مجال السكن بحوالي 80 في المئة خلال الفترة 2000-2020، بالانتقال من 200.000 وحدة إلى 1.2 مليون وحدة. وقد تقلص العجز في مجال السكن بشكل ملحوظ منذ بداية هذا البرنامج حيث كان يقدر بنحو مليون وحدة سكنية، لكنه رغم ذلك يظل مرتفعاً حيث يناهز حالياً 400.000 وحدة سكنية.

وفي المجمل، جرى التوقيع على 1504 اتفاقيات ما بين سنتي 2010 و2020، مكنت من بناء ما يقرب من 2.1 مليون وحدة سكنية. وقد استأثر القطاع الخاص بأزيد من 96 في المائة من مشاريع بناء هذا النوع من المساكن، والتي تزايد الطلب عليها من طرف الأسر، لا سيما في المدن الكبرى. وقد منحت الدولة تحفيظات هامة للمعشين العقاريين على شكل إعفاء من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، فضلاً عن تعبئة أراضي الدولة لفائدة السكن الاجتماعي. أما بالنسبة للسكن الاجتماعي ذي القيمة العقارية المنخفضة (FVI)

22 - مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول المميزات الأساسية للسكان النشيطين المشغلين خلال سنة 2020:

https://www.hcp.ma/Note-d-information-du-Haut-Commissariat-au-Plan-sur-les-principales-caracteristiques-de-la-population-active-occupee-en_a2654.html

المُحَدَّدِ سعره في 140.000 درهم والمخصص للفئات المعوزة والهشة وإعادة إسكان قاطني دور الصفيح، فقد تم بناء 39.965 وحدة سكنية منه بين سنتي 2008 و2020، معظمها من طرف القطاع العمومي.

ويبدو أن السكن الاجتماعي ذا القيمة العقارية المنخفضة لا يلقى إقبالاً من طرف المقتنين المحتملين وكذا المنعشين العقاريين، وذلك لعدة أسباب، منها كون هذه المساكن غالباً ما تتم إقامتها في مناطق هامشية وبعيدة عن مركز الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي، في حالة عدم وجود وسائل نقل عمومية كافية وعملية، فإن القاطنين بهذه المساكن يجدون أنفسهم مضطرين لتحمل مصاريف إضافية للقيام بتقلاتهم.

وفي سياق الأزمة الصحية، أصبحت قضايا التعمير والإسكان في صلب النقاشات. في هذا الصدد، فإن الكثافة السكانية العالية في الأحياء التي توجد بها المساكن الاجتماعية وصغر حجم الشقق والفضاءات المشتركة، كلها عوامل تؤدي إلى انتشار أسرع للفيروس وتجعل الواقع اليومي لتجربة الحجر الصحي والعمل عن بُعد والتعليم عن بُعد أكثر صعوبة. ويضاف هذا البعد الجديد المرتبط بخطر انتشار الجائحة إلى باقي المشاكل التي يعاني منها السكن الاجتماعي ويزيد من حدتها، على غرار غياب التمازج الاجتماعي، وضعف الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، وموقع هذه المساكن المتواجدة بضواحي المدن، ما يجعلها بعيدة عن مراكز النشاط الاقتصادي. لذا، فإن كل سياسة عمومية جديدة للسكن الاجتماعي مدعوة إلى توجيه اهتمامها نحو ضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للسكان وكذا محاربة الاكتظاظ في أحياء السكن الاجتماعي.

2.2.1. المساواة والمناصفة بين الجنسين

إن تأثير أزمة كوفيد-19 على النساء متعدد الأبعاد. ولكونهن أكثر هشاشة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإن النساء يتعرضن بشدة لتداعيات الأزمة وتبعاتها الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن أوجه عدم المساواة القائمة أصلاً بين النساء والرجال تتفاقم، في وقت الأزمات، كما تتزايد حدة العنف المُمارَس ضد المرأة.

ضعف مراعاة المخاطر المحدقة بالنساء خلال فترة الحجر الصحي

وفقاً لملاحظات العديد من منظمات الأمم المتحدة، أدى الحجر الصحي المقترن بالضغط الاقتصادي والاجتماعية إلى ارتفاع العنف المنزلي بشكل يثير القلق في العالم. وقد أفادت منظمة الصحة العالمية أن الدول الأعضاء سجلت زيادة بنسبة 60 في المائة في المكالمات الواردة من النساء ضحايا العنف²³. ولعل هذه النسبة لا تفصح عن حقيقة الوضع إذا ما أخذنا بعين الاعتبار من جهة الصعوبات والمخاطر التي تواجهها النساء في التبليغ عن المعتدي الذي يعيش معه تحت سقف واحد، ومن جهة أخرى ضعف آليات الاستماع والتكفل وجهد عدد من النساء ضحايا العنف بوجود أرقام هاتفية للمساعدة والتكفل.

أما في المغرب، فإن حالات العنف ضد النساء مرتفعة أصلاً، كما تظهر ذلك نتائج البحث الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط حول انتشار العنف ضد المرأة الصادر سنة 2019. فحتى خارج سياق أزمة كوفيد-19، فإن 57 في المائة من النساء المغربيات هن ضحايا العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي. وخلال الحجر الصحي، نبهت عدد من المنظمات غير الحكومية إلى المخاطر التي تواجهها النساء اللواتي قضين فترة الحجر في بيت واحد مع أزواج عنيفين. وفي رسالة موجهة إلى السلطات العمومية في أبريل 2020، أي بعد أيام فقط من إقرار الحجر المنزلي، دعت هذه الجمعيات السلطات إلى مضاعفة اليقظة ووضع تدابير ملموسة لحماية النساء ضحايا العنف الزوجي، من تحسيس وإعلام وتدخل حازم ودعم للجمعيات المعنية²⁴.

23 - منظمة الصحة العالمية: <https://news.un.org/fr/story/2020/05/1068282>

24 - <https://www.tanmia.ma/wp-content/uploads/2020/04/Impact-covid-19-sur-FFVW-arabe-01-04-2020.pdf>

وفي هذا الصدد، قامت عدة جمعيات ناشطة في مجال حماية وتوجيه النساء ضحايا العنف بحملات تحسيسية حول المخاطر المرتبطة بالنساء خلال فترة الحجر المنزلي، وحول سبل التظلم المتاحة أمام الضحايا لدى الجمعيات والمؤسسات. كما قامت هذه الجمعيات بنشر إحصائيات حول المكالمات الواردة أثناء فترة الحجر الصحي وطبيعة العنف الممارس ضد النساء خلال هذه الفترة، والحالات المتكررة التي تعاني منها النساء (الطرد من بيت الزوجية، وعودة الزوج للمكوث في البيت بسبب الحجر الصحي، وغير ذلك).

وتجدر الإشارة إلى أن رئاسة النيابة العامة أكدت أن «عدد المتابعات من أجل العنف ضد النساء قد انخفض خلال الفترة ما بين 20 مارس و20 أبريل، «عشر مرات من المعدل الشهري لهذا النوع من القضايا»²⁵، مضيفاً أنه «يستفاد من ذلك ان عدد المتابعات من أجل العنف ضد النساء قد انخفض خلال الفترة المذكورة عشر مرات عن المعدل الشهري لهذا النوع من القضايا (148 متابعة بدلا من 1500 متابعة شهريا في الأحوال العادية)».

من جهة أخرى، أصدرت رئاسة النيابة العامة دورية حول موضوع قضايا العنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي بالمملكة تم بموجبها توجيه تعليمات إلى المحامي العام الأول لدى محكمة النقض، والوكلاء العاميين للملك ووكلاء الملك قصد الاهتمام بالشكايات والتبليغات بشأن قضايا العنف ضد النساء (التي يتم إيداعها مباشرة أو عبر المنصات الرقمية) وإعطائها الأهمية والأولوية في المعالجة، وتوفير خدمات خلايا التكفل بالنساء، الموجودة بالنيابات العامة²⁶.

غير أنه يجب النظر إلى الانخفاض في الشكايات المسجلة بنوع من النسبية، لا سيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصعوبات التي واجهتها الضحايا في التبليغ عن حالات العنف في سياق الحجر الصحي، بل عدم تمكن غالبية من الولوج نهائيا إلى آليات التبليغ والحماية والتكفل.

أضرار أخرى تلحق بالنساء والفتيات

من بين المعوقات التي تحول دون تتبع التطورات في القضايا المتعلقة بالمساواة والمناصفة بين الجنسين، تجدر الإشارة إلى غياب مقاربة شاملة لقضايا النوع الاجتماعي. كما أن أهداف وأثار السياسات العمومية لا تتناول بالقدر الكافي والناجع، سواء أثناء إعدادها أو تقييمها، طبيعة وخطورة الأضرار التي تلحق بالمرأة في المغرب.

ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، تتعرض النساء والفتيات للتمييز أكثر من الرجال. فحسب دراسة أنجزها المرصد الوطني للتنمية البشرية، فإن 55.2 في المائة من النساء والفتيات فوق سن 12 سنة لم يكملن تعليمهن الابتدائي، وتبلغ هذه النسبة 73.5 في المائة في الوسط القروي. وهو ما يقتضي اتخاذ تدابير إيجابية لصالح المرأة من أجل الحد من هذا التمييز.

أما على صعيد الولوج إلى سوق الشغل، تعاني النساء من التمييز أكثر من الرجال حيث يعتبر معدل نشاطهن أقل ب 3.5 مرة من المعدل المسجل في صفوف الرجال (19.9 في المائة لدى النساء سنة 2020 و 70.4 في المائة لدى الرجال). كما تعاني النساء أكثر من الرجال من البطالة (16.2 في المائة لدى النساء سنة 2020 مقابل 10.7 في المائة لدى الرجال)²⁷. كما تشتغل النساء الأجيرات أكثر من الرجال في القطاع غير المنظم ويعانين من التمييز في الاستفادة من الحقوق الاجتماعية المرتبطة بالعمل. وإجمالا، يسجل في صفوف النساء معدل حرمان يصل إلى 86.4 في المائة مقابل 40.8 في المائة لدى الرجال في مجال الولوج إلى العمل اللائق²⁸.

25 - رسالة جوابية من رئاسة النيابة العامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 3 يونيو 2020.

26 - الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا «كوفيد 19»، والسبل الممكنة لتجاوزها.

27 - معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

28 - المرصد الوطني للتنمية البشرية، دراسة حول مظاهر التمييز متعدد الجوانب الذي يطال النساء في المغرب، 2020.

3.2.1. وضعية الفئات الهشة

1.3.2.1. الفقر والهدر المدرسي يؤديان إلى استغلال الأطفال

على الرغم من عدم تأثرهم بالآثار الصحية لكوفيد-19، فقد تضرر الأطفال بشدة من التداعيات الاجتماعية للجائحة، وأهمها إغلاق المدارس. وقد أدى هذا القرار، الذي اتخذته غالبية دول العالم منذ مارس 2020 واستمر لعدة أسابيع، إلى عزل الأطفال داخل المنازل والابتعاد عن فضاء التعلم والتشئة الاجتماعية الذي تجسده المدرسة.

إن الضرر الناجم عن هذا البعد عن المدارس يكون أكبر بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في بيئة لا تتيح الولوج إلى أدوات التعلم، والتي لا يمتلك الآباء والأمهات فيها مستوى دراسي يخلوهم مواكبة أطفالهم دراسيا. من جهة أخرى، أظهرت نتائج البحث الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط بشراكة مع اليونيسيف حول فترة الحجر الصحي، أن احتمال التخلي عن متابعة الدروس عن بُعد كان بنسبة 86.2 في المائة لدى التلاميذ المنتمين لفئة 20 في المائة من الأسر الأقل يسرا، مقابل 59.2 في المائة بالنسبة لنظرائهم المنتمين لفئة 20 في المائة من الأسر الأكثر يسرا. أما على المدى المتوسط، فهناك خطر حقيقي بانخفاض المستوى الدراسي للتلاميذ، قد يصل إلى الانقطاع النهائي عن الدراسة، نتيجة التعثرات في مجال التعلم المرتبطة بأزمة كوفيد-19.

ويمثل هذا الوضع خطرا على المدى الطويل من حيث التوريث الجيلي للفقر والامية. وعلى الرغم من اعتماد سياسات عمومية لمكافحة الهدر المدرسي منذ عدة سنوات، فإن آثارها تظل محدودة في تقليص هذه الظاهرة التي تهم أزيد من 300.000 تلميذ سنوياً في المغرب. وهو ما يقتضي وضع آليات مؤسسية لتتبع هؤلاء الأطفال المعرضين لخطر الهدر المدرسي، وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي.

وإذا كانت الترسانة القانونية المغربية قد تطورت في السنوات الأخيرة في اتجاه حماية الفتيات الصغيرات من العمل المنزلي (القانون رقم 19.12) وحماية الأطفال من الاتجار بالبشر (القانون رقم 27.14)، فقد كشفت المندوبية السامية للتخطيط أن عدد الأطفال المشتغلين بلغ خلال سنة 2020 ما مجموعه 147.000 طفل، أي بنسبة 2 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 و17 سنة (3.8 في المائة من إجمالي هذه الفئة العمرية في الوسط القروي و1 في المائة في الوسط الحضري). من جهة أخرى، تشهد حالات سوء معاملة الأطفال ارتفاعا ملحوظا وخاصة في المدن الكبرى، على غرار استغلال الأطفال من طرف الشبكات الإجرامية لغرض التسول.

ولمواجهة هذه الآفة، وضعت السلطات العمومية سنة 2019 «خطة عمل حماية الأطفال من الاستغلال في التسول» في مدن نموذجية (الرباط، سلا وتمارة). وسيتم تعميمها انطلاقا من 2021 على مستوى 4 مناطق هي طنجة - أصيلة ومكناس ومراكش وأكادير. وتهدف هذه الخطة إلى حماية الأطفال من دائرة التسول عندما يتم استغلالهم من طرف الأغيار ومن ثم إرجاعهم إلى أسرهم أو وضعهم داخل مؤسسات لحماية الطفولة. غير أن الأمر يتعلق بعمل قسري يجبر عليه الأطفال وتصنفه هيئات الأمم المتحدة ضمن جريمة الاتجار في البشر. لذلك، من الضروري تعزيز منظومة مكافحة هذه الظاهرة بتشديد العقوبات المنصوص عليها بشأن جريمة استغلال الأطفال في التسول سواء من قبل الأسرة أو من قبل الأغيار (الفصول: 327-328-330 من القانون الجنائي). فيدون تعزيز إطار الحماية لقانونية للأطفال من هذه الأفعال الإجرامية، سيستمر تعرضهم للاستغلال والأضرار المعنوية والجسدية الناجمة عنه. من جهة أخرى، يتعين القيام بأنشطة تحسيسية في صفوف عموم المواطنين والمواطنات من أجل تبيان أهمية التبليغ عن حالات استغلال الأطفال للتسول القسري لأنها وسيلة أساسية لإنقاذهم من هذا الوضع.

2.3.2.1. الأزمة الصحية تعمق من هشاشة الأشخاص في وضعية إعاقة

لقد عمقت أزمة كوفيد-19 من حالات الإقصاء والحرمان من الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة. فالدروس الموجهة عبر شاشات التلفزة والإذاعة خلال فترة الحجر الصحي لم تكن مناسبة لحاجيات التلاميذ في وضعية إعاقة، مما شكل عائقاً أمام تمتعهم بالحق في التربية وعاملاً إضافياً كرس التمييز الذي يطالهم. وبالنظر إلى الخصوصيات التربوية اللازمة لمواكبة تـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، لا يستطيع الآباء والأمهات الاضطلاع بهذه المهمة. وتزداد حدة هذه الأضرار عندما يتعلق الأمر بأسر معوزة غير قادرة على اقتناء الأدوات الرقمية اللازمة (حاسوب، الربط بالإنترنت، هواتف ذكية، وغيرها) حتى يتمكن الأطفال من تتبع الدروس عن بعد والبقاء على تواصل مع الوسط المدرسي.

كما أن الولوج إلى المعلومات وحملات الوقاية التي يتم تعميمها في وسائل الإعلام العمومية شكل بدوره مجالاً تعرض فيه الأشخاص في وضعية إعاقة للإقصاء، خاصة المصابون منهم بالصمم وضعاف السمع. فقد أدى النقص المسجل في التواصل الملائم مع هذه الفئة إلى إقصائهم اجتماعياً، لا سيما أثناء فترة الحجر الصحي، وزاد من تبعيتهم للأشخاص المرافقين لهم لتسهيل الولوج إلى المعلومات. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لم يتم بعد توحيد لغة الإشارة على المستوى الوطني، وهو ما يمثل عاملاً يؤخر تعميم توفير الترجمة الفورية، خاصة في نشرات الأخبار المتلفزة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق أزمة كوفيد-19، تراجع وولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى العلاجات الصحية. وحسب بحث أنجزته بالمغرب المنظمة الدولية للإعاقة «هانديكاب إنترناشيونال»²⁹، فقد انخفض معدل وولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الخدمات الصحية وإعادة التأهيل من 14 في المائة إلى 4.7 في المائة أثناء الحجر الصحي. وبالنسبة للأطفال، فقد انتقل معدل الولوج إلى الخدمات من 57.6 في المائة إلى 8.5 في المائة في مجال إعادة التأهيل، ومن 25.4 في المائة إلى 10.2 في المائة في مجال الصحة ومن 15.2 في المائة إلى 3.4 في المائة من حيث الدعم النفسي والاجتماعي. علاوة على ذلك، تم إغلاق الجمعيات التي تستقبل الأطفال ذوي الإعاقات «العميقة» خلال فترة الحجر الصحي، مما ساهم في حرمان الأطفال من المساعدات الاجتماعية والدعم الخارجي الذي يقدمه الأشخاص المرافقون لهم.

3.3.2.1. الشباب وتداعيات الأزمة الصحية

منذ بداية الأزمة الصحية، أثرت التدابير المتخذة للحد من انتشار الوباء سلبيًا على الشباب على عدة مستويات، لا سيما بعد إغلاق الجامعات الذي استمر إلى الدخول الجامعي 2020-2021، وتقيدهم بالحجر المنزلي لعدة أشهر.

ووفقاً لإحصائيات منظمات عالمية (اليونسكو ومنظمة العمل الدولية)³⁰، فقد طال إغلاق المدارس العليا والجامعات 60 في المائة من الطلبة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الشباب يعتبرون عرضة للبطالة أكثر بثلاث مرات من البالغين، بينما يشغل 77 في المائة منهم عملاً في القطاع غير المنظم وغالباً ما يعملون في ظروف شغل تتسم بالهشاشة³¹.

29 - Handicap International - Humanité & Inclusion au Maroc

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=2707683992814785&id=2146680955581761

30 - <https://fr.unesco.org/news/universites-sattaquent-limpact-du-covid-19-etudiantes-defavorisees>

31 - https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_734075.pdf

أما في المغرب³²، فقد أدت الأزمة الصحية إلى تفاقم بطالة الشباب التي كانت مرتفعة أصلاً، حيث بلغت 31.2 في المائة في 2020، مقابل 24.9 في المائة سنة 2019 بالنسبة للشباب البالغين ما بين 15 و24 سنة. وتنتشر بطالة الشباب في الوسط الحضري حيث يعاني شاب من بين كل اثنين ما بين 15 و24 سنة من البطالة، أي بنسبة 45.3 في المائة. وقد واكب هذا الارتفاع في بطالة الشباب انخفاض في معدل نشاطهم الذي انتقل من 25.1 في المائة في 2019 إلى 23.5 في المائة سنة 2020 من بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. أما بالنسبة للفئة العمرية ما بين 25 و34 سنة، فقد انخفض معدل النشاط في صفوفها من 60.1 في المائة في 2019 إلى 58.8 في المائة في 2020.

إن ارتفاع البطالة لدى الشباب من شأنه أن يؤدي إلى إقصائهم من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية. كما أن ضعف آليات وبنيات الدعم الكفيلة بتسهيل مشاركتهم في الحياة الاجتماعية، كلها عوامل تساهم في تنامي الشعور بالعزلة والإحباط، مما يُعَرِّضُهُمْ لمخاطر الانحراف والإجرام والتطرف، فضلاً عن تنامي رغبتهم في الهجرة السرية نحو أوروبا.

ويمكن أن يشكل الانخراط في الفعل الجمعي فضاءً إدماجياً للشباب، مما يسمح لهم بالاستمرار في المشاركة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والعامية، حتى وإن كانوا في وضعية بطالة أو في حالة فشل دراسي أو وضعية تفكك عائلي. غير أنه يتعين رفع العقبات والصعوبات القانونية والإدارية التي تحول دون أن تقوم جمعيات المجتمع المدني بدورها في المشاركة المواطنة والحياة العامة، بما فيها تأطير الشباب ودعمهم، على أكمل وجه، وهي الأدوار المنصوص عليها في العديد من أحكام الدستور، ولا سيما الفصل 12، الذي يقر بخبرة وشرعية هذه الجمعيات في المساهمة في إعداد القرارات والمشاريع العمومية وتفعيلها وتقييمها. كما يتعين الإسراع بتنزيل توصيات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة الذي انعقد سنة 2014، من خلال اعتماد قانون ينظم المجال الجمعي ويسمح بالتمييز بين مختلف أنواع الجمعيات حسب أهدافها.

4.3.2.1. هشاشة المهاجرين في وضعية غير نظامية تشكل تربة خصبة لجميع أشكال الاتجار بالبشر والاستغلال

فاقت أزمة كوفيد-19 من الهشاشة التي يعيش فيها المهاجرون في وضعية غير نظامية وهم يترقبون فرصة العبور إلى الضفة الجنوبية لأوروبا. ويعيش هؤلاء المهاجرون أوضاعاً صعبة وغير لائقة حيث يقطنون في مخيمات عشوائية معظمها توجد بعيدة عن المراكز الحضرية. وفي ظل هذه الظروف، من شبه المستحيل على هؤلاء المهاجرين السريين احترام التدابير العادية للنظافة والتباعد الجسدي للوقاية من الفيروس ومكافحة انتشاره.

وخلال فترة الحجر الصحي، فقد المهاجرون في وضعية غير نظامية الدخول المتأتية من فرص الشغل الهشة التي كانوا يتعيشون منها. ولمواجهة الضائقة الاجتماعية التي يعيشها هؤلاء المهاجرون في أغلب الأحيان، كانت العديد من الجمعيات مبادرة إلى تقديم الدعم الإنساني والمادي والإداري والنفسي للمهاجرين، رغم أن حالة الطوارئ الصحية والقيود على التنقل التي واكبتها، قد أثرت بشكل كبير على أنشطة هذه الجمعيات.

وتشكل وضعية الهشاشة التي يعيشها المهاجرون في وضعية غير نظامية تربة خصبة لتنامي ممارسات الاستغلال والاتجار بالبشر ولا سيما لأغراض التسول. وحسب دراسة أنجزها القطاع الحكومي المكلف بالعدل بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يعاني عدد من النساء والرجال والفاصرين غير المرافقين من الاستغلال الذي تتحكم فيه شبكات تفرض عليهم أداء إتاوات يومية. وفي حالة النساء، فإن هذا الاستغلال في التسول يأتي لينضاف

32 - معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

إلى الاستغلال لأغراض جنسية. أما بالنسبة للرجال والقاصرين، فإنهم يضطرون لدفع مبالغ هامة لشبكات الاتجار في البشر للحصول على « الحماية ». هكذا، ما بين الخوف من انتقام شبكات الاتجار في البشر، والخوف من التعرض للاعتقال من طرف السلطات العمومية والترحيل نحو الحدود، يُفَضَّل هؤلاء المهاجرون أن يلودوا بالصمت وأن يقبلوا الاستغلال الذي يتعرضون له³³.

وبحسب الشهادات التي تم جمعها في إطار الدراسة السالفة الذكر، فإن النساء المهاجرات الوافدات إلى المغرب عبر الوسطاء للعمل المنزلي تجدن أنفسهن ضحايا الاستغلال والحرمان من الحقوق الأساسية. كما أن مصادرة جوازات سفر النساء المهاجرات لإجبارهن على عدم الفرار عند تعرضهن للاستغلال والإساءة وعدم دفع أجورهن، يمثل انتهاكاً خطيراً لحقوقهن. وفي هذا الصدد، من الضروري لتصحيح هذا الوضع، إزالة جميع الحواجز القانونية والعملية حتى يتمكن المهاجرون في وضعية غير نظامية، أن يبلغوا، على غرار باقي المواطنين والمواطنات، عن جميع أشكال انتهاك الحقوق الأساسية وحالات الاستغلال التي قد يتعرضون لها.

ومن جهة أخرى، شهدت سنة 2020 افتتاح المرصد الإفريقي للهجرة الذي تم إنشاؤه باقتراح من جلالة الملك سنة 2018 بصفته رائدا لإفريقيا في موضوع الهجرة. وسيشكل هذا المرصد الذي تحتضنه بلادنا، والتابع للاتحاد الإفريقي، أداة منسقة لجمع وتحليل وتقاسم البيانات بين الدول الإفريقية من أجل فهم أفضل لهذه الظاهرة بخصوصياتها القارية، واستشراف آفاقها، واقتراح التدابير الكفيلة بتحسين أوضاع المهاجرين وتعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية.

1.2.3.5. ضرورة ترشيدها للاعتقال الاحتياطي للحد من ظاهرة الاكتظاظ في السجون

في مجال مكافحة الجريمة، وعلى الرغم من السياق الخاص لسنة 2020، تم تدعيم البنيات الترابية لشرطة القرب ومواصلة تعميم التغطية الأمنية بالأقطاب الحضرية الجديدة، حيث تم إحداث 14 بنية أمنية جديدة في العديد من المدن. وفي إطار مكافحة الإرهاب، تم تدعيم المصالح اللامركزية لمكافحة الإرهاب بمجموعة من الوحدات والفرق المتخصصة في رصد المتفجرات وتفكيكها والتعامل معها³⁴.

فقد عالجت مصالح الأمن الوطني برسم سنة 2020 ما مجموعه 851.343 قضية زجرية، تم استجلاء 817.259 قضية منها، وذلك بزيادة تناهز 33 في المائة مقارنة بعدد القضايا التي تم تسجيلها سنة 2019. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى حصيلة العمليات الأمنية المنجزة في إطار مكافحة الأفعال والمخالفات التي تشكل خرقاً لحالة الطوارئ الصحية، خاصة نشر الأخبار الزائفة، وترويج الكمامات الواقية المزيفة والمواد المطهرة بشكل غير مشروع، والجرائم المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة، وكذا خرق تدابير الحجر الصحي.

وفي مقابل تنامي مؤشرات هذا النوع من المخالفات والجرائم المرتبطة بسياق جائحة كوفيد-19، وبالنظر لتدابير تقييد حركة التنقل التي جرى تطبيقها لعدة شهور، فقد تم تسجيل انخفاض واضح في المنحى العام للجريمة خلال سنة 2020.

أما بخصوص مكافحة شبكات الإجرام العنيف، فد شهدت سنة 2020 توقيف 779 شخصا يشتبه في ارتباطهم بـ 469 شبكة إجرامية تنشط في اقتراض السرقات بالعنف أو التهديد به، وتوقيف 466 منظماً للهجرة غير الشرعية يشتبه في ارتباطهم بـ 123 شبكة إجرامية متخصصة في الاتجار بالبشر وتنظيم الهجرة السرية.

33 - الاتجار في النساء والأطفال في المغرب، وزارة العدل والحريات- هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2015.

34 - <https://www.mapnews.ma/fr/actualites/g%C3%A9n%C3%A9ral/bilan-2020-de-la-direction-g%C3%A9n%C3%A9rale-de-la-s%C3%BBret%C3%A9-nationale>

وموازاة مع ذلك وفي إطار تدابير حالة الطوارئ الصحية، رصدت مصالح الأمن الوطني 968.967 مخالفة للمقتضيات الاستثنائية لمنع تفشي وباء كوفيد-19، أسفرت عن إخضاع 196.972 شخصا لبحث قضائي. وبالنظر إلى ما سيترتب عن ذلك من ارتفاع في عدد الموقوفين في إطار الاعتقال الاحتياطي في انتظار عرضهم للمحاكمة القضائية، فإن بروز هذا النوع الجديد من المخالفات ذات الصلة بسياق الجائحة وحالة الطوارئ الصحية من شأنه أن يساهم في استمرار ظاهرة اكتظاظ السجون. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الاعتقال الاحتياطي تظل مرتفعة في المغرب، حيث بلغت قرابة 39 في المائة سنة 2019 لترتفع إلى حوالي 45.27 في المائة في أكتوبر 2020، مسجلة بذلك أعلى نسبة منذ سنة 2011³⁵، وذلك على الرغم من الدعوات العديدة من المؤسسات والمجتمع المدني لترشيده.

إن الاقتصار على الإيداع بالمؤسسات السجنية كآلية وحيدة للعقاب، بما فيها اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي، من شأنه أن يرفع من تكلفة الجريمة، سواء من حيث الميزانية المخصصة للتصدي لها أو بالنسبة للمجتمع، حيث يصبح السجن فضاء لانتقال الانحراف والعنف، بفعل ضيق مساحة أماكن الاعتقال والظروف السالبة للحرية التي يعيشها السجناء.

ومن هذا المنطلق، ينبغي الإسراع بمراجعة القانون الجنائي، بما يمكن من تخفيف العقوبات السالبة للحرية وإدراج عقوبات بديلة.

4.2.1. الحوار والمناخ الاجتماعيان

1.4.2.1. أزمة كوفيد-19، فرصة لم يتم انتهاؤها لبناء توافقات اجتماعية لإنعاش الاقتصاد

في أوقات الأزمات، يكتسي التشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين أهمية خاصة حيث يساهم في التخفيف من الانعكاسات على المقاولات والحفاظ على مناصب الشغل والقدرة الشرائية. وفي بلادنا، كان من بين القرارات الأولى التي اتخذت بعد قرار إعلان حالة الطوارئ الصحية، إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية، والتي تتولى تنسيق جهود الدولة في مواجهة تداعيات الجائحة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. والجدير بالذكر أن لجنة اليقظة الاقتصادية التي أحدثت في 11 مارس 2020 تضم بين أعضائها العديد من القطاعات الوزارية وبنك المغرب والقطاع الخاص، وتقوم وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتنسيق أشغالها.

غير أنه لم يتم إشراك ممثلي الفاعلين الاجتماعيين، في لجنة اليقظة الاقتصادية، والحال أنه في هذا السياق بالذات، كان من شأن مشاركة النقابات إلى جانب القطاع الخاص والدولة، أن تمكن من بلورة إجابة مشتركة للصدمة الناشئة عن الأزمة. ومن جهة أخرى، كان بإمكان هذا التشاور أن يؤدي إلى اتخاذ التدابير المتعلقة بتأمين تعويضات الأجراء الذين توقفوا مؤقتاً عن العمل، ومرونة الشغل، وظروف العمل عن بُعد، والتفاوض بشأن العطل العادية و/ أو المفروضة، وتسريح العمّال ونقلهم، والرفع من الحد الأدنى للأجور، وغيرها. وهو الأمر الذي زاد في تعقيد مسار الحوار الاجتماعي الثلاثي في ما بعد.

ومن بين التدابير الرئيسية التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية من أجل التخفيف من تداعيات أزمة كوفيد على سوق الشغل، تجدر الإشارة إلى تخصيص تعويض شهري جزافي قدره 2000 درهم لفائدة الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومنح دعم³⁶ للأسر العاملة في القطاع غير المنظم (سواء المستفيدين أو غير المستفيدين من نظام المساعدة الطبية «راميد»). ويؤكد هاذان الإجراءان هشاشة مجال

35 - كلمة السيد المندوب العام لإدارة السجون خلال تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021 بمجلس النواب.

36 - يتراوح مبلغ هذا الدعم بين 800 و1200 درهم حسب عدد أفراد الأسرة.

الشغل في بلادنا وغياب آليات مؤسسية تضمن دخلاً أدنى للفرد في حالة فقدان الشغل، اللهم إذا استثنينا آلية التعويض عن فقدان الشغل، والتي تظل محدودة نظراً للشروط التي جرى وضعها للاستفادة منها وكذا بالنظر للطرفية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة التي تعيشها بلادنا، والتي تتسم بهيمنة الشغل غير المصرح به (النوار) والممارسات المتعلقة بالتصريح الناقص بوضعية الأجراء.

وفي هذا الصدد، شرعت الحكومة سنة 2020 في إعداد نص قانوني جديد يعدل بموجبه القانون المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل. وبالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها هذه الآلية في تحديد معالم النموذج الاجتماعي المراد إرساؤه، فقد كان من الأجدر بدء هذه الدينامية بمشاورات موسعة بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وبناء توافق بشأن هذا المشروع، اخذاً في الاعتبار دور النقابات، من خلال الحوار الاجتماعي، في بلورة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال سنة 2020، تم عقد اجتماعين اثنين في إطار الحوار الاجتماعي ثلاثي الأطراف. فقد كان الاجتماع الذي عقد في شهر يوليوز مناسبة لمناقشة انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الوطني وتداعياتها على التشغيل. كما انصب النقاش خلال هذا الاجتماع على نقطة خلافية تتعلق بالشطر الثاني من الزيادة في الحد الأدنى للأجور التي تم إقرارها في أعقاب الاتفاق الاجتماعي لـ 25 أبريل 2019. وجرى تنظيم اجتماع ثانٍ في أكتوبر 2020 لعرض مشروع قانون المالية لسنة 2021 واستقاء آراء وانتظارات النقابات وأرباب العمل في ما يتعلق بمختلف مقتضيات هذا المشروع.

2.4.2.1 إضرابات أقل عدداً بحدّة متزايدة

خلقت أزمة كوفيد-19 مناخاً من عدم اليقين وأزمة في الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين جراء الخسائر الاقتصادية التي تسببت فيها هذه الأزمة وبسبب عدم وضوح الرؤية بشأن المستقبل. وبالنسبة للعاملين، فقد مكنت هذه الأزمة من الوقوف على مدى هشاشة التشغيل عندما لا يكون هذا الأخير مستجيباً لمعايير الشغل اللائق. ومع ذلك، فمن المرجح أن تستمر التقلبات الاقتصادية حتى عندما يتم احتواء الآثار الصحية، مما يشكل تهديداً دائماً لمناصب شغل الآلاف من العاملين قد يدفعهم إلى مزيد من التنازل عن حقوقهم من أجل الحفاظ على مصدر دخلهم. وهو ما يقتضي الحرص على تطبيق قانون الشغل، سيما في فترات الأزمات، حتى لا يصبح العامل الحلقة الضعيفة لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

وتبدو هذه الحاجة أكثر إلحاحاً، حيث إنه خلال سنة 2020، تعزى غالبية الإضرابات في القطاع الخاص إلى عدم احترام المشغلين للمقتضيات الأساسية لقانون الشغل. فحسب القطاع الوصي على التشغيل، فإن 32 في المائة من الإضرابات تُعزى إلى المس بالمكتسبات الاجتماعية للمستخدمين، و21.3 في المائة إلى التأخر في دفع الأجور أو عدم دفعها، و10 في المائة إلى تجاوز ساعات العمل.

وعلاوة على ذلك، وإذا كانت سنة 2020 قد سجلت بشكل عام عدداً أقل من الإضرابات مقارنة بسنة 2019³⁷، في ظل الحجر الصحي الذي استمر لأزيد من ثلاثة أشهر، فإن هذه الإضرابات كانت في المقابل أكثر حدة. وهكذا، ارتفع عدد أيام الإضرابات بـ 29 في المائة، مما يؤشر على ضعف آليات الوساطة واحتدام نزاعات الشغل داخل المقاولات.

37 - في المجموع، تم إحصاء 73 إضراباً في 2020، مقابل 107 في 2019، حسب وزارة الشغل والإدماج المهني.

3.1 - المحور البيئي

1.3.1. التطورات الأخيرة على الصعيد الدولي

كان لجائحة كوفيد-19 تأثير قوي على التطورات التي شهدتها العالم في المجال البيئي خلال سنة 2020، من أبرزها:

- إرجاء مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ «كوب 26»، الذي كان من المقرر عقده في غلاسكو في شهر نوفمبر، والذي تم تأجيله إلى نوفمبر 2021، تحت الرئاسة البريطانية وبشراكة مع إيطاليا.
- الموقف الصيني الجديد بخصوص المسألة البيئية: تميزت سنة 2020 بالتزام الصين بتحديد أثر انبعاثات الكربون قبل حلول 2060، وذلك عقب خطاب الرئيس الصيني خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويكتسي هذا الإعلان أهمية بالغة لإنجاح الأجندة العالمية لمكافحة آثار الاحتباس الحراري بالنظر إلى وزن الصين كمصدر رئيسي لانبعاث ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم (29 في المائة من حجم الانبعاثات). وتعادل هذه الحصص مجموع انبعاثات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند.
- تراجع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في جميع أنحاء العالم تحت تأثير جائحة كوفيد-19: أدت تداعيات الأزمة على النشاط الاقتصادي والتقليل إلى انخفاض كبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم خلال سنة 2020، بلغ حوالي 8 في المائة، أي بتراجع يعادل 2.6 جيجا طن مقارنة بسنة 2019³⁸. وقد كان هذا التأثير أكثر وضوحاً خلال شهري أبريل وماي 2020. وبخصوص القطاعات التي ساهمت بشكل أكبر في هذا الانخفاض في الانبعاثات على المستوى العالمي فهي النقل الداخلي والصناعة وإنتاج الطاقة والنقل الجوي. ومع ذلك، تُظهر أحدث المعطيات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة أن هذا الانخفاض في الانبعاثات كان مؤقتاً ويبدو أنها ستستأنف ارتفاعها على الصعيد العالمي خلال سنة 2021. والجدير بالذكر أن مستوى الانبعاثات خلال سنة 2020 تجاوز حتى مستوى سنة 2019 في بعض البلدان الصاعدة الكبرى، كالصين والهند والبرازيل.

2.3.1. التطورات البيئية على الصعيد الوطني

1.2.3.1. تموقع المغرب ضمن الأجندة الدولية: تنفيذ المساهمة المحددة وطنياً والمخطط الوطني للمناخ

■ المخطط الوطني للمناخ

تميزت سنة 2020 بمواصلة الجهود الرامية إلى تنزيل «المخطط الوطني للمناخ 2030». وتجدر الإشارة إلى أن هذا المخطط يهدف إلى تعزيز قدرة المجالات الترابية والسكنية على الصمود أمام التغيرات المناخية وإرساء أسس تنمية منخفضة الكربون. وبخصوص التقدم المحرز في هذا الصدد، شملت أحدث الإجراءات التي تم اتخاذها إطلاق دراسات لوضع مخططات مناخية جهوية لفائدة سبع جهات، وهي: جهة بني ملال- خنيفرة، جهة طنجة - تطوان - الحسيمة، جهة الدار البيضاء- سطات، جهة درعة - تافيلالت، جهة كلميم- واد نون، جهة العيون - الساقية الحمراء.

38 - أرقام الوكالة الدولية للطاقة.

وفي ما يتعلق بالولوج إلى التمويل المتعلق بالمناخ، وضعت المملكة برنامجاً استراتيجياً مع الصندوق الأخضر للمناخ، يتألف من مجموعة من 18 مشروعاً للتكيف والتخفيف تغطي العديد من القطاعات ذات الأولوية. وإلى اليوم، استفاد ما يقرب من سبعة مشاريع من التمويل، سيما في مجالات الفلاحة والسقي والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

ودائماً في إطار تحسين الولوج إلى التمويل، واصل القطاع الحكومي المكلف بالبيئة مواكبة الهيئات الوطنية في عملية حصولها على الاعتماد لدى الصندوق الأخضر للمناخ. وقد كللت هذه الجهود بعبارة ثلاث هيئات وطنية على ثقة الصندوق خلال سنة 2020³⁹، وهي: وكالة التنمية الفلاحية وبنك الأعمال لصندوق الإيداع والتدبير (سي دي جي كابيتال) والتجاري وفا بنك.

وعلى الرغم من هذه التدابير، فإن بلوغ أهداف المخطط الوطني للمناخ 2030 سيظل رهينا بالتكيف العاجل للقطاعات والموارد الرئيسية مع متطلبات تغير المناخ، سيما ما يتعلق بالموارد المائية، والقطاع الفلاحي، والموارد البحرية، والنظم الإيكولوجية الحساسة والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى قطاع الطاقة. وبالموازاة مع ذلك، يتطلب تحقيق أهداف المخطط الوطني للمناخ تعبئة استثمارات مهمة في مجال الرأسمال البشري والتمكن من التكنولوجيات ذات الصلة بالمجال البيئي.

■ المساهمة المحددة وطنياً

وضع المغرب مسألة المناخ في صلب برامجه التنموية على الرغم من أنه لا يزال مصدراً ضعيفاً لانبعاثات الغازات الدفيئة، كما أنه من بين البلدان الأكثر التزاماً بخفض انبعاثات الكربون من اقتصاداتها. وفي هذا الصدد، حل المغرب ثالثاً مباشراً وراء كل من السويد والدنمارك وفقاً لمؤشر أداء المناخ لسنة 2020.

ومع ذلك، يواجه المغرب تحديات كبرى في الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في المساهمة المحددة وطنياً منذ 2016. فبداية، يظل الولوج إلى التمويل اللازم، سيما على المستوى الدولي، شرطاً أساسياً لتحقيق الأهداف المرسومة، كما أنه يزيد في الآن ذاته من مخاطر الاستدانة المفرطة في بلدان مثل المغرب عندما تكون معظم التمويلات المتاحة عبارة عن ديون.

أما التحدي الرئيسي الآخر فيكمن في تعدد المتدخلين المعنيين وأحياناً غياب الالتقائية بين القطاعات المعنية بالمساهمة المحددة وطنياً، مما يجعل تحقيق الأهداف المنشودة أمراً صعباً في بعض الأحيان. ولمعالجة هذه الإشكالية، تمت مأسسة اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي بموجب المرسوم رقم 2.19.721 الصادر في 3 رمضان 1441 (27 أبريل 2020) وعقدت اجتماعها الأول في دجنبر 2020. وتعتبر هذه اللجنة هيئة للتشاور والتنسيق من أجل تنفيذ السياسة الوطنية في مجال مكافحة التغيرات المناخية والمحافظة على التنوع البيولوجي. وتتكون من ممثلي السلطات الحكومية، والمؤسسات العمومية وهيئات البحث العلمي المعنية بالإضافة إلى ثلاثة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الأكثر تمثيلية العاملة في مجال التغيرات المناخية أو التنوع البيولوجي. وفي دجنبر 2020، تدارست هذه اللجنة النسخة المحيئة من المساهمة المحددة وطنياً، في أفق تقديمها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ودائماً في سياق الحكامة المناخية، يجري وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون يتعلق بالمناخ. ويهدف هذا المشروع إلى وضع المبادئ الأساسية والأهداف الوطنية وإطار حكامه مندمج ودامج لعمل مؤسسات الدولة في ما يخص مكافحة تغير المناخ.

39 - <https://www.environnement.gov.ma/fr/climat?showall=&start=1>

▪ استراتيجية التنمية ذات الانبعاثات المنخفضة للغازات الدفيئة على المدى الطويل (LT-LEDS)

وضع المغرب أهدافاً مناخية طموحة في أفق 2030 في إطار مساهمته المحددة وطنياً التي تمت مراجعتها. ولتحقيق هذه الأهداف، شرعت بلادنا في إعداد استراتيجية التنمية ذات الانبعاثات المنخفضة للغازات الدفيئة على المدى الطويل (LT-LEDS)، وذلك طبقاً لمقتضيات الفقرة 19 من المادة 4 من اتفاق باريس.

وفي هذا الصدد، كان القطاع الحكومي المكلف بالطاقة والمعادن والبيئة قد أطلق في بداية سنة 2020، مسلسل إعداد «رؤية المغرب 2050»، وذلك بهدف بلورة رؤية مدمجة ومشاركة ويتقاسمها الجميع، تحدد التوجهات الرئيسية للبلاد في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بين سنتي 2020 و2050، وتستشرف التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة المنتظرة في ظل التوجه نحو عالم خالٍ من الكربون.

ويتيح هذا المسلسل إمكانيات عديدة للتحويل بما يمكن من جعل مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي تم وضعه من أجل التصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19 مخططاً عادلاً ومستداماً وذا استهلاك منخفض للكربون وقادراً على الصمود.

كما تروم هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها للتنمية ذات الانبعاثات المنخفضة للغازات الدفيئة على المدى الطويل أيضاً تحفيز النقاش بشأن سبل تطوير سلاسل قيمة خضراء جديدة، وتحسين تنافسية الاقتصاد المغربي، مع ضمان إزالة الكربون من النسيج الاقتصادي والعمل على توقعه الاستباقي على مستوى التصدير، مع مراعاة التطورات التي يشهدها الشركاء التجاريون لبلادنا في هذا الاتجاه، لا سيما ما يتعلق ب«الاتفاق الأخضر» للاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، التي أحدثها الاتحاد الإفريقي.

2.2.3.1. قطاع الطاقات المتجددة

تميزت سنة 2020 بتراجع الفاتورة الطاقية الصافية للمغرب (34.7 في المائة)⁴⁰ بالإضافة إلى انخفاض نسبة التبعية الطاقية، حيث انتقلت من 93 في المائة سنة 2010 إلى 88 في المائة سنة 2020، كما سُجل انخفاض في إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بـ 7.2 في المائة، وذلك ارتباطاً أساساً بتداعيات أزمة كوفيد-19. وفي نهاية السنة نفسها، بلغت حصة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ما يقرب من 20.2 في المائة من إجمالي إنتاج الكهرباء. وتعد هذه الوضعية نتيجة دينامية بدأت سنة 2009، يهدف المغرب من خلالها إلى إحداث ثورة في نموذج الطاقية، من خلال الاستثمار على نطاق واسع في الطاقات المتجددة.

وقد سجلت حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة حوالي 36.8 في المائة، وهو أقل من الهدف المسطر في البداية في إطار المساهمة المحددة وطنياً البالغ 42 في المائة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال الطاقات المتجددة، سيما الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، لم يسجل المغرب سوى تحسن طفيف لا يتعدى 3 في المائة في حصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة بين سنتي 2018 و2020. وقد يكون لهذا التأخر أيضاً تداعيات على قدرة الدولة على رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52 في المائة بحلول نهاية سنة 2030، وهو هدف يظل أيضاً رهيناً بالحصول على التمويل الدولي اللازم.

وعلى الرغم من التأخر المسجل، فإن العديد من المشاريع التي يجري وضع اللمسات الأخيرة عليها أو تلك التي تم إطلاقها مؤخراً في مجال الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والطاقة الكهرومائية، من شأنها أن تمكن بلادنا من الاقتراب من بلوغ الهدف المسطر بحلول سنة 2030. وبالموازاة مع ذلك، قرر المغرب استغلال مصادر أخرى للطاقة النظيفة، سيما الكتلة الحيوية وتثمين النفايات، وعلى الخصوص، استغلال الإمكانيات التي تتيحها الطاقة الهيدروجينية (Power-to-X).

40 - مؤشرات المبادلات الخارجية برسم سنة 2020، مكتب الصرف.

هذا، وبالنظر إلى الإمكانيات العالية التي يتمتع بها المغرب في إنتاج الجزئيئات الخضراء وتصديرها، فقد قررت بلادنا التمتع في هذا المجال عبر إطلاق مشروع خارطة طريق خاصة بتطوير سلاسل الإنتاج المعتمدة على الطاقة الهيدروجينية في 2019، سيما إنتاج الهيدروجين وتخزين الطاقة والتقل الكهربائي وإنتاج الجزئيئات الخضراء، خاصة الأمونياك والوقود الاصطناعي. وعلاوة على ذلك، تميزت سنة 2020 بإحداث اللجنة الوطنية للهيدروجين. كما بادرت وكالة «مازن» في أكتوبر 2020 إلى بناء محطة لتوليد الكهرباء الهجينة باستخدام الطاقة الكهروضوئية والطاقة الريحية، موجهة إلى تزويد منشأة للهيدروجين الأخضر بقدرة تحليل كهربائي تقدر بـ 100 ميغاواط.

وتفتح الطاقة الهيدروجينية آفاقاً واسعة بفضل أسعار الطاقة المتجددة. ويصنف مجلس الطاقة العالمي بألمانيا المغرب كواحد من بين خمسة بلدان ذات الإمكانيات العالية في إنتاج وتصدير الجزئيئات الخضراء (الأمونياك، الميثانول، وغيرها). ويمكن للمغرب أن يستحوذ على ما مجموعه 4 في المائة من سوق الهيدروجين العالمي، حسب القطاع الحكومي المكلف بالطاقة والمعادن. ومع ذلك، فإن تطوير هذه القطاعات يتطلب بذل مجهودات في مجال الاستثمار وزيادة سريعة في المهارات اللازمة لتصنيع العمليات وإرساء اندماج قوي على طول سلسلة القيمة، إلى جانب تعزيز التقارب مع الفاعلين الدوليين في هذا المجال. وخلال سنة 2020، تم اتخاذ جملة من الإجراءات التي تؤكد خيارات بلادنا في ما يتعلق بالنهوض بقطاع الطاقة الهيدروجينية، حيث جرى التوقيع على اتفاقية مع ألمانيا خلال شهر يونيو بهدف تطوير قطاع إنتاج الهيدروجين الأخضر وإنجاز مشاريع للبحث والاستثمار في استخدام هذه المادة، مع الحرص على إشراك فاعلين وطنيين كوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن) ومعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقت المتجددة (IRESEN) في هذه الدينامية. وفي السياق نفسه، قرر المغرب والبرتغال إحداث مجموعة عمل مشتركة لدراسة وتنفيذ خارطة طريق للهيدروجين الأخضر والأمونياك وبلورة مذكرة تفاهم بشأن الهيدروجين الأخضر.

3.2.3.1. إحرار تقديم بخصوص الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تمت المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة سنة 2017، التي تهدف إلى ضمان التجانس والالتقائية بين البرامج والسياسات والمخططات القطاعية ذات الصلة بالتنمية المستدامة من قبل مختلف الفاعلين المعنيين: القطاع العام والفاعلون الخواص والمجتمع المدني. وبغية معالجة بعض النواقص التي اعترت تنزيل هذه الاستراتيجية، وسعيًا إلى تعزيز إشراك جميع الفاعلين، تم في سنة 2019، إحداث لجنة وطنية للتنمية المستدامة تحت رئاسة رئيس الحكومة مكلفة بتحديد وتتبع واقتراح التدابير الرامية إلى تفعيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

وبخصوص حكاما الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، عقدت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة اجتماعا في يونيو 2020 برئاسة رئيس الحكومة. وخلال السنة نفسها، أعدت المندوبية السامية للتخطيط تقريراً حول الاستعراض الوطني الطوعي الخاص بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة⁴¹. وقد مكن هذا الاستعراض من إجراء تقييم لحصيلة إنجاز أهداف التنمية المستدامة، خلص إلى ثلاث ملاحظات رئيسية:

- غايات تم تحقيقها قبل 10 سنوات من المواعيد النهائية المحددة لها، ويتعلق الأمر بالقضاء على الجوع، وتقليص وفيات الأمهات والأطفال، وكذا تعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق المناصفة بين الجنسين في جميع الأسلاك الدراسية وتعميم الولوج إلى الماء والكهرباء.

41 - المندوبية السامية للتخطيط، التقرير الوطني 2020 حول الاستعراض الوطني الطوعي لإنجاز التقرير الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

- غايات سيتم تحقيقها قبل سنة 2030. ويهم هذا على وجه الخصوص، مكافحة الفقر وتحسين تغذية الأطفال دون سن الخامسة وتعميم التعليم في جميع الأسلاك الدراسية.
- غايات تمثل تحديات رئيسية يدركها المغرب ويعمل على رفعها في أفق سنة 2030. ويتعلق الأمر أساسا بالحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية وتلك القائمة على النوع، وتعزيز النمو الاقتصادي والشغل اللائق وخاصة لفائدة الشباب والنساء، والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والبري ومكافحة آثار التغير المناخي.
- وحسب المندوبية السامية للتخطيط⁴²، تتمثل التدابير الرئيسية التي يتعين اتخاذها لتعزيز مسلسل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في ما يلي:
- تعزيز عملية الانخراط والتملك الجماعي لأهداف التنمية المستدامة من قبل مختلف الأطراف الفاعلة سواء على المستوى الوطني، أو الجهوي والمحلي. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص، بضمان نشر التقرير الوطني على نطاق واسع في صفوف هاته الأطراف الفاعلة، ومواصلة تنظيم الاستشارات الوطنية والجهوية، بالإضافة إلى دعم قدرات الإدارات والجماعات الترابية في مجال التخطيط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذا تتبع إنجازها وإعداد التقارير بشأنها؛
- توطيد إطار وآليات تجانس السياسات العمومية، من أجل تنفيذ فعال وناجع لأهداف التنمية المستدامة؛
- تعزيز إدماج أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الأولوية في مسلسل وضع الميزانية. لهذا الغرض، تم تحديد قائمة أولية للأهداف والغايات ذات الأولوية وتلك التي بإمكانها أن تساهم في تسريع تحقيق خطة الأمم المتحدة لسنة 2030. ولدعم عملية تنفيذها، سيتم إدماج هذه الأولويات في المسلسل الميزانياتي، مما سيسمح بتعزيز الانسجام بين الاستراتيجيات ومخطط العمل الإجرائي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- والجدير بالذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تناول في تقريره السنوي لسنة 2018 استراتيجية المغرب في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أوصى المجلس بوضع آليات مؤسسية أكثر ملاءمة لتتبع وتقييم إنجاز مخطط العمل المتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، وذلك بالنظر إلى أن رفع تحدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب التوفر على آليات للتتبع والتقييم التلقائي للسياسات العمومية، لا سيما من خلال المؤسسة البرلمانية.
- أما المحور الرئيسي الثاني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة فيتعلق بميثاق مثالية الإدارة⁴³. وفي هذا الإطار، ومن أجل مواكبة القطاعات الوزارية في إعداد مخططاتها الوزارية، اتخذ القطاع الحكومي المكلف بالبيئة عدة إجراءات خلال سنة 2020، تهم على الخصوص ما يلي:
- إعداد الدليل المنهجي لمثالية الإدارة وتقاسمه مع القطاعات الوزارية؛
- إعداد البطاقات الموضوعاتية التوجيهية الخاصة بتدبير الماء والنفايات والنقل والنجاعة الطاقية وتقاسمها مع القطاعات الوزارية؛
- إعداد الأسس المرجعية الخاصة بالافتحاص البيئي داخل البنائيات العمومية؛
- توفير مساعدة تقنية لفائدة القطاعات الوزارية من أجل تسريع وتيرة إنجاز المشاريع ذات الصلة بمثالية الإدارة.

42 - المرجع السابق.

43 - بلاغ صحفي للقطاع الحكومي المكلف بالطاقة والمعادن والبيئة، قطاع البيئة: ميثاق مثالية الإدارة، 19 يناير 2021.

وإذ لم يتم تعميم هذه التدابير المتخذة على المستوى المركزي على كل المؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فإن القطاع الحكومي المكلف بالبيئة، قد قدم تقييماً أولاً لهذا الميثاق يكشف عن الخلاصات التالية:

- 21 قطاعاً وزارياً أنجز أو باشر الإجراءات المتعلقة بإنجاز مخططات مثالية الإدارة؛
- مجموعة من القطاعات تمكنت من تقليص نسبة استعمال الماء بـ 50 في المائة، وتلبية 22 في المائة من الحاجيات من الكهرباء بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة؛
- بعض القطاعات استطاعت الرفع من نسبة السيارات النظيفة إلى 32 في المائة من حظيرة سياراتها؛
- مجموعة من القطاعات تمكنت من تحقيق نسبة تدوير للنفايات تصل إلى 35 في المائة.

ومع ذلك، يظل هذا التقييم ذا طابع عمومي، بالنظر إلى أنه لا يقدم بالتحديد النسب الخاصة بالقطاعات الوزارية التي أحرزت تقدماً مستنداً إلى مؤشرات رقمية في مخططاتها القطاعية.

4.2.3.1. إحراز تقدم في مجال التصدي لندرة المياه

يتوفر المغرب حالياً على 650 متر مكعب للفرد سنوياً، وهي وضعية توصف بـ «ندرة المياه». وإذا استمرت الأمور على هذه الوتيرة، ستترجع الموارد المائية إلى ما دون 500 متر مكعب للفرد سنوياً بحلول سنة 2030⁴⁴.

ويقتضي هذا الوضع العمل بشكل عاجل على اعتماد جملة من الإصلاحات، سيما في القطاع الفلاحي، علماً أن نسبة ضياع الموارد المائية في الأراضي المسقية تقدر بـ 40 في المائة⁴⁵.

وفي هذا الصدد، ترأس جلالة الملك في يناير 2020 حفل توقيع الاتفاقية الإطار لإنجاز البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة 2020-2027، بكلفة إجمالية تبلغ 115.4 مليار درهم. ويتوزع هذا البرنامج على خمسة محاور هي: تنمية العرض المائي، لاسيما من خلال بناء السدود؛ وتدبير الطلب على الماء والاقتصاد في استعماله وتثمينه، خاصة في القطاع الفلاحي؛ وتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي؛ وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء؛ والتواصل والتحسيس من أجل ترسيخ الوعي بأهمية الحفاظ على الماء وترشيد استعماله.

والجدير بالذكر أن هذا البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي يشكل المرحلة الأولى في مشروع المخطط الوطني للماء 2020-2050، الذي يهدف إلى تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل جميع الأطراف المعنية على مدى السنوات الثلاثين القادمة من أجل ضمان الأمن المائي للبلاد، علماً أن الكلفة التقديرية لهذا المخطط تصل إلى حوالي 383 مليار درهم.

كما تميزت سنة 2020، بإطلاق الأشغال المتعلقة بتشييد خمسة سدود كبرى واستكمال بناء ستة سدود كبرى، إضافة إلى برمجة تشييد خمسة سدود أخرى خلال سنة 2021.

وعلاوة على ذلك، من بين التدابير التي تجسد حجم الوسائل التي يعيها المغرب من أجل ضمان أمنه المائي، تجدر الإشارة إلى الشروع في الخطوات الإجرائية لإنجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء في نوفمبر 2020. وينضاف هذا المشروع إلى وحدة تحلية مياه البحر في شتوكة آيت باها، التي تم الانتهاء من أشغال بنائها ويتوقع تشغيلها الجزئي خلال سنة 2021. وتعتبر هذه التدابير واعدة بالنسبة لبلادنا، خاصة إذا

44 - المصدر نفسه.

45 - DEPF Policy Brief, 2020. Le Maroc à l'épreuve du changement climatique : situation, impacts et politiques de réponse dans les secteurs de l'eau et de l'agriculture <https://www.finances.gov.ma/Publication/depf/2020/PolicyBrief18.pdf>

ما تم تزويد هذه المحطات بمصادر الطاقة المتجددة، وذلك بالموازاة مع تحسن تنافسية هذه الأخيرة من حيث الأسعار.

5.2.3.1. في مجالي التطهير وجودة الهواء

في مجال التطهير، استمرت الجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل خلال سنة 2020، حيث أصبح المغرب وفق آخر الإحصائيات برسم نهاية سنة 2020، يتوفر على 153 محطة لمعالجة المياه العادمة بطاقة إنتاج تقدر بـ 3.38 مليون متر مكعب، تم إنجازها منذ إطلاق هذا البرنامج.

وبخصوص إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، فقد بلغ حجم المياه العادمة التي تمت إعادة استعمالها ما يقرب من 45 مليون متر مكعب، تم استعمال 51 في المائة منها لسقي ملاعب الغولف والمساحات الخضراء وكذا الاستعمال الصناعي⁴⁶. وهكذا، فإن إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة يأتي ليعزز الوسائل الأخرى التي تتم تعبئتها لضمان الأمن المائي في المغرب، مثل تحلية مياه البحر وبناء السدود.

وقد مكنت الاستثمارات المنجزة في إطار هذا البرنامج من تحسين مؤشرات التطهير السائل بالمجال الحضري، حيث بلغت نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي 82 بالمائة سنة 2020 مقارنة مع 70 بالمائة سنة 2006، أي ما يعادل 102 بالمائة من الأهداف المبرمجة. كما بلغت نسبة معالجة المياه العادمة 56 بالمائة سنة 2020 مقارنة بـ 7 بالمائة سنة 2006، أي ما يعادل 94 بالمائة من الأهداف المبرمجة.

ومن بين الإجراءات الموجهة للعالم القروي الذي يواجه مشكلات تتعلق بالربط، تجدر الإشارة إلى توسيع البرنامج الوطني للتطهير السائل ليشمل الوسط القروي، وكذا إطلاق مشاريع لتزويد المراكز القروية بشبكات الصرف الصحي.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذا المجال، فإن العديد من التحديات تواجه جهود تزويد الوسط القروي ببنيات الصرف الصحي، أهمها تباعد المساكن القروية الشيء الذي يزيد من التكلفة الإجمالية للربط الفردي بشبكة التطهير، بالإضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بتوفر الوعاء العقاري لإقامة التجهيزات الخاصة بالتطهير ومعالجة المياه العادمة.

وفي ما يتعلق بجودة الهواء، وبالنظر إلى الإجراءات المتعلقة بتقييد حركة التنقل التي تم إقرارها في إطار حالة الطوارئ الصحية، سجلت جودة الهواء تحسناً ملحوظاً بالمغرب خلال سنة 2020.

وفي هذا الصدد، تم إنجاز تقييم أولي لجودة الهواء أنجز على مستوى مدينة مراكش⁴⁷ خلال الفترة الممتدة من نونبر 2019 إلى 8 أبريل 2020. وتشير أولى نتائج هذا التقييم إلى تسجيل معدلات انخفاض مهمة في الملوثات الهوائية، حيث سجل انخفاض بنسبة 55 في المائة لثنائي أكسيد الأوزون، وبـ 70 في المائة في أحادي أكسيد الكربون، و67 في المائة من الجسيمات العالقة.

46 - تدخل السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، خلال الجلسة العمومية السنوية التي عقدها مجلس المستشارين والمخصصة لتقديم ومناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول موضوع «الاستراتيجية الوطنية للماء 2009 - 2020»، بتاريخ 9 فبراير 2021.

47 - <https://www.environnement.gov.ma/fr/134-actualites/3338-qualite-de-l-air-au-maroc-pendant-l-etat-d-urgence-sanitaire-liee-au-covid-19>

2 نقاط اليقظة والتوصيات

في ضوء تحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمغرب خلال سنة 2020، هناك ثلاثة توجهات عامة تفرض نفسها بإلحاح، بغض النظر عن التمايز بين المحاور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1. التوجه الأول، الذي يعتبر حاسماً بالنسبة لباقي التوجهات، هو مواصلة حملة تلقيح الساكنة وتسريع وتيرتها، لضمان العودة في أسرع وقت ممكن إلى مزاولة الأنشطة الاقتصادية وإلى الحياة اليومية بكيفية اعتيادية كما كان في السابق. وبالموازاة مع ذلك، ينبغي مواصلة الدعم الممنوح للفئات المتضررة في عملها ومصادر دخلها.

2. التوجه الثاني هو تفعيل عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لضمان إنعاش قوي ومستدام للنمو الاقتصادي على أسس جديدة.

3. التوجه العام الثالث والأخير هو تفعيل استراتيجية للتحديث الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بهدف بناء اقتصاد المعرفة، القائم على الابتكار والبحث العلمي والرقمنة الواسعة النطاق والموجه نحو قطاعات التكنولوجيا العالية. ويتوخى من استراتيجية التحديث هذه بناء مجتمع قائم على المساواة والاحترام المتبادل، ويوفر خدمات اجتماعية (التعليم والصحة وغيرها) مرقمنة على نطاق واسع، ومتشعب بالثقافة العلمية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون التعليم والإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وسائطاً لنشر هذه الثقافة.

1.2 توصيات في المجال الاقتصادي

على الصعيد الاقتصادي، ينبغي على السلطات العمومية أن تواصل جهودها خلال الأشهر المقبلة، من أجل اتخاذ تدابير صارمة وواسعة النطاق لضمان إنعاش الأنشطة الاقتصادية واسترجاع مناصب الشغل التي تم فقدانها بسبب تداعيات الأزمة الصحية، مع العمل على دعم خلق أنشطة جديدة ومناصب شغل جديدة لفائدة الشباب الوافدين على سوق الشغل، وكذا للنساء اللواتي يوجدن حالياً خارج هذه السوق. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس ثلاث توصيات في المجال الاقتصادي:

1.1.2. ضرورة إعادة هيكلة قطاع الصناعة، بما يُمكن من التطوير الفعلي لهذا القطاع وجعل الاقتصاد أكثر قدرة على الصمود إزاء التقلبات وعلى إحداث فرص الشغل وبما يتيح تموقعاً أفضل للاقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد الأزمة

تتعلق التوصية الأولى في المجال الاقتصادي بإعادة الهيكلة الصناعية. يتطلب رفع التحدي المتمثل في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بالموازاة مع خلق فرص شغل كافية، وضع استراتيجية شاملة للتصنيع المتقدم للاقتصاد الوطني، من خلال إحداث قطاعات وفروع جديدة موجهة نحو استبدال الواردات بمنتجات مصنعة محلياً بالموازاة مع تصدير السلع ذات المحتوى التكنولوجي العالي. ويجب أن تضطلع الدولة بدور مهم في هذا التصنيع السريع والشامل. كما ينبغي عليها تعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحرص على إشراك مجموع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في هذه الدينامية.

وبالنسبة للصناعات القائمة على استبدال الواردات بالتحديد، ينبغي على المغرب أن يسير على نفس النهج المعتمد مؤخراً في إطار مخطط الإنعاش الصناعي لفترة ما بعد كوفيد-19، والذي يعكس تغييراً في التوجهات المعتمدة من خلال التشجيع التدريجي للنهوض بالصناعات التي تقوم على استبدال الواردات في إطار منظومات صناعية مدمجة. بالمقابل، ومن أجل تعزيز الانعكاسات الإيجابية لهذه الصناعات وتجنب تداعياتها السلبية المحتملة (خطر خلق سلوك ريعي التدريجي على مستوى المنظومة الاقتصادية)، يجب أن تضمن سياسة استبدال الواردات التجانس بين ثلاث ركائز رئيسية، وهي استهداف القطاعات الفرعية؛ ونوعية التحفيز؛ والمقابل الذي سيتم اشتراطه على المقاولات المستفيدة (انظر الجدول الموالي).

الجدول رقم 1: الركائز الثلاث من أجل نجاح استراتيجية محددة الأهداف لتعويض الواردات

المقابل الذي سيتم اشتراطه	التحفيزات	استهداف القطاعات الفرعية/المنتجات
يتعين على المقاولات المستفيدة من التحفيز احترام عدد من الالتزامات في مقابل ذلك:	ينبغي تحفيز الصناعات المعنية من خلال ما يلي:	تحديد المنتجات ذات الأولوية:
- ينبغي أن تكون التحفيزات محدودة في الزمن، مع تحديد آجال ينبغي احترامها، على أن تؤخذ بعين الاعتبار خصوصيات الفروع والمخاطر التي ينطوي عليها النشاط المعني.	- تحفيزات جبائية وولوج تفضيلي إلى التمويل.	- المنتجات الوازنة في الميزان التجاري.
- يجب على الخصوص أن تكون مشروطة بتحقيق نتائج معينة من قبل المقاولات المستفيدة، بما في ذلك عند استفادتها من الولوج إلى الصفقات العمومية.	- توفير الوعاء العقاري الصناعي بأسعار مناسبة بصيغة الإيجار، مع الحرص على أن تكون المساحات المقترحة ملائمة لكل أنواع المقاولات.	- المنتجات ذات مستوى تعقيد صناعي أكبر من مستوى التعقيد المتوسط للسلع التي ينتجها المغرب حالياً.
- يمكن تحديد مستوى الأداء الواجب تحقيقه في دفاتر تحملات واضحة وملائمة لكل قطاع فرعي. ويمكن أن تهم مؤشرات الأداء: الإنتاجية، وإحداث مناصب شغل مؤهلة، والجهود المبذولة في مجال الابتكار، وغير ذلك.	- سن قانون يتعلق بالامتياز التجاري (franchise) على الصعيد الوطني لتمكين المقاولات الوطنية من توسيع شبكة التوزيع الخاصة بها لتشمل مجموع التراب الوطني، وذلك من أجل تحقيق وفرة في الإنتاج بكلفة أقل.	- المنتجات ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (سيما الشغل الذي يتطلب مؤهلات، تشغيل النساء).
	- توفير مصادر الطاقة بتكلفة أكثر تنافسية لفائدة المصنعين الوطنيين.	- المنتجات ذات الأثر الأقوى في حفز باقي النسيج الوطني، بكيفية قبلية وبعديّة.
	- دعم التكوين المهني.	- المنتجات التي تتوفر في ذات الوقت على منافذ للتصدير نحو سوق خارجية، وذلك لتحقيق وفرة في الإنتاج بكلفة أقل.
	- توسيع نطاق استخدام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية.	- المنتجات التي تعزز السيادة في بعض المجالات الاستراتيجية.
	- توسيع بنك المشاريع الذي وضعه القطاع الحكومي المكلف بالصناعة وتحيينه بشكل مستمر.	- المنتجات التي تساهم في تهمين الموارد الطبيعية.
	- اعتماد تدابير للائتمان الضريبي لتشجيع البحث العلمي في الصناعات الوطنية.	- المنتجات ذات الكثافة المنخفضة من الكربون أو التي لها تأثير بيئي إيجابي كبير.
	- تعبئة / توعية المستهلكين المحليين والموزعين، سيما فضاءات التسوق الكبرى، للترويج للمنتج الوطني.	
	- محاربة الممارسات المنافسة لمبادئ المنافسة الشريفة التي تلحق الضرر ببلادنا في مجال التجارة الخارجية.	

2.1.2. التقليل بشكل كبير من مختلف العوائق والأعباء التي تثقل بشكل بنوي كاهل المقاولات المبتكرة أو التي تنطوي على إمكانيات تطوير عالية

يتعلق الأمر بجعل المقاول، لاسيما الناشئة المبتكرة، في صلب النشاط الاقتصادي، من خلال إيلائها العناية اللازمة ومواكبتها بحلول تتلاءم مع كل مرحلة من مراحل نشاطها، بدءاً من بلورة مشروعها إلى إنشائها وتطويرها ووصولها إلى السوق الدولية. وهذا يقتضي ما يلي:

- تقديم دعم خاص للمقاولات الناشئة المبتكرة، لاسيما العاملة منها في المجال الرقمي وغيرها من مجالات التكنولوجيا العالية. وينبغي أن تستفيد هذه المقاولات الناشئة من الدعم اللازم الذي يمكنها منذ البداية من التمتع في السوق الدولية، وذلك من أجل زيادة حصة المكون الرقمي في الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب، والشروع في عملية إعادة هيكلة الصادرات للرفع بوتيرة متصاعدة من حصة الصادرات الرقمية وذات المحتوى التكنولوجي العالي. والراجح أن تكون البلدان الصاعدة الرائدة لمرحلة ما بعد كوفيد هي البلدان التي ستصدر منتجات مصنعة أقل في مقابل المزيد من «المنتجات» الرقمية. وفي مجال الخدمات، ينبغي تشجيع إرساء تعليم رقمي ذي جودة عالية وموجه نحو التصدير. كما أنه يتعين النهوض بالتطبيق عن بعد ذي الجودة والموجه للتصدير.

- العمل على توجيه البرامج التي تضعها المقاولات في مجالي البحث والابتكار نحو التكنولوجيات المستقبلية والقطاعات الاقتصادية الواعدة: ينبغي أن تستهدف التحفيزات الموجهة للاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجيات المستقبلية الأكثر دينامية (Key Enabling technologies)، وذلك اعتباراً لما تتيحه تطبيقاتها من إمكانيات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. ويتعلق الأمر على الخصوص بالتكنولوجيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة والتعلم العميق (deep learning)، والروبوتيك وتكنولوجيا النانو، وتكنولوجيا الكتل المتسلسلة (Blockchain)، والأشياء المترابطة. كما ينبغي أن يستهدف البحث والتطوير مجالات الطب والتكنولوجيات الحيوية واللقاحات والأدوية. وبالموازاة مع ذلك، يجب أن تنصب جهود البحث والتطوير على القطاعات البيئية الحيوية كالاقتصاد في استعمال الماء، ومصادر الطاقة النظيفة، والاقتصاد الدائري. وأخيراً، ينبغي على بلادنا الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية المتعلقة بقطاع الخدمات والتكنولوجيا المالية (Fintech) وفي مجال التأمينات (insurtech)، والأمن السيبراني (cybersécurité) وحماية المعطيات الشخصية. وتقتضي هذه الجهود إقرار تحفيزات جبائية ملائمة (على سبيل المثال: الائتمان الضريبي لدعم البحث العملي، إعانات)، وتطوير صيغ رأسمال المخاطر من أجل اقتراح صيغ تمويل تتلاءم مع الابتكار الذي يعد نشاطاً بهامش مخاطر مرتفع، والعمل على وجه الخصوص على تكثيف الشراكات بين الأوساط الجامعية والمقاولات للعمل على برامج للبحث والابتكار يتم تحديدها بشكل مشترك، على أن يتم تبسيط الإطار القانوني والتنظيمي الذي من شأنه تيسير هذه الشراكات.

- بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن معظم المجالات السالفة الذكر ترتبط بالمجال الرقمي، يتعين على بلادنا الاستثمار بشكل كبير في تأهيل وملاءمة الرأسمال البشري، من خلال الإدماج العرضاني للمهارات الرقمية في جميع التخصصات ذات الصلة، وتطوير تخصصات في الفروع الجديدة المتعلقة بالرقمنة لتلبية حاجيات الاقتصاد ومواكبة ظهور كفاءات جديدة في سوق الشغل (علم البيانات (data science) وغير ذلك).

3.1.2. تسريع وتيسير استئناف المقاولات لنشاطها على المدى القصير وتقليص مخاطر إغلاق عدد كبير من المقاولات عند الخروج من الأزمة

سيطلب تقليص مخاطر إغلاق عدد كبير من المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة عند الخروج من الأزمة نوعين من الإجراءات، تهم من ناحية، اقتراح تمويلات تتلاءم مع حاجيات المقاولات التي تواجه صعوبات تتجاوز القروض التقليدية والقروض المضمونة؛ ومن ناحية أخرى، التفكير في اللجوء مؤقتاً إلى مسطرة «إنقاذ المقاولات»، على أن تكون هذه المسطرة ذات قدرة تفاعلية أكبر وأكثر ملاءمة للطابع الاستثنائي لأزمة كوفيد-19:

■ تقديم عروض تمويلية متنوعة وأكثر ملاءمة: منذ بداية الأزمة، تم التركيز على آليات من قبيل القروض البنكية المضمونة لتأمين السيولة اللازمة للقطاع الخاص. ومع ذلك، وإذا كانت هذه الآليات تمكن من التحسين المؤقت لخزينة المقاولات، إلا أنها يمكن أن تؤثر سلباً على نتائجها الصافية المستقبلية، بسبب تكاليف الفوائد الإضافية التي سيتعين عليها دفعها بغض النظر عن الأداء المحقق. وهذا يقتضي البحث عن صيغ أخرى للتمويل الموازية مع تخفيف القيود الصحية، وذلك لتسريع وتيرة استئناف الأنشطة، مع تجنب مفاقمة الضغط على المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المستفيدة:

- يتعلق الأمر بالتفكير في أدوات التمويل عن طريق الأموال الذاتية وشبه الذاتية، من قبيل امتلاك الأسهم في رأسمال المقاولات الصغرى والمتوسطة، والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، وغير ذلك، والتي تتيح تحسين مستوى الأموال الذاتية للمقاولات.

بالنظر إلى أن هذا النوع من الأدوات يعتبر أكثر قابلية للتطبيق على شركات الأشخاص المعنويين، سيكون من المناسب تقديم مواكبة شاملة للوحدات الاقتصادية العائلية المملوكة لأشخاص ذاتيين التي ترغب في ذلك، من أجل تشجيعها على التحول نحو صفة الشخص المعنوي، وذلك من أجل الرفع من فرص استفادتها من هذا النمط من التمويل.

- يمكن أيضاً اللجوء إلى «القروض القائمة على المشاركة في الأرباح» وهي نوع من القروض «الثانوية» (Junior) التي يمكن سدادها بشكل بعدي ويمكن مقايسة فوائدها على الأرباح التي تحققها المقاولات. ويمكن جدولة هذه القروض، التي يمكن أن تمر عبر صندوق محمد السادس للاستثمار، على مدى فترة طويلة (تتجاوز 8 سنوات) مع تأجيل سداد أقساطها، كما أنها مضمونة جزئياً من قبل الدولة.

وينبغي أن تستهدف هذه الأدوات في المقام الأول المقاولات التي تواجه صعوبات، والتي هي في أمس الحاجة إلى هذه الأدوات، أي المقاولات التي اعتبرت في البداية قادرة على سداد ديونها ولكنها لم تعد كذلك منذ أزمة كوفيد، والتي يُظهر وضعها المالي ومشاريعها الاستثمارية أنها تمتلك قدرة على التعافي (قادرة على الاستمرار).

■ اللجوء إلى إجراءات إنقاذ المقاولات تكون ذات قدرة تفاعلية أكبر وأكثر ملاءمة لسياق الأزمة: لا تزال المنظومة المتعلقة بالإنقاذ أو التسوية القضائية للمقاولات تعاني من العديد من مواطن الضعف (عدد غير كافٍ من المحاكم التجارية، وضعف اللجوء إلى الإجراءات الوقائية، وعدد غير كافٍ من القضاة المتخصصين في القضايا المتعلقة بإنقاذ المقاولات أو تسويتها أو تصفيتها، ونقص بنيات مواكبة المقاولات التي تواجه صعوبات، وغير ذلك). وفي ظل الأزمة الناجمة عن كوفيد-19، من المرجح أن تتفاقم الإشكاليات المتعلقة بالتوقف عن السداد وبتصفية المقاولات التي تواجه صعوبات، مما يستلزم اتخاذ تدابير على المدى القصير (تتجاوز الجوانب الهيكلية) لتحسين نجاعة منظومة إنقاذ المقاولات خلال فترة الأزمة. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- التمديد المؤقت، خلال مرحلة إنعاش الاقتصاد الحالية، للحق في الولوج إلى مسطرة «إنقاذ المقاولات» التي توقفت عن السداد، والتي يعزى تدهور وضعيتها المالية بشكل مباشر لتداعيات أزمة كوفيد-19 وليس قبل ذلك (ضرورة الإدلاء بما يفيد ذلك من مستندات وأدلة). وهذا من شأنه أن يقلص عدد المقاولات التي يحتمل أن تكون لها استدامة على المدى الطويل، ولكنها قد تمر مباشرة إلى مسطرة التصفية القضائية النهائية في ظل المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، بحيث تمنع هذه المقتضيات الشركات التي توقفت عن السداد من الاستفادة من مسطرة إنقاذ المقاولات. وتتقاطع هذه التوصية مع ما ذهبت إليه مؤخراً بعض المبادرات الاقتراحية أو التشريعية التي تقدم بها مهنيون⁴⁸ وفاعلون سياسيون⁴⁹.
- وضع آليات لدعم المحاكم التجارية التي قد تتلقى عدداً يتجاوز طاقتها من قضايا الإعسار المالي أو التوقف عن السداد عند الخروج من الأزمة. وينبغي أن تضمن آليات الدعم هذه، بفضل تعبئة الخبرات اللازمة، التقييم والفرز السريعين لملفات المقاولات، من خلال توصية المحاكم التجارية، بصفة استشارية، باعتماد الحلول القانونية الأكثر ملاءمة لكل ملف من الملفات المعروضة عليها.
- توفير مواكبة شاملة للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة التي تواجه صعوبات والتي ترغب في بدء مساطر إنقاذ وقائية، وذلك من خلال شبكة موسعة من المراكز المخصصة لهذا الغرض في جميع الجهات. وعلى الرغم من جهود الدعم المالي والمساعدة في المراحل الأولى، فمن المحتمل جداً أن تجد العديد من المقاولات نفسها غير قادرة على سداد ديونها، وهو ما قد يؤثر سلباً على استقرار النظام البنكي. لذا، ينبغي تسريع وتيرة العملية التي أطلقها بنك المغرب المتعلقة بدراسة الجدوى بشأن إحداث هيئة أو «بنك تحصيل الديون المتعثرة» (Bad Bank) أو دراسة إمكانية تسنيدها (titrisation)، وذلك من أجل تمكين القطاع البنكي من التخلص من جزء من الديون معلقة الأداء التي تراكمت لديه خلال الأزمة.

2.2. توصيات في المجال الاجتماعي

يتعين على بلادنا أن تواصل وتسرع من وتيرة الدينامية الاجتماعية التي تفضي إلى المساواة والمناصفة بين النساء والرجال. وينبغي أن تكفل التمكين الاقتصادي للمرأة وحماية الأطفال من جميع أنواع الاستغلال (العمل والزواج وما إلى ذلك). وعلاوة على ذلك، ينبغي على بلادنا إنجاح الورش الكبير المتعلق بالحماية الاجتماعية، من خلال وضع آليات وأنظمة قابلة للاستمرار ومستدامة، لما فيه مصلحة جميع الشركاء المعنيين. وإلى جانب هذه التوجهات الاجتماعية العامة، يقترح المجلس توصيتين اثنتين خاصتين بالمجال الاجتماعي:

■ تتعلق التوصية الأولى بالقطاع الحيوي للتربية والتكوين. ويتطلب هذا القطاع المحوري بلورة استراتيجية للارتقاء بالجودة وتنويع التكوينات وتحديث البرامج، من خلال إدماج مواد تتعلق، على وجه الخصوص، بالتكنولوجيا الدقيقة وبالذكاء الاصطناعي. كما يقتضي هذا القطاع تعزيز تدريس العلوم والتكنولوجيا، من خلال استهداف نسبة تصل إلى ما بين 80 و90 في المائة من حملة شهادة البكالوريا في مختلف التخصصات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تعتبر مكافحة الهدر في جميع مستويات التعليم ضرورة ملحة. لذا، ينبغي توفير تكوينات بديلة للفشل الدراسي، كما يجب بذل جهود في مجالي الإعلام والتوجيه، وذلك بشكل ممنهج ومتواصل. ومن الأهمية بمكان أيضاً إرساء رقمنة ذكية للتعليم العالي والتكوين المهني، كما يتعين أن يكون التكوين الأساسي للمكونين محورياً قاراً يستأثر باهتمام المسؤولين عن التعليم والتكوين، في جميع الأطوار، سيما سلك التعليم المدرسي.

48 - Cabinet Bassamat et Laraqui, « Covid-19 et traitement des difficultés des entreprises, mise en place de mesures d'urgence », Rapport du 18 mai 2020

49 - مقترح قانون تقدم به النائبان عبد الرحمان أبليل ومصطفى مشارك، يقضي بتغيير الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة كما تم نسخه وتعويضه (تم إيداعه بمجلس النواب بتاريخ 13/05/2020).

■ أما التوصية الثانية، فتهم قطاعاً لا يقل أهمية عن قطاع التربية والتكوين وهو قطاع الصحة، حيث تعاني المنظومة الصحية من مواطن خصائص في كل الجوانب: البنيات التحتية، التجهيزات، الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية. لذا، ينبغي بذل جهود استثمارية في هذه المجالات الثلاث. كما يتعين بناء المستشفيات والمستوصفات والحرص على توزيعها بشكل منصف ومتوازن على المستويين الاجتماعي والمجالي. كما أن بناء المزيد من المراكز الاستشفائية الجامعية لتغطية جميع جهات المملكة لا يقل أهمية عن ذلك. ويجب العمل على أن تتوفر هذه المراكز والمستشفيات والمستوصفات على التجهيزات والوسائل التقنية الحديثة. وينبغي أن تكون هذه البنيات مجهزة لممارسة التطبيب عن بعد لفائدة ساكنة المناطق غير المجهزة.

ويقترن إحداث المزيد من المراكز الاستشفائية الجامعية بإنشاء المزيد من كليات الطب. وفي هذا الصدد، يتعين على بلادنا بذل جهود خاصة لتكوين الأطباء والأطر شبه الطبية. كما يجب عدم إغفال التكوين المستمر لفائدة العاملين في القطاع الصحي.

ومن ناحية أخرى، ينبغي إعطاء الأولوية لتوفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية المواتية لعودة الأطر الطبية المهاجرة إلى المغرب، وكذا الحرص على بقاء الأطر المغربية داخل أرض الوطن.

ويتعين إعطاء الأولوية نفسها لأنشطة البحث والابتكار، وذلك من خلال إحداث قطاع قائم الذات لصنع وتطوير الأدوية واللقاحات في المغرب، مع العمل على تعبئة الاستثمارات اللازمة وتوفير برامج التكوين العلمي الضرورية.

3.2. توصيات في المجال البيئي

في المجال البيئي، يتعين على بلادنا مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي لتدهور المنظومة البيئية، سيما على مستوى الجوانب المتعلقة بالكهربة المستدامة للمناطق القروية، وتطوير الولوج إلى الماء الصالح للشرب، والتطهير ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة، والنهوض بالنقل العمومي المستدام. وبالإضافة إلى هذا التوجه العام، هناك ثلاث توصيات ذات إلحاحية على المستوى البيئي:

1.3.2. ضرورة وضع استراتيجية للإدماج القبلي والبعدي لمختلف الطاقات المتجددة في الاقتصاد الوطني

بالنظر إلى أهمية توسيع مصادر الطاقة النظيفة التي يتعين على بلادنا استكشافها، تجدر الإشادة بالمبادرات التي اتخذتها بلادنا مؤخراً في مجال الطاقة الهيدروجينية. ومع ذلك، فإن تكثيف استخدام الطاقات المتجددة لا ينبغي أن يؤدي إلى استبدال واردات البترول بواردات التجهيزات اللازمة لهذه الطاقات المتجددة ولصيانتها. وهذا يقتضي:

- العمل على توطین جزء مهم من أنشطة الإنتاج سواء على المستوى القبلي، سيما الإنتاج الصناعي، أو المستوى البعدي. وينبغي أن تكون بلادنا قادرة على إنتاج المعدات المطلوبة والحرص على توفر المدخلات وبعض المواد الأولية اللازمة لهذه المعدات، كما يجب أن تكون قادرة على ضمان صيانتها.
- تنظيم وتشجيع أنشطة البحث والابتكار في هذه المجالات، من خلال إقامة شراكات بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص.

2.3.2. تسريع التدابير الكفيلة بتعزيز النجاعة الطاقية

يسجل المغرب تأخراً في مجال تحقيق أهداف النجاعة الطاقية. بالنسبة للأهداف المتعلقة بالاقتصاد في الطاقة، تجدر الإشارة إلى أنه تم تخفيض مستواها في استراتيجية 2017، مقارنة بالطموح الأولي لسنة 2009، حيث تراجعت إلى 5 في المائة بحلول سنة 2020 (مقابل 12 في المائة التي حددت في البداية) وإلى 20 في المائة بحلول سنة 2030. وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسيها الاستراتيجية الخاصة بالنجاعة الطاقية، خاصة من أجل ضبط الطلب على الطاقة، فإن تفعيلها يواجه العديد من الصعوبات، في ظل عدم التوقيع على العقود-البرامج المقرر إبرامها مع مختلف القطاعات الوزارية المستهلكة للطاقة.

وعلاوة على ذلك، فإن البطء المسجل في تنزيل استراتيجية النجاعة الطاقية يمكن أن يعزى، على وجه الخصوص، إلى نقص الموارد البشرية والتمويل غير الكافي، وتعدد الفاعلين المعنيين، وهو ما يساهم في تعقيد عملية التنسيق، إضافة إلى العقبات المتعلقة بالدعم المؤسسي. ويقتضي تدارك التأخر المسجل في مجال النجاعة الطاقية، تهيئة الظروف الكفيلة بجعل هذا المجال يضطلع بدوره الكامل والفعلي في دينامية الانتقال الطاقى لبلادنا. وبلوغ هذا الهدف، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار رأيه حول الانتقال الطاقى⁵⁰، جملة من الإجراءات، أهمها:

- وضع عقد برنامج بين الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية والدولة؛
- إحداث صندوق وطني للنجاعة الطاقية؛
- إدراج معايير النجاعة الطاقية في الشروط المرجعية (TDR) للطلبات العمومية؛
- اقتراح استفادة المقاولات والأفراد الراغبين في الاستثمار في مشاريع صغيرة تتيح لهم الاقتصاد في استعمال الطاقة، من خطوط ائتمان بدون فائدة ومن إعانات مشجعة.

3.3.2. ضرورة وضع سياسة جريئة لتحلية مياه البحر

لقد بات من الضروري وضع سياسة جريئة لتحلية مياه البحر لأغراض السقي وتزويد المدن الساحلية الكبرى بالماء الصالح للشرب. ويتوخى من هذه السياسة، التي ستعزز المشاريع التي أطلقتها بلادنا مؤخراً في هذا المجال، أن تمكن من:

- استخدام مصادر الطاقة المتجددة لتشغيل محطات تحلية المياه؛
- تطوير نشاط للبحث والتطوير يهدف إلى بلورة حلول مبتكرة ومستدامة لتحلية المياه، ومعالجة المنتجات الفرعية لتحلية المياه، التي تؤثر على توازنات النظم الإيكولوجية؛
- العمل على إدماج مسلسل تحلية مياه البحر في جميع أنواع الصناعات الكيماوية.

هذا، وعلى الرغم من أهمية تحلية مياه البحر، فإن هذه العملية لا يمكنها لوحدها أن تحل إشكالية ندرة المياه التي يعاني منها المغرب.

وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان وضع سياسة إرادية للحفاظ على الموارد المائية، خاصة الفرشات المائية الجوفية، من الاستغلال المفرط والتلوث، فضلاً عن تعبئة وسائل وآليات المراقبة الضرورية، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تضرراً.

50 - إحالة ذاتية رقم 2020/45، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

القسم الثاني

الموضوع الخاص :
” عناصر من أجل استراتيجية للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية والبيئية تقطع مع الوضعية الحالية
في مناطق زراعة القنب الهندي “



يأتي الموضوع الخاص للتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2020، لُفِت انتباه السلطات العمومية إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعرفها المجالات المعنوية بزراعة القنب الهندي.

إنّ القطع مع هذه الوضعية بآثارها التدميرية السلبية على مختلف الأصعدة، يتطلب اعتماد مقاربة بديلة ذات منظور شمولي من طرف الدولة ترمي إلى إعطاء دينامية تركز على بُعد التنمية الاقتصادية، وتدمج المجالات المعنوية، وتعود بالفائدة على الجهة وساكنتها وعلى بلادنا ككل.

ويسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال هذا الموضوع الخاص، إلى خلق وعي وطني بضرورة تغيير الوضعية القائمة في المناطق المعنية بزراعة القنب الهندي، التي تترتب عنها أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية. كما يهدف المجلس إلى تسليط الضوء على انعكاسات المانع القانوني الذي يطال أي نشاط له صلة بالقنب الهندي، والذي أدى إلى الانتشار السري لكل أنواع الأنشطة الضارة بالبيئة وصحة الساكنة والمؤثرة سلباً على الرابطة الاجتماعية، وعلى صورة المغرب على الصعيد الدولي.

ومن هذا المنطلق، يقترح هذا الموضوع الخاص جملة من العناصر الضرورية لبلورة استراتيجية جديدة للتنمية لفائدة المناطق والساكنة المعنية بزراعة القنب الهندي، والنهوض بسلسلة تحويل هذه النبتة لغايات علاجية وصناعية⁵¹.

وخلال مختلف مراحل إعداد هذا الموضوع الخاص، تم استحضار المخاطر التي ينطوي عليها استهلاك القنب الهندي على صحة الأفراد. وسيتم تناول هذه المخاطر بالتحديد في إطار إحالة ذاتية سينجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وفق برنامج عمله السنوي 2021، حول السلوكات الإدمانية.

وأخيراً، وفي إطار أعمال مقاربه الرامية إلى إشراك المواطنين والمواطنات في دينامية التفكير في المواضيع التي ينكب على معالجتها، أنجز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي استطلاع رأي من أجل الإحاطة بشكل أفضل بآراء وتمثيلات المستجوبين بخصوص زراعة القنب الهندي، وسبل تنمية المناطق المعنية بهذه الزراعة، وكذا مداخل الإصلاح الممكنة من أجل الخروج من الوضع الحالي. ويتضمن الملحق رقم 1 أهم الخلاصات المستمدة من هذا الاستطلاع.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنّ هذا الموضوع الخاص هو نتيجة عملية إنصات وتشاور مع فاعلين مؤسّساتيين، وخبراء، ومُنتخبين محليين، وجمعيات المزارعين والمجتمع المدني في المناطق المعنية بزراعة القنب الهندي.

51 - تجدر الإشارة إلى أن المغرب كان من الدول السبّاقة إلى تقنين الاستعمال الطبي للقنب الهندي (الظهير الشريف الصادر في 12 ربيع الثاني 1341 (2 دجنبر 1922) بتنظيم استيراد المواد السامة والاتجار فيها وإسّاها واستعمالها).

1 الحالة الراهنة

يُزرع القنب الهندي في المغرب اليوم، بشكل حصري، في شمال البلاد، منذ حوالي قرن من الزمن⁵²، في عمالات وأقاليم تطوان ووژان وشفشاون والعرائش والحسيمة (جهة طنجة-تطوان-الحسيمة) وتاونات (جهة فاس-مكناس). وكانت زراعة واقتصاد القنب الهندي قد عرفا تغييرات كثيرة من حيث المساحات المزروعة والمنتوج المُستهلك.

1.1 السياق التاريخي والسياسي والسوسيو-اقتصادي الذي أدى إلى انتشار اقتصاد غير مشروع للقنب الهندي في شمال المغرب

منذ بداية القرن العشرين، كان القنب الهندي *Cannabis sativa* (القنب المزروع) نبتة سنوية تشكل جزءاً لا يتجزأ من المشهد الفلاحي المغربي، كما كانت هذه النبتة تُستخدم بشكل أساسي لأغراض ترفيهية كمخدر بالإضافة إلى مزاياها التجميلية، بحيث كانت تُستعمل لهذا الغرض ممزوجةً بالحناء. مع ذلك، فإن هذا الوضع الاعتيادي نسبياً للقنب الهندي في الثقافة المغربية لا ينسجم مع وضعه القانوني الموسوم بالمنع، سيما منذ سنة 1932، بعد أن اعتبر مؤتمر عصبة الأمم بجنيف سنة 1925 أن القنب الهندي مادة مخدرة خطيرة للغاية، وبالتالي يجب حظرها.

1.1.1 القنب الهندي، تاريخ نبتة بين المنع والتقنين في القانون المغربي

إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر، كانت فرنسا تستورد 90 في المائة من القنب الهندي المغربي قصد صناعة الأقمشة والمنتجات الصيدلانية⁵³. في تلك الفترة لم تكن هذه الزراعة محظورة بعد. وقبل سنة 1932، كان القنب يُزرع في عدد من مناطق من البلاد، سيما منها مناطق الحوز ودكالة والغرب والريف، وكانت مختلف الأنشطة المرتبطة بها تقننها مجموعة من الظواهر الصادرة خلال فترة الحماية.

غير أن الأمر كان مختلفاً تماماً في المنطقة الخليفة الخاضعة للحماية الإسبانية. فقبل الحماية، في سنة 1890، كانت زراعة القنب الهندي مرخصة⁵⁴ في خمسة دواوير تنتمي إلى المناطق القبليّة لكثامة وبنو سداد وبنو خالد في منطقة الريف. في ذلك الوقت، لم يكن القنب يُسوّق إلا ممزوجاً بمادة التبغ. وقد أنشئت مصانع لهذا الغرض في مدن الدار البيضاء والقنيطرة وطنجة⁵⁵.

52 - وفقاً للعديد من الكتابات، تعود زراعة القنب الهندي في المغرب إلى عدة قرون. كما تعود الزراعة الحضرية في المناطق الشمالية للمملكة إلى حوالي قرن من الزمن.

53 - Kenza Afsahi, La construction socio-économique du cannabis au Maroc Le kif comme produit traditionnel, produit manufacturé et produit de contre-bande <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01610989/document>

54 - Pierre-Arnaud Chouvy, « Production de cannabis et de haschich au Maroc : contexte et enjeu », L'Espace Politique [En ligne], 4 | 2008-1, mis en ligne le 07 mars 2007, consulté le 14 juillet 2021. URL : <http://journals.openedition.org/espacepolitique/59> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/espacepolitique.59>

55 - Kenza Afsahi, La construction socio-économique du cannabis au Maroc Le kif comme produit traditionnel, produit manufacturé et produit de contre-bande <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01610989/document>

وفي ظل الحماية الفرنسية، كانت زراعة القنب الهندي وبيعه، إضافة إلى بيع التبغ ومحاربة التهريب، خاضعةً لظهير 1919، ثم بعد ذلك ظهير 12 نوفمبر 1932، المعدل بظهير 18 فبراير 1937 المتعلق بالتبغ والكيف⁵⁶ في المغرب. وبالتالي كان شراء وتصنيع وبيع التبغ والكيف تحتكره الشركة الدولية للتبغ بالمغرب.

وبموجب هذا الظهير، تمّ تقنين زراعة التبغ من حيث المساحات والحصاد وعدد سيقان النبتة لكل قطعة أرض فلاحية، والترخيص أو المنع في هذه المنطقة أو تلك، لهذا الفلاح أو ذلك، وذلك من قبل السلطات الاستعمارية والوكالة (شركة التبغ) لاعتبارات مالية وزراعية وتجارية. وقد كانت العلاقة بين الفلاحين والوكالة علاقة مُحدّدة بوضوح على مستوى مساطر الترخيص ومنح البذور، فضلاً عن تحديد سعر المحصول والمساحات المزروعة.

ومن ثمّ، فإنّ ظهير 1932، حسبما وقع تغييره وتتميمه، يحظر زراعة القنب الهندي في جميع أنحاء المنطقة الواقعة تحت الحماية الفرنسية. ومع ذلك، كان للوكالة، بموجب امتياز الاحتكار، الحق في زراعته قصد تلبية حاجياتها الخاصة عن طريق منحها تراخيص خاصة في هذا الشأن، مع اتخاذ جميع التدابير لضمان الاحترام الصّارم للقوانين المعمول بها. وتملك الوكالة وحدها الحق في بيع التبغ والكيف بصفة حصريّة: «لا يجوز لأحد أن يبيع محصولات الشركة (...) ما لم يكن حائزاً لرخصة بذلك أو لإذن مسلم له من الشركة» (الفصل 45 من الظهير).

هكذا، وبعد مرور أكثر من عقدين من إضفاء الشرعية القانونية على نبتة القنب الهندي، صدرَ ظهير آخر يتعلّق بمنع قنب الكيف⁵⁷. ويُغني هذا الظهير أحكام ومقتضيات ظهير سنة 1932، وينص على منع كل ما يرتبط بهذه النبتة. وبذلك يمنع «حرث القنب الهندي أو قنب الكيف، وكذا حصده وصناعته وتغيير حالته واستخراج خلاصته وتهيئته ومسكه وعرضه وتوزيعه وسمسرته واشتراؤه وبيعه ونقله واستيراده وإصداره واستهلاكه على أي وجه كان، بأي شكل من الأشكال. كم يُمنع إجراء جميع العمليات المذكورة فيما يخص المركبات الموجودة بها القنب وكذا عناصره المخدرة، وبوجه عام يُمنع إجراء جميع العمليات الفلاحية والصناعية والتجارية المتعلقة بهذا النبات كاملاً كان أو غير كامل، وكذا بمركباته وعناصره المخدرة والأواني والأدوات المعدة خصيصاً لتهيئته أو استهلاكه» (الفصل الأول من ظهير 1954). ومع ذلك، فإنّ هذا الظهير نفسه يمنح سلطة تقديرية لمدير الصحة العمومية والعائلة، الذي يجوز له منح إذن يسمح، ضمن شروط معينة، بحرث القنب الهندي وصناعته واستعماله، وكذا صناعة واستعمال مركباته ومُنتجاته، بشرط أن تُباشَر الأعمال المذكورة في مؤسسة خاصة بالبحث والتعليم من أجل غايات علمية (الفصل الثالث من الظهير).

ولم يعتمد المغرب قانوناً يتعلق بزجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المُدمنين على هذه المخدرات إلا في سنة 1974. وهو قانون يقوم بتعديل وتغيير الظهير الشريف الصادر في 24 أبريل 1954، ويمنع منعاً كلياً، وبدون أي استثناء، كل استعمال للقنب الهندي. وباعتماد هذا القانون، اتخذ المغرب موقفاً يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات، والتي سبق لبلادنا المصادقة عليها. وبالفعل، ما فتئت محاربة المؤثرات العقلية تتسارع وتيرتها على الساحة الدولية، وذلك باعتماد الاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالمخدرات لسنة 1961، المعدلة ببروتوكول 1972، ثم اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

56 - «الكيف» هو الاسم التقليدي لنبتة القنب المزروع، وهو الصنف السائد من القنب الهندي في المغرب حتى أوائل القرن الحادي والعشرين.

57 - الجريدة الرسمية، رقم 2167، بتاريخ 7 ماي 1954.

2.1.1. تتوفر المناطق المعروفة تاريخياً بزراعة القنب الهندي، التي تعاني من الفقر والتهميش، على اقتصادٍ سرّيٍ مرتبطٍ بهذه النبتة يمتدّ إلى مناطق جديدة

▪ تطور اقتصاد القنب الهندي

على الرغم من المنع القانوني، استمرّت زراعة القنب في التطوّر والانتشار، وخاصّةً في المناطق المعروفة تاريخياً بهذه الزراعة، التي تتكوّن من مجالٍ عيشٍ يضمّ ثلاث قبائل: كتامة وبنّي سدات، اللتان تنتميان إلى اتّحادية قبائل صنهاجة السراير (إقليم الحسيمة)، وقبيلة بني خالد المُنتمية إلى المجموعة القبليّة غمارّة (إقليم شفشاون). يُفسّر هذا التطوّر داخل هذا المجال الجغرافيّ بتضافر العديد من العوامل: منها، أولاً، التزايد المطرد في الطلب على القنب الهندي في أوروبا، وخاصة منذ السبعينيات، في ارتباطٍ على وجه الخصوص بظهور حركات الهيبيز. وقد أدّى هذا التوجّه الجديد إلى أن تصبح منطقة الريف الوُسطى وجهةً للسياحة الترفيهية.

وقد كان هذا التوجّه السياحي عاملاً حاسماً كذلك في تطوير «الخبرة» المتعلقة بنبتة القنب الهندي. فقبّل سبعينيات القرن الماضي، كان الفلاحون الذين يزرعون القنب الهندي مُعزّلين داخل قراهم يتناقلون بين بعضهم البعض، داخل دائرة تكاد تكون مقتصرة على الدائرة الأسرية، المعارف والخبرات المتوارثة في مجال زراعة القنب الهندي، والتي كانت بشكل عام معارف محدودة. وقد ساهم قُدوم السياح الدوليين وتزايد الطلب على هذه النبتة في تحويل زراعة الكيف التقليدية إلى صناعة رائج القنب، بعد اكتساب الفلاحين تقنيات غربلته، وهي تقنيات مُستوردة من دول أخرى.

على صعيد آخر، شهدت منطقة الريف الوُسطى، منذ النصف الأول من القرن العشرين، مقارنةً بالمناطق الأخرى للبلاد، نقصاً كبيراً على الصّعيد التّتموي. أولاً، خلال الاحتلال الإسباني لشمال المغرب (1912-1956)، على مستوى ضعف التجهيزات المتعلقة بالبنّيات التّحتية الاقتصادية والاجتماعية. إضافةً إلى ذلك، فإنّ التّضاريس الجغرافيّة لهذه المنطقة جعلت منها منطقة صعبة الولوج، وبالتالي لم تكن تسمّح باستغلال فلاحيّ عصري، لا سيّما بسبب الخصوبة الجدّ متدنّية للتربة، التي تقع غالباً على أراضٍ بورية شديدة الانحدار، وبسبب عدم انتظام التّساقطات المطريّة. كما أنّ الريف أيضاً ظلّ منطقة تشهد حركة هجرة كبيرة ومتواترة إلى الدول الأوروبية.

غير أنّه انطلاقاً من الثمانينيات، أدى الارتفاع المتزايد للطلب الأوروبي إلى تطوّر شبكات تهريب القنب الهندي المغربي إلى الوجيهات الأوروبية الرئيسيّة، مما ساهم في الزيادة في أسعار بيع الرّاتج وحفز المزارعين على توسيع المجالات التي تحتضن هذه الزراعة. وبالتالي ستمتدّ المساحات المرزّوعة لتشمل بعض المناطق المجاورة في أقاليم العرائش وتاونات ووزّان. وقد تمّ هذا الامتداد على حساب المناطق المكسوّة بالأشجار، وعلى حساب الأراضي الصّالحة للزراعة المسقيّة في السّهول ذات التربة الخصبة، ولا سيّما التربة في منطقة الغرب، والتي كانت تستخدم من قبل لمحاصيل غذائيّة أخرى وللتصدير.

▪ خصائص نبتة القنب الهندي

القنب (القنب المزروع، من الفصيلة القرصية-القنب الهندي) هو نبتة عشبية سنوية كبيرة، يعود أصلها إلى وسط وغرب آسيا، وهي تتنشر في مختلف المناطق المعتدلة والاستوائية. ولا زالت هذه النبتة تُزرع في أوروبا القاريّة، بالنظر إلى أليافها النسيجية وثمارها (بذور القنب). كما أنّ سيقان النبتة مُنصبية وصلبة ويمكن أن يصل ارتفاعها إلى حدود مترين. ثمّ إنّها تحمل أرقاً ممدودة ومجزّأة، وتنتشر مثل المرّوحة عند أطراف طويلة. وهذه الأوراق، المتقابلة فيما بينها عند ارتفاع النبتة ككلّ تقريباً، تُصبح متناوبة في الجزء العلويّ منها، معزولة وفي بعض الأحيان بسيطة أو قليلة الانقسام.

كما تتميز نبتة القنب الهندي بكونها ثنائية المسكن، مما يعني أن الأزهار الذكور والأزهار الإناث تحملها نباتات منفصلة عن بعضها البعض. وتكون الثمرة صلبة وذات بذرة واحدة. كما تلتصق الرؤوس المزهرة براتنج وفير في المناخ الحار فقط، وهو راتنج موجود في الشعيرات الغددية المنتشرة على سطح قاعدة الأزهار. ويُفضل استخدام رؤوس النباتات الأنثوية، بينما يتم التخلص من معظم النباتات الذكورية، لأن هذه الرؤوس المزهرة الأنثوية غنية بالراتنج إلى هذا الحد أو ذاك، والتي تتعدّد مكوناتها بشكل كبير، سيّما في الكانابينويد (الكانابينول (CBN) ورباعي هيدروكانابينول (THC)).

في الوقت الذي تُستخدم ثمار القنب الهندي في تربية الطيور، لأن زيتها ذو قيمة غذائية، أو ببساطة للبذور الوحيدة التي تحتوي عليها، وتستخدم لزراعة قطع الأرض، يستخدم الراتنج في أشكال مختلفة (الحشيش، الماريجوانا، الشيرا، إلخ). يمكن استخدام الأوراق، ولا سيّما الأوراق العليا منها على سيقان النبتة، على شكل رقائق. وكلّما اقتربت الأوراق من القمم المزهرة، كلّما صارت غنيّة أكثر من حيث الكانابينويد والمواد الكيميائية الأخرى المرتبطة بها. لذلك إذن يُمكن استخدامها في «مستحضرات صيدلانية خاصة» ناجمة عن وصفات طبية محدّدة.

لقد كانت أصناف القنب، المزروعة في البداية في المغرب، تحتوي على نسبة ضعيفة إلى ضعيفة جدا من مادة رباعي هيدروكانابينول (THC)، وهي المادة المخدرة التي برزت منذ فترة طويلة من هذه الزراعة. غير أنه منذ بضعة عقود، تم إدخال أصناف هجينة إلى المغرب، المتولّدة عن تهجين سلالات مختلفة، التي تحتوي على نسب مرتفعة إلى مرتفعة جداً من رباعي هيدروكانابينول. وهي أصناف تحتوي على الراتنج الذي يبحث عنه تجار المخدرات لإمداد سوق الاستهلاك الترفيهي. لذلك، سيكون من المفيد توجيه هذه الأصناف الهجينة لإنتاج المستحضرات الصيدلانية ذات الوصفات المحدّدة على الصعيد الطبي والقانوني، تماشياً مع تدابير التسويق (تجارب سريرية، ترخيص التسويق والتسليم إلى صيدليات مرخص لها). بالمقابل، يمكن استخدام الأصناف ذات النسب الضعيفة على مستوى مادة رباعي هيدروكانابينول (والعكس بالنسبة الكانابينويد) في مستحضرات التجميل، أو كمضافات غذائية. كما يمكن النظر مستقبلاً، في ضوء تطور الاستعمالات الطبية والصيدلانية والصناعية للقنب الهندي، في إمكانية تقنين الاستعمال الشخصي عبر قنوات توزيع خاصة وبكميات محدّدة وفي أماكن معينة⁵⁸.

■ مساحات زراعة القنب الهندي

تقدّر المساحة الإجمالية لزراعة القنب الهندي في المغرب بـ 71.424 هكتاراً⁵⁹، موزّعة على الأقاليم الخمسة المذكورة أعلاه. ويحتوي إقليم شفشاون وحده على 35.741 هكتاراً من هذا القنب، أي على نصف المساحة المزروعة على الصعيد الوطني. يليه إقليم الحسيمة (17.185 هكتاراً)، ثم تاونات (9.133 هكتاراً)، ووژان (6.150 هكتاراً)، وأخيراً إقليم العرائش (3.216 هكتاراً). غير أن هذه المساحة قد عرفت تراجعاً ملحوظاً حسب معطيات وزارة الداخلية⁶⁰، بحيث بلغت في مجملها سنة 2019 حوالي 45.000 هكتار، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 65 في المائة مقارنة مع سنة 2003.

وتتفاوت المحاصيل بحسب الهكتار الواحد المزروع تفاوتاً كبيراً: ففي المتوسط، يُنتج الهكتار الواحد 700 كيلوغرام من القنب الهندي. ويتراوح هذا المحصول ما بين 400 و600 كيلوغرام في الهكتار الواحد في

58 - منظومة القنب الهندي بالمغرب، مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، ص. 242.

59 - أرقام الإحصاء العام الفلاحي، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الموسم الفلاحي 2014-2015.

60 - جلسة الإنصات التي عقدت بتاريخ 29 أبريل 2021.

الأراضي البوريّة، بينما تصلُ في المناطق المَسْقِيّة إلى 1000 كيلوغرام في الهكتار (حسب أرقام السنة الفلاحية 2018/2019). وحسب الأقاليم، نجد أعلى محصول في أراضي إقليم العرائش (1.01 طن / هكتار)، ثم الحسيمة (0.81 طن/ هكتار)، وشفشاون (0.66 طن/ هكتار)، ووزان (0.65 طن/ هكتار)، وإقليم تاونات التي لا يتعدى بها المحصول 0.37 طن/ هكتار.

كما يعتمد المحصول كذلك على مساحة الأراضي المَزْرُوعَة. وفي المجموع، تم إحصاء ما يناهز 100.742 قطعة لزراعة القنب الهندي بمساحة تبلغ في المتوسط 0.54 هكتار⁶¹. وفي إقليم العرائش، تتوفر القطع الأرضية على مساحة أكبر إلى حد ما، حيث تبلغ 1.57 هكتار في المتوسط، بينما في إقليم تاونات، يبلغ متوسط مساحة الأراضي 0.10 هكتار.

ثمّة عامل آخر يُحدّد محصول القنب الهندي هو طبيعة الصنف المزروع. وبالفعل، فإنّ *Cannabis sativa*، النّبّة التي كانت تُزرَع تقليدياً في المغرب، قد تمّ استبدالها، تدريجياً، بأصناف هجينة تُستورد بذورها من طرف تجار المخدرات. وتتميز هذه الأصناف، التي تحمل أكثرها شهرةً في المغرب أسماء «triticica» أو «khardala» أو «pakistana» أو «mexicana»، بوجود تركيز عال جداً لمادّة رباعي هيدرو كانابينول، يُمكن أن يصل إلى 25 في المائة من المادة الجافة. لذلك فإن المؤثرات العقلية للزّاتج تكون قوية جداً، وبالتالي فهي تحظى بإقبال من قبل تجار المخدرات. وإذا كان لهذه الأصناف الجديدة مَحْصُولٌ أعلى بدءاً من السنوات الأولى من الزّراعة، فإنها تحتاج أيضاً إلى السّقي المنتظم وتتسبب في استنزاف التربة.

وباختصار، فإنّ جزءاً لا يُستهان به من زراعة القنب الهندي يُزاوّل في المغرب في قطع أرضية صغيرة، وفي تربة فقيرة، بدون شهادة ملكية ولا رسم عقاري⁶²، وبمحصول يختلف باختلاف نوعية البذور المستخدمة. إنّ هذا الوضع يُؤدّي حتماً إلى الإبقاء على المزارعين وأُسْرهم في وضعيّة هشاشة مالية وتهميش اجتماعي، معرّضين لخطر المتابعة القضائية بسبب الزراعة غير المشروعة التي يزاوّلونها.

■ ظروف عيش المزارعين وأسرهم

وفق آخر الأرقام المُتاحة⁶³، يعيش ما مجموعه 400.000 شخص على زراعة القنب الهندي، أي حوالي 60.000 أسرة. وقد قدّرت دراسة عن القنب الهندي في شمال المغرب، أنجزتها وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سنة 2003⁶⁴، أنّ عدد السّاكنة التي تتعيش من هذه الزراعة يبلغ 96.000 أسرة.

على صعيد آخر، أشار الإحصاء العام الأخير للسكان والسكنى لسنة 2014، إلى التهميش الاجتماعي لساكنة المناطق التي تنتشر فيها زراعة القنب الهندي. وهي المناطق التي تعرف مستوى متدنياً للغاية على صعيد التعليم، لا سيّما في صُفوف النساء، بحكم أنّ نصفهن يُعاني من الأمية. وعلى سبيل المثال، ففي باب بَرْد، وهي جماعة قروية في إقليم شفشاون تقع في وسط المناطق المعنية تاريخياً بزراعة القنب، تبلغ نسبة الأمية 34 في المائة، أي أعلى بنقطة من المستوى الوطني (32.2 في المائة). كما أنّ الأمية تصيب حوالي نصف النساء

61 - أرقام الإحصاء العام الفلاحي 2016، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

62 - وفقاً لوزارة الفلاحة، فإن 74 في المائة من الأراضي المزروعة بالقنب الهندي تخضع لنظام «ملك بلا ملكية»، أي لا تتوفر على رسم عقاري كإقرار بملكية الأرض.

63 - جلسة إنصات تم تنظيمها مع وزارة الداخلية بتاريخ 29 أبريل 2021.

64 - بحث ميداني حول القنب الهندي 2003، أنجزته وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا؛ متوفر على الرابط التالي:

http://www.unodc.org/pdf/publications/morocco_cannabis_survey_2003_fr.pdf

(49.4 في المائة)؛ ومع ذلك، فإنهنّ يضطلعن بدور هام في الحصاد والتحويل الأولي للنبّطة. يُضاف إلى ذلك أنّ نسبة تدرّس الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 و12 سنة، تبلغ 93.6 في المائة، مقابل 95.1 في المائة على الصّعيد الوطني. وينخفض هذا المعدل إلى 92.2 في المائة في صفوف البنات من 7 إلى 12 سنة. كما يظلّ مستوى التدرّس متدنّيًا على صعيد هذه الجماعة القروية، حيث إنّ 81.8 في المائة من الساكنة المحلية لا يواصلون دراستهم بعد التعليم الابتدائي. وهذه النسبة ترتفع في صفوف النساء، إذ تصل إلى 87 في المائة وبصفة عامة، فإنّ إقليم شفشاون، الذي يتركز في مجالته الجُزء الأكبر من زراعة القنب الهندي (50 في المائة من المساحة المزروعة، و60 في المائة من الفلاحين)، يعاني من تأخر كبير على مستوى التنمية البشريّة. كما تبلغ نسبة الأمية فيه 40.2 في المائة، وترتفع إلى 55 في المائة في صفوف النساء، مقابل 32.2 في المائة، و42.1 في المائة على التوالي على الصعيد الوطني. أما بالنسبة لتدرّس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 و12 سنة، فإنّ المعدل المسجّل هو 90 في المائة، وهو أقلّ بكثير من المعدل الوطني البالغ 95.1 في المائة. وفي ما يتعلق بمستوى عيش الساكنة، يُسجّل معدّل الفقر النقدي أقلّ من المعدّل الوطني في الأقاليم الخمسة، وبشكل عامّ في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة. وبالتالي، تشهّد الهشاشة ارتفاعاً في بعض هذه الأقاليم، كإقليم شفشاون الذي يصل فيه معدّل الهشاشة إلى 14.7 في المائة، مقابل 12.5 في المائة على الصعيد الوطني، على الرغم من انخفاض معدل الفقر (4.66 في المائة). ففي هذا الإقليم تُعاني أسرة واحدة من بين كلّ خمس أسر من الفقر أو الهشاشة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الجماعات القرويّة التابعة للإقليم هي التي تعرف تدهوراً أكبر في مؤشّرات مستوى المعيشة. كما تسجل هذه الأقاليم مؤشّرات متدهورة على مستوى الفقر متعدد الأبعاد⁶⁵. فإذا كان المعدل الوطني هو 8.2 في المائة، فإنّه يبلغ 12.7 في المائة في الحسيمة، و18.8 في المائة في شفشاون، و12.2 في المائة في العرائش، و13.4 في المائة في وزّان، و20.4 في المائة في تاونات.

علاوة على أسر المزارعين، الذين يعيشون على زراعة القنب الهندي، تتزايد أعداد العمّال الفلاحيين الموسميّين كلّ سنة قصد المشاركة في مختلف المهامّ الفلاحية وفي مهامّ تحويل القنب. ووفقاً لدراسة وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإنّه قبّل إدخال القنب الهندي إلى المناطق الجديدة للزراعة، هاجر الساكنة إلى المناطق التقليدية للزراعة، وخاصّة إلى منطقة كتامة، للعمل بها والرّفّع من دخولهم. غير أنّه عقب إدخال القنب إلى هذه الأراضي، أصبحت هذه الأخيرة، بالنظر إلى الخبرة المكتسبة من طرف الساكنة، عبارة عن أحواض لتشغيل العمّال الفلاحيين القادمين من مناطق أخرى.

2.1 في الحالة الرّاهنة، يظلّ للاقتصاد السّريّ للقنب الهندي عائقاً أمام تنمية المناطق المعنيّة بزراعته

1.2.1. الأثر الاقتصادي

من الصّعب تقدير الأثر الاقتصادي لزراعة القنب الهندي، وذلك بسبب غموض هذا النشاط الذي لا تأخذه الإحصائيّات العمومية في اعتبارها. ففي سنة 2003، أشارت الدراسة التي أنجزتها وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن القنب الهندي في المغرب إلى أنّ «الدخل الخامّ المحتمل بالنسبة للمستغلّين يمكن تقديره بنحو 3 مليارات درهم (325 مليون دولار). ويعادل هذا الرقم 0.7 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 2003، والمقدّر بنحو 424.6 مليار درهم (47 مليار دولار).

65 - يؤشّر الفقر متعدد الأبعاد إلى أوجه الحرمان المتعددة التي يعاني منها الفرد أو الأسرة على مستوى الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

وإذا ما تم الاعتماد على تقديرات وجود حوالي 96.600 أسرة معنية أو 804.000 شخص يُزاولون زراعة القنب في منطقة الريف (تقديرات 2003)، فإن ذلك يمثل دخلاً إجمالياً يبلغ حوالي 3.600 درهم (400 دولار) للفرد الواحد. وهناك تقديرات أخرى وردت في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية سنة 2017، بحيث يفيد بأن إنتاج القنب الهندي في 2015-2016 قد بلغ ما قدره 700 طن متري، وهو ما يعادل 23 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي المغربي، المقدر بـ 100 مليار دولار، بمجرد أن تتحوّل النبتة إلى حشيش⁶⁶. ومع ذلك، فإن هذا التقييم الأخير ينتقده بشدة بعض المتخصصين⁶⁷ في اقتصاد القنب الهندي.

من جانبها، تشير وزارة الداخلية إلى أن إجمالي العائدات الفلاحية قد انتقل من حوالي 500 مليون يورو، في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، إلى حوالي 325 مليون يورو حالياً، بينما انتقلت المعاملات المرتبطة بالقنب مع أوروبا من 12 ملياراً إلى 8.10 مليار يورو.

صحيح أن منطقة الريف الوسطى قد ظلت على هامش أورش التنمية الاقتصادية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وذلك لعدة اعتبارات. أولاً، على الرغم من الجهود المبذولة لفك العزلة عن هذه المنطقة، فإن النقص الحاصل على مستوى تجهيز البنيات التحتية الطرقية قد شكّل عائقاً أمام خلق فرص اقتصادية. وثانياً، لقد أدى النقص الكبير في خصوبة التربة إلى التركيز على الزراعة الأحادية المكثفة للقنب الهندي، مما ضاعف من استنزاف هذه التربة وإفكارها. وفي هذا الصدد، تكشف الدراسة التي أعدتها وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن هذه الزراعة الأحادية للنبتة قد أحدثت تعديلات عميقة على الممارسات الفلاحية والمعارف والخبرات المحلية، وأدت إلى خلق تحولات ثقافية ملحوظة بشكل متزايد في نمط عيش ساكنة الريف. وأخيراً، فإن الطابع غير المشروع لزراعة القنب الهندي، والمخاطر التي يتعرّض لها أي شخص يُشارك في هذا الاقتصاد، قد أدت إلى عزلة شبه تامة للمزارعين من أجل حماية أنفسهم من المتابعات القضائية.

2.2.1. الفوارق الاجتماعية

في الوقت الذي كان فيه القنب الهندي يُستخدَم، في البداية، كوسيلة إضافية لتحسين ظروف العيش، أصبح مع مرور الوقت المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لشريحة واسعة من ساكنة الريف الأوسط.

وفي سنة 2003، أشارت دراسة وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن الدّخل السنوي للفرد الواحد، داخل الأسر التي تزرع القنب الهندي، يبلغ 3.600 درهم، بينما سجّل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي على الصعيد الوطني حوالي 13.000 درهم. وهذه المداخيل هي كذلك متفاوتة إلى حد كبير، بالنظر إلى عوامل متعددة بعضها لا علاقة له بالزراعة، مثل التقلبات التي تعرفها أسعار القنب الهندي على الصعيد الدولي، وضعف المبيعات. وبالتالي، فإنّ الوضعية المالية للأسر تتسم بهشاشة شديدة.

وحسب وزارة الداخلية، فإنّ المزارعين الذين يتعيشون من القنب الهندي لا يحصلون سوى على 3 في المائة من حجم المعاملات، حيث تستغلهم شبكات التهريب. كما تعتمد دخولهم أيضاً على طبيعة المساحة المزروعة ونظام السقي: بالنسبة للأراضي البورية غير الخصبة، يبلغ صافي الدخل السنوي للمزارع حوالي 16.000 درهم. في حين أن صافي الدّخل السنوي، بالنسبة للأراضي الخصبة المسقية، يصل إلى 75.000 درهم.

66 - <https://www.state.gov/wp-content/uploads/2019/04/2017-INCSR-Vol-1.pdf>

67 - Interview de Kenza Afsahi, sociologue spécialisée dans le cannabis, pour le journal Le Monde (Paris) https://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/03/30/une-grande-partie-de-l-argent-du-haschich-ne-profite-pas-a-l-economie-marocaine_5103423_3212.html

بالموازاة مع ذلك، يستفيد وسطاء سوق القنب الهندي من عائدات أكبر. وغالباً ما تُستثمر هذه العائدات في مشاريع العقار والتجارة والفندقة، لا سيما في مدينتي طنجة وتطوان⁶⁸. إضافةً إلى ذلك، فإنّ علاقات الوسطاء بتجار المخدرات في الأسواق الدولية تُيسّر لهم الحصول على البذور التي يزودون بها المزارعين، والحصول على راتج القنب بعد ذلك. هذا النوع من الاستغلال وعدم التحكم في مدخلات المحاصيل الرئيسية يجعل المزارعين عرضةً للهشاشة بشكل كبير أمام الوسطاء، الذين غالباً ما يكونون مُلاكاً كباراً للأراضي يتمتعون بامتيازات في الولوج إلى وسائل الإنتاج والموارد المائية.⁶⁹

3.2.1. الأثر البيئي

تؤكد العديد من الدراسات على الأثر السلبي الناجم عن المنظومة الحالية لزراعة القنب الهندي على البيئة وعلى التنوع البيولوجي. كما يجمع الخبراء والفاعلون الجمعيون والمنتخبون، الذين أنصت إليهم المجلس، على أنّ الاستغلال المكثف للقنب الهندي اليوم يؤدي إلى إفقار التربة وتدمير البيئة.

وينبغي التذكير بأنّ المناطق التقليدية لزراعة القنب الهندي تتسم بتضاريس جغرافية وعرة، وتكون فيها التربة معرّضة بشكل كبير لعوامل التعرية والنقص في الخصوبة إلى حد كبير⁷⁰. وقد أدت الزراعة الأحادية للقنب الهندي إلى تسريع وتيرة استنزاف التربة، وإضعاف التنوع البيولوجي. بعد ذلك، توسّعت مناطق زراعة القنب، بشكلٍ أساسي، على حساب المناطق المشجّرة، من أجل الاستفادة من التربة الخصبة الغنية بالدبال (مادة عضوية تتكون من بقايا حيوانية ونباتية متحللة في التربة)⁷¹. وقد أشار بحث وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في سنة 2003، إلى أنّ آلاف الهكتارات من الغابات يتم اقتلاع أشجارها سنوياً بهدف زراعة القنب. أمّا في المناطق الجديدة لزراعة النبتة، فإنّ الأراضي الصالحة للزراعة، التي كانت تستخدم في السابق لزراعة المحاصيل الغذائية، ولا سيما الحبوب، يتم تحويلها إلى زراعة الحشيش. كما أنّ البحث عن إنتاجية قصوى دفع المزارعين إلى الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات الحشرية، مما أدى إلى تلويث الفرشة المائية، خاصّة بسبب الإفراط في استعمال الأسمدة النيتروجينية⁷².

إنّ العنصر الأكثر إضراراً بالبيئة هو بلا شكّ استخدام أصناف هجينة من القنب الهندي إلى المغرب. وهذه الأصناف يقبل عليها كل من المزارعين والوسطاء والمستهلكين لعدّة أسباب. ذلك أنّ الأصناف الهجينة تُعطي محصولاً أفضل في مادة الراتنج، على الأقلّ في السنوات الأولى من الزراعة. كما أنّ هذه الأصناف مطلوبة بشكل أكبر في الأسواق الأوروبية بسبب محتواها المرتفع من مادة رباعي هيدروكانابينول⁷³. لذلك تمّ تخصيص الأراضي الأكثر خصوبة لزراعة هذه الأصناف الهجينة لتحقيق محاصيل كبرى. فضلاً عن ذلك، إذا كان بالإمكان زراعة الصنف المحلي في كل من التربة البورية والمسقية، فإنّ الأصناف الجديدة تحتاج إلى نسبة كبيرة من السقي لكي تكون مربحة ولا تدبّل عند قلة الماء. وبالتالي، فإنّ الحاجة إلى السقي يدفع المزارعين إلى سحب

68 - دراسة أنجزتها وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2003.

69 - Kenza Afsahi, 2020. Rif-Californie : la violence environnementale à l'ère des nouveaux marchés du cannabis", International Development Policy | Revue internationale de politique de développement.

70 - Pierre-Arnaud Chouvy, 2008. Production de cannabis et de haschich au Maroc : contexte et enjeux ». L'Espace Politique [En ligne], 4 | 2008-1, mis en ligne le 07 mars 2007, consulté le 15 avril 2021. URL : <http://journals.openedition.org/espacepolitique/59> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/espacepolitique.59>

71 - Kenza Afsahi, 2017. Maroc : quand la Khardala et les hybrides bouleversent le Rif. SWAPS Géopolitique et Drogues, Pistes (Promotion de l'information scientifique, thérapeutique, épidémiologique sur le sida), pp.21-25. hal-01616410).

72 - وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2003.

73 - يصل هذا المحتوى إلى 25 في المائة في الأصناف الهجينة، بينما يصل إلى 3 في المائة في الصنف المحلي.

المياه الجوفية (30 إلى 100 متر) من منسوب الفُرْشَة المائيّة. كما استثمر هؤلاء المزارعون في حفر آبار جدّ مكلفة لسقّي محاصيلهم⁷⁴.

وقدّ شددت جلسات الإنصات على تداعيات الكلفة المائيّة للأصناف الهجينة على سدّ الوحدة، الواقع في وسط مناطق زراعة القنب الهندي، والذي يمثل أكبر سد مائي في المغرب. وأحياناً يتم استغلال قنوات الماء الشروب التي تربط هذا السدّ بأقاليم شفشاون ووزان وتاونات لسقّي مزارع الأنواع الهجينة من القنب الهندي. وتتسبّب هذه الوضعيّة في نقص المياه الموجهة إلى ساكنة هذه الأقاليم، كما تزيد من تفاقم حالة ندرة الموارد المائيّة التي تعاني منها المنطقة وبلادنا عموماً.

ورغم الجُهود المَبذولة للحدّ من مساحة مزارع القنب الهندي، منذ أوائل سنوات 2000، فإن استتبات الأصناف الهجينة قد سرع من وتيرة تدهور النُظُم الإيكولوجية الطبيعيّة في هذه المناطق، كما تسبب في تفاقم تراجع منسوب المياه الجوفية. كما ساهم ذلك في تأجيج صراعات اجتماعية حول الولوج إلى المَوارِد المائيّة، وتشجيع «التسابق» نحو امتلاك وسائل حفر فعّالة. ثمّ إنّ الزراعة الكثيفة لهذه الأصناف فاقتت من هشاشة النُظُم الإيكولوجية واستنزاف التربة وتلويث المياه الجوفية. وأخيراً، فقد زادت هذه الأصناف بشكل ملموس من حدّة تبعيّة المزارعين إزاء الوُسْطاء وشبكات التهريب، كما فاقتت هشاشتهم.

4.2.1. أزمة الرابط الاجتماعي

لقد كانت زراعة القنب الهندي، بحُكم مزاولتها غير المشروعة، ساحة للتوترات المُتواصلة بين مختلف الفاعلين في هذا الاقتصاد، من ناحية، وبينهم وبين الدولة من ناحية أخرى. وقد برزت للوجود العديد من الآثار السلبية مع تكاثر هذه الزراعة، وهي الآثار التي استمرّت مع مرور الوقت. يمكن الإشارة، في المقام الأوّل، إلى تدهور العلاقات الاجتماعية بين الساكنة، وذلك بسبب النزاعات على الأراضي الفلاحية الصالحة لزراعة القنب الهندي، ومعظمها تقلّ مساحتها عن هكتار واحد ولا تتوفّر على شهادة ملكيّة. لذلك أصبحت النزاعات حول حدود الأراضي والولوج إلى المَوارِد المائيّة منتشرة في مناطق زراعة القنب، ولا سيّما في المنا بهذه الزراعة. وتتزايد حدّة هذه التوترات بسبب الضغط الديمغرافي، الذي يَرْتَفِع أربَع مرّات داخل جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بالقياس إلى باقي جهات المملكة. وبالتالي أدّت هذه الوضعيّة إلى انتشار جوٍّ من انعدام الثقة له صلّة بترويج الوشايات كوسيلة لحلّ النزاعات حول الأراضي، والتي نتج عنها تفكك أواصر العلاقات بين ساكنة الدواوير، وفي بعض الأحيان بين أفراد الأسرة الواحدة⁷⁵.

فضلاً عن ذلك، فإنّ الحملات التي شنتها السلطات العمومية للحدّ من المساحات المزرّوعة، قد تكون استهدفت بشكل خاصّ المناطق الجديدة للزراعة، دون التعاطي ربما بنفس الصرامة مع المناطق المعروفة تاريخياً بهذه الزراعة. وقد خلقت هذه النظرة بشأن التعمّل غير المتساوي أمام القانون شعوراً بالإجحاف في صفوف المزارعين المعنّين، كما كرسّت مناخاً له تداعيات سلبية. وهكذا، فمن شأن تركيز التدخلات على المناطق الجديدة للزراعة، أن يفسر على أنه نوعٌ من الاعتراف الضمني بشرعية نشاط المزارعين في المناطق المسماة تاريخياً. إنّ هذه الوضعيّة، التي يعتمد فيها المصدر الرئيسي للدخل، بالنسبة لشريحة واسعة من المزارعين، على القرارات الإدارية، يُبقي على هشاشتها الاجتماعيّة، ممّا قد يؤدي في بعض الأحيان إلى مواجهات عنيفة،

74 - Kenza Afsahi, 2017. Maroc : quand la Khardala et les hybrides bouleversent le Rif. SWAPS Géopolitique et Drogues, Pistes (Promotion de l'information scientifique, thérapeutique, épidémiologique sur le sida) pp.21-25 {hal-01616410}.

75 - Kenza Afsahi, 2015. « Pas de culture de cannabis sans les femmes. Le cas du Rif au Maroc », Déviance et Société, 2015/1 (Vol. 39), p. 73-97. DOI : 10.3917/ds.391.0073.URL: https://www.cairn.info/revue-deviance-et-societe-2015-1-page-73.htm

كما حَدَّثَتْ، على سبيل المثال، سنة 2013 في الجماعة القروية «بني جميل» التابعة لإقليم الحسيمة، حين قرّرت السلطات المحليّة منع زراعة القنب الهندي في تلك السنة⁷⁶.

وأخيراً، فإنّ الرّشوة قد تفاقمت على الأرجح في هذه المناطق، كما هو الشّأن عادةً في جميع الحالات التي لا تتحدّد فيها المسؤوليات بالقدر الكافي، وتكون فيها سلطةً تقديرية كبيرة مركّزة في أيدي الأفراد على الصّعيد المحليّ، في غياب أيّة قواعد ملموسة. وهكذا أصبحت الانتقائية مقترنة في بعض الحالات بالرشوة في الحد من الأراضي الفلاحية المعنيّة بالقنب الهندي⁷⁷. ومن ثم يلاحظ أنّ عشرات الآلاف من الفلاحين وأفراد عائلاتهم يعملون بكيفية غير مشروعة، ويواجهون خطر المتابعة القضائية باستمرار. في هذا الصّدد، تشير بعض التقديرات إلى ما يناهز 48.000⁷⁸ مذكرة اعتقال في هذا الشّأن، وإلى أنّ ربع نزلاء المؤسسات السجّنية محكومون بتهم تهريب المخدرات⁷⁹.

2 عناصر من أجل استراتيجيةٍ للطبيعة في مجال تطوير تحويل القنب الهندي للاستعمالات الصناعية والنهوض به

يتبيّن من الوضعيّة الحاليّة، التي تمّ تشخيصها أعلاه، أنه من الضّروري، بالنسبة لبلادنا، وضع استراتيجية تحدّد قطيعة مع الوضع الحالي، وذلك بهدف اعتماد ديناميّة مندمجة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق المعنية.

فبعّد مُرور خمس وستين سنة على استقلال بلادنا، ورغم التدابير القانونية المتّخذة، لا تزال زراعة القنب الهندي زراعةً سرية ممنوعة قانوناً ومسموحاً بها إلى حدّ ما في مجموعة من مناطق شمال المغرب. علاوة على ذلك، تم تسجيل امتداد جغرافيّ خارج المناطق المعروفة تاريخياً بهذا الزراعة، واستتبات أصناف جديدة مستوردة من القنب الهندي، مما أدى إلى تفاقم هشاشة التربة وتهديد التوازن الإيكولوجي. فضلاً عن ذلك، فإنّ المنتجات، المُستخلّصة من هذه الأصناف الهجينة، والتي تحتوي على نسبة عالية من مادة رباعي هيدروكانابينول تعتبر خطيرة إلى حدّ كبير على صحة الإنسان. لذلك، تطوّرت تجارة غير مشروعة على الصعيدين الوطني والدولي للمؤثرات العقلية المشتقة من القنب الهندي، لا يجني منها المزارعون سوى عائدات هزيلة. ثمّ إنّ الدولة لا تستفيد من عائدات الضرائب المرتبطة بهذا الاقتصاد ككلّ، لكنها تتحمل بالمقابل أعباء كبيرة في مجال حفظ النظام، ومكافحة الاتجار غير المشروع، والمتابعات القضائية وغير ذلك. والواقع أنّ القيمة الهامّة المُستمدّة من هذه الأنشطة غير المشروعة تتحقّق خارج بلادنا حيث تُوجد سوقٌ مربحة، هذا في الوقت الذي تتأثر سلباً صورة المغرب كبلد يحتضن هذه الزراعة غير المشروعة.

76 - كما ورد في جلسات الإنصات التي عُقدت مع بعض الفعاليات المحلية.

77 - Hibou Béatrice, Tozy Mohamed, 2009. La lutte contre la corruption au Maroc : vers une pluralisation des modes de gouvernement ?. Droit et société, 2009/2 (n° 72), p. 339-357. DOI : 10.3917/drs.072.0339. URL : <https://www.cairn.info/revue-droit-et-societe1-2009-2-page-339.htm>

78 - Le Maroc et le Cannabis, réduction, endiguement ou acceptation. Tom Blickman https://www.tni.org/files/publication-downloads/dpb_49_fr_28062018_web.pdf

تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك رقم رسمي بهذا الشّأن.

79 - تشير معطيات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى أن عدد السجناء المعتقلين بسبب تورطهم في الاتجار واستهلاك المخدرات يبلغ حوالي 31 في المائة من إجمالي النزلاء (شتبر 2020).

هذا، وعلى إثر التطور الذي شهده القانون الدولي في اتجاه إضفاء الشرعية على التنبئة أو تقنينها، وتقنين بعض استعمالاتها لأغراض صيدلية وصناعية وغيرها، التي لا تشكل خطراً على صحة الأفراد، وفي الوقت الذي طوّرت فيه العديد من البلدان اليوم صناعة تحويل القنب الهندي، الذي يدرّ الدخّل ويوفر الشغل، يتعين على بلادنا مواكبة هذا التحول بوضع وتنفيذ استراتيجية مُندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مناطق زراعة القنب الهندي، وهي استراتيجية تُدمج المزارعين تنموياً بمختلف الاستعمالات المُشروعة للتنبئة وبتحويلها الصناعي.

ينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية نموذجاً اجتماعياً حميداً، ومنظومة إنتاج مثلى ومبتكرة ومُستدامة على الصعيد الفلاحي، ونمطاً اقتصادياً مقنناً بدون عوائق، وأن تمكن المغرب من الاندماج الإيجابي في السوق الدولية. ويتعين أن تتيح هذه الاستراتيجية بكيفية تدريجية تجاوز الوضعية الحالية، وخلق دينامية جديدة من أجل تنمية دامجة وعادلة ومشروعة، على الصعيدين الجهوي والوطني.

ويجدر التذكير بأن هذا الموضوع الخاص لا يسعى إلى اقتراح استراتيجية كاملة وشاملة للخروج من الوضعية الهشة التي وقف عندها القسم الأول، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ودامجة للسكان المعنية بزراعة القنب الهندي، بقدر ما يسعى إلى اقتراح العناصر الرئيسية التي يجب أن تأخذها في الاعتبار أية استراتيجية من هذا القبيل.

1.2. تدابير وسياسات سوسيو-اقتصادية ذات أولوية

ثمة ثلاثة شروط مسبقة، ذات طابع اجتماعي واقتصادي سوسيو-سياسي، ينبغي أخذها بعين الاعتبار من أجل إرساء دينامية جديدة للتنمية في المناطق المعنية بزراعة القنب الهندي:

1. تعزيز أجواء السلم الاجتماعي، من خلال إجراءات وتدابير ملموسة من أجل طي صفحة الخوف والشك والمتابعات القضائية للمزارعين وأسرهم. كما يتعين وضع آليات للتسيق بين الدولة والجماعات الترابية والمجتمع المدني داخل الجهة، من أجل بناء مشترك لمستقبل يحقق التنمية والتقدم لفائدة الجميع.
2. وضع وتنفيذ برنامج استعجالي لتطوير البنيات التحتية الطرقية والأوراش التنموية الصغيرة، وذلك بهدف فك العزلة عن المناطق التي تنتشر فيها زراعة القنب الهندي، وتسهيل تطوير النشاط الاقتصادي. كما أن تأهيل هذه المناطق القروية المعزولة مسألة ضرورية في ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية والتعليم والتكوين المهني والصحة. وينطبق الشيء نفسه على شبكات الاتصال التي تحتاج إلى تأهيل، بهدف فك العزلة الرقمية عن هذه المناطق.

كما ينبغي بذل جهود متواصلة في مجال التشجير، بهدف الحفاظ على البيئة مع العمل على إحياء المعارف والخبرات المتوارثة في ميدان الاشتغال على الخشب، كخشب الأرز، الذي اختفى تقريباً من المنطقة، أمام زحف زراعة القنب الهندي.

3. وضع وتنفيذ برنامج خاص لتطوير أنشطة اقتصادية واجتماعية مُدرة للدخل ولمنصب الشغل (وفق نموذج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) للحد من أسباب التوترات الاجتماعية، وتنويع مصادر دخل الساكنة، وهو الدخّل الذي يقتصر اليوم بشكل كبير على القنب الهندي.

ويجب أن يأخذ هذا البرنامج في اعتباره المعارف والخبرات المتوارثة في هذه المناطق، سيما في قطاع الصناعة التقليدية وتربية النحل واستخراج زيوت التجميل، الخ، وذلك قصد إحيائها وجعلها ملائمة للتوجهات

الحالية في مجال التسويق الرقمي، ولمعايير الجودة والابتكار في تصميم المنتجات. إن إنشاء دور للإنتاج تجمع بين مختلف الحرفيين، وتمكينهم من الاستفادة من التكوين المناسب، من شأنه أن يساهم في تطوير اقتصاد محلي يسمح بتنوع مصادر دخل الساكنة.

إن الخصوصية الثقافية لهذه المناطق، بما فيها الرأسمال اللامادي المرتبط بهذه النبتة، يمكن تمييزها إلى حد كبير، بهدف خلق مدارات للسياحة القروية البيئية والسياحة الاستكشافية، لا سيما في إقليم شفشاون الذي يتوفر على منتزه تلاسماطان.

2.2. عوامل إنجاح هذه الاستراتيجية الجديدة

1. يجب أن تُشرك الاستراتيجية الجديدة، بالضرورة، المزارعين الذين يشتغلون في القنب الهندي وأسرههم في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ينبغي أن تهدف هذه الاستراتيجية كذلك إلى تنظيم هؤلاء المزارعين وانخراطهم، ليس فقط في زراعة القنب، ولكن أيضا في الأنشطة التي تُزاول في نهاية سلسلة الإنتاج. إن الهدف، في نهاية المطاف، هو الحصول على زراعة مستدامة ومربحة، تستخدم تقنيات حديثة. علاوة على ذلك، فإن إشراك المزارعين في أنشطة أسفل السلسلة سيمكنهم من استعادة جزء من القيمة المضافة التي خلقتها هذه الأنشطة.

2. ينبغي دفع الوسطاء المحليين، الذين يحصلون اليوم على دخول مرتفعة ويتمتعون بحظوة اجتماعية ويجسدون نموذجا غير منتج، إلى الاستثمار في الأنشطة التحويلية للقنب الهندي، مع العمل على معالجة وضعيتهم وفق حلول ملائمة، بناءً على مشاورات موسعة.

3. ينبغي أن تدمج هذه الاستراتيجية التنموية صغار المتاجرين في مسلسل التحول نحو الأنشطة المشروعة، بدءاً من الزراعة إلى التوزيع، ودمجهم كذلك في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى أنشطة القنب الهندي.

4. يتعين أن تتضمن الاستراتيجية تحفيزات خاصة لجلب الاستثمار والخبرة الوطنية والدولية إلى الجهة في مجال أنشطة تحويل القنب.

5. يجب أن تكون المحافظة على البيئة هي الانشغال الدائم لهذه الاستراتيجية، لاسيما من حيث الاقتصاد في استعمال الموارد المائية وحماية المناطق الحرجية والتربة. كما يتعين المحافظة على الصنف التقليدي للقنب المغربي. أمّا بالنسبة للأصناف الهجينة المستوردة، فإن طبيعة تركيبها البيوكيميائي وتأثيرها على البيئة يتطلبان اليقظة والمراقبة وضبط كميات الإنتاج التي سيتم استغلالها في الاستعمالات الطبية والصناعية. كما ينبغي التأكيد على العواقب الوخيمة لاستعمالها غير المشروع، على الصعيد المحلي والوطني، وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

6. تطوير اقتصاد وطني للقنب الهندي من خلال الانفتاح على الخبرة التكنولوجية اللازمة، والضمانات الضرورية للولوج إلى الأسواق عبر توفير إنتاج له أهميته بالمقارنة مع منافسين آخرين. لذلك ينبغي أن يكون هذا الاقتصاد المستقبلي اقتصاداً تنافسياً، عبر إدماج التكنولوجيا والابتكار. كما يقتضي أن يشكل البحث العلمي المغربي، الموجه نحو النبتة وتحولها، دعامة هامة لهذا الاقتصاد.

7. في مرحلة ثانية، ينبغي التفكير في تضمين هذه الاستراتيجية الاستعمال الشخصي المقنن للقنب الهندي عبر قنوات توزيع خاصة وبكميات محددة وفي أماكن معينة. وتجدر الإشارة إلى أنه ثمة توجهاً قوياً على الصعيد الدولي، ولاسيما في أوروبا وإفريقيا، لتوسيع مجال الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي. وهو ما سيمكن من القطع مع الممارسات الاستهلاكية غير المقننة الحالية، التي تعرّض الشباب لمخاطر على صعيد التوازن الذهني والنفسي والسلامة الصحية عموماً، حتى وإن تعلق الأمر باستعمالات مناسبة.

ذلك أنّ الاستعمال، سواء كمكمل أو مضاف غذائي⁸⁰، أو في شكل مُستحضرات صيدلانية خاصة، تُنتج بكميات قليلة، أو حتى شخصية ومناسبة، مُستمدّة من أصناف مراقبة ذات نسبة منخفضة من رباعي هيدروكانابينول، والتي لا تُعرّض المستهلك لمخاطر مؤكّدة، يظل مسلكاً وجيهاً يقتضي تقنيه وتنظيمه وفق معايير صارمة من شأنها العمل على تجنّب أيّ شكل من أشكال الإدمان. ومع ذلك، لا بُدّ من توفير الوسائل اللازمة للوقاية من مخاطر الاستهلاك المنتظم للقنب الهندي على الجهاز العصبي، ولو بنسبة متدنية من رباعي هيدروكانابينول، ولا سيّما في صفوف الشباب.

8. إذا كان من المنصف أن يستفيد من هذا الاقتصاد الجديد للقنب الهندي، في المقام الأول، المزارعون لهذه النبتة في المناطق المعنية، فإنه يجب على الدولة كذلك تشجيع خلق أنشطة تهمّ تحويل هذه النبتة في المنطقة، وتوزيع المنتجات المشتقة منها.

3.2 نماذج ممكنة لتنظيم المزارعين وقطاعات الصناعة الفلاحية والدوائية والبحث والتطوير

1.3.2 نماذج تتعلق بتنظيم الإنتاج والمنتجات

منذ ما يربو على العقدين، كان القنب الهندي هو المصدّر الرئيسي للدخل بالنسبة لفلاحي المناطق المعروفة تاريخياً بهذه الزراعة. وفي هذا الصدد، تشير الدراسة التي أنجزتها وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سنة 2003 إلى تردد السّاكنة المعنية في الانخراط في أنشطة جديدة مدرة للدخل، مثل تربية النحل أو تربية الماشية. وبالتالي، فإن بناء أي نموذج تنموي لهذه المناطق يقتضي مشاركة كاملة وفعليّة للمعنيين بالأمر.

ولا ينبغي أن تتوقف هذه المشاركة عند مرحلة التنسيق بين السلطات العمومية والمزارعين. وفي هذا السياق، هناك عدّة نماذج اجتماعية تتعلق بتنظيم الإنتاج، منها نماذج وطنية بالدرجة الأولى (سلاسل السكر والحليب والأركان)، بالإضافة إلى النماذج الدولية، التي ينبغي دراستها بكيفية عميقة وعلى جميع المستويات، قبل ملامتها مع خصائص القنب الهندي واعتمادها بالتنسيق مع السّاكنة المعنية.

إنّ النماذج التنظيمية، مثل تجميع التعاونيات أو اتحادات المنتجين ومختلف أشكال التنظيم، ينبغي القيام بمقارنتها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويجب أن يضمن النموذج المعتمد دخلاً لائقاً للمزارعين ويضمن المحافظة على البيئة، وخاصة الموارد المائية. كما ينبغي أن يضمن التنافسية الوطنية والدولية للمنتجات المصنّعة. وفي جميع الأحوال، ينبغي أن يحظى أيّ شكل من أشكال التنظيم الذي يتمّ اعتماده بدعم السّاكنة المعنية.

80 - حسب استطلاع الرأي الذي أنجزه المجلس، فإن 74 في المائة من المشاركين يؤيدون استعمال مستحضرات تجميلية مشتقة من القنب الهندي، و42 في المائة منهم يؤيدون استهلاك كمّلات غذائية مشتقة من هذه النبتة.

وعلى سبيل الإشارة، يمكن أن يكون التجميع المتعلق بسلسلة إنتاج السكر نموذجاً يحتذى بالنسبة لاقتصاد زراعة القنب الهندي، عند إقامة شراكات رابع-رابع ما بين أعلى السلسلة الإنتاجية وأسفلها المرتبطة بالتسويق والتصنيع. ومن شأن هذا النموذج تجاوز الإكراهات الحالية لهذه الزراعة، التي تتصف بتجزئة الأراضي، التي تقل مساحة معظمها عن هكتار واحد، وبالظروف المالية المتواضعة لجزء لا يستهان به من المزارعين.

ومن شأن إيجابيات هذا النموذج، على مستوى التحديث التقني للإنتاج والاستشارة الفلاحية والولوج إلى الأسواق، أن تشجع على انخراط المزارعين. كما أن نموذج التجميع من شأنه أن يقلل من استهلاك المياه، الذي يشكل تهديداً لاستدامة هذا النشاط، وتهديداً بصورة أعم للمنظومة البيئية في منطقة الريف الوسطى. وفي هذا الصدد، أبرزت جلسات الإنصات التي نظمها المجلس، مع بعض تسيقيات الفاعلين الجمعويين بالمنطقة، أن الأضرار التي لحقت بالفرشة المائية، جراء زراعة القنب، تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة للسكان في هذه المناطق. وفي هذا الاتجاه، فإن من شأن هذا النموذج أن يحفز الناس على الابتعاد عن المنطق الفردي السائد والتوجه نحو تدبير أفضل للماء يقوم على نظام مشترك ومقتصد للسقي.

إن نموذج التجميع، الذي قامت به شركة «كوسومار» في سلسلة إنتاج السكر، وتعاونية منتجي «كوباك» في سلسلة الحليب، وكذلك تنظيم سلسلة الأركان، هي بمثابة أمثلة لتنظيمات الإنتاج المغربي، مدمجة وناجعة إلى حد ما، تدعم صغار المنتجين الفلاحيين. ومن المفيد ترصيد التجارب التي أجريت في إطار هذه النماذج، قصد إنشاء سلسلة «لقنب الهندي» كفيلة بضمان دخل لائق للمنتجين، وتوفير التأطير التقني وضمان استدامة هذا النشاط. إن التحليل الدقيق والتفصيلي لسلسلة القيمة التي سيتم وضعها سيمكن، على مستوى التقنين، من تحديد مستويات تقاسم القيمة التي تحترم مبادئ الاستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الانتقال من نشاط لإنتاج غير المشروع، الذي جرى خارج جميع القواعد التقنية والاجتماعية، إلى نشاط جماعي وتعاوني ومشروع وحمائي وخالق للتنمية، يتطلب ما يلي:

- على مستوى المنتجين، إقامة تعاون اقتصادي واجتماعي وتقني وقانوني مستدام فيما بينهم.
 - بين المنتجين والسلطات العمومية، إقامة علاقة دائمة وبناءة، الأمر الذي يتطلب تنظيماً مهنيًا مهيكلاً من شأنه خلق حوار حول مخططات تنمية هذا القطاع الجديد، على المدى المتوسط والطويل، وتمكين كل منتج صغير من التكوينات والمساعدات التقنية أو الاقتصادية التي يحتاجها.
 - بين المنتجين والمهنيين-الزبناء في سلسلة صناعة القنب الهندي للاستعمال الطبي أو الصناعي، إذ سيسمح هذا التنظيم المهني في إطار التشاور، بوضع معايير تقنية مشتركة واتفاقيات تجارية مستدامة.
- إن بناء هذه التنظيمات التعاونية بين المنتجين سيكون مفيداً جداً لتثمين الصنف المغربي للقنب الهندي، المعروف باسم «البلدي» أو «الكثامية». إن هذا الصنف، الذي قد يكون أقل ضرراً على الصحة والبيئة، والذي يستفيد من الخبرة المتوارثة التي اكتسبها الفلاحون في المناطق المعروفة تاريخياً بزراعة القنب الهندي، يمكن المحافظة عليه وتثمينه في إطار علامات تميز رسمية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الصيغ الكفيلة بحماية منتجات الأرض، على غرار الإحداثيات الجغرافية المحمية، والتسميات محمية المنشأ. لذلك يتعين دراسة جدوى هذه الصيغ.

وعليه، فإن تنظيم المزارعين في إطار تعاونيات مسألة ضرورية لتوفير والحصول على الحقوق الحصرية بالنسبة لمناطق الزراعة، أو الأصناف المزروعة، أو المنتجات المتأتية من هذه الزراعة.

2.3.2. إنشاء سلسلة مدمجة علاجية وصناعية للقنب الهندي

طالما يتم احترام القواعد الوطنية والدولية (الاعتماد، اختيار الأصناف، ممارسات زراعية جيدة، وغير ذلك)، فإن تقنين وعدم تجريم القنب الهندي الصناعي والعلاجي يمكن أن يُصاحبه إنشاء سوق حرة للمنتجات المشتقة من زراعة النبتة، حيث يمكن للتعاونيات الجديدة في هذا المجال بيع منتجاتها بكل حرية في السوق الدولية.

ومع ذلك، فإن تقنين أسواق القنب الهندي على الصعيد الدولي، بما في ذلك الاستعمال الترفيهي، قد ارتفعت وتيرته في السنوات الأخيرة. كما أن الشركات الكبرى لتحويل القنب الهندي قد تمكنت من وضع القواعد الخاصة بسوق القنب الهندي للاستعمال الطبي والعلاجي. وأمام هذه الوضعية، فإن الانفتاح على السوق الدولية من شأنه الرّجّ بصغار مُزارعي القنب الهندي دون أي استعداد قبلي، في عالم تنافسي لا يضمن تنمية اجتماعية مُدمجة للجهة وللمجال الترابي الوطني. فضلاً عن ذلك، سيؤدي البيع الدولي للنبتة الخام إلى خلق اقتصادٍ للقنب الهندي ذي قيمة مضافة متدنية، على الرغم من أن القيمة الكبرى لهذا القطاع توجد قد تكمن في التحويل والتصنيع النهائي لجميع مكوناته.

ومن جهة أخرى، فإن تثمين القنب الهندي على الصعيد المحلي، من خلال التطوير المشترك لإنتاج النبتة وتحويلها، يفرض نفسه كوسيلة مثلى لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية كفيلة بضمان تنمية مُستدامة لمناطق زراعتها. يتعلّق الأمر إذن باستهداف إنشاء قطاع كامل، مع مُزارعين/ منتجين للنبتة، من جهة أولى، الذين يمكنهم القيام بإجراء تحويلات معينة للنبتة وبيع المنتجات المشتقة منها، ومن جهة أخرى الصناعات التحويلية والاستخراجية التي تصل إلى التصنيع الدوائي أو أي منتج آخر ذي قيمة مُضافة عالية.

لذلك، من المهم أن تُشرع السلطات العمومية، بكيفية واضحة، في وضع استراتيجية مدمجة للسلسلة التحويلية والتصنيعية للقنب الهندي، بتسيق مع الفاعلين الصناعيين الوطنيين، وكذا من خلال الانفتاح على مُستثمرين دوليين ممن ذوي الخبرة في هذا المجال. ومن شأن وُضوح هذه الاستراتيجية على المدى المُتوسّط، فضلاً عن الاتفاقيات التجارية المرتبطة بها، أن يَمَنَح المنتجين أفقاً تجارياً مطمئناً، مما يضمن تحقيق انتقال سلس إلى اقتصاد مشروع وواعِد.

3.3.2. عوائق محتملة وسبل ممكنة لتجاوزها (الحقود البيمهنية)

قد يحدث بعض الاختلال في السلاسل التي تحكّمها عقود مُبرمة بين المهنيين، مما يكون له تأثير سلبي على الفلاحين، فيقع عبء كبير على عاتق الفلاح الذي يتعين عليه أن يحترم شروط اعتمادٍ ودفتر تحمّلات صارمة تحددهما السلسلة. ويمكن أن تساهم تقلبات الأسعار على الصعيد الدولي وكذا الكميات التي تطلبها السلسلة، في تفاقم هذا الخلل، ممّا يولّد سلوكيات غير سليمة كالتحايل (صادرات أو واردات غير مشروعة في السوق الدولية) تكون مدمرةً للسلسلة بأكملها.

إن آثار مثل هذه الاختلالات ستكون وخيمة، من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، خاصة إذا تركزت في اتجاه عدم التجريم، مما سيؤدي إلى عدم ثقة المنتجين، ويشجّع على العودة إلى السوق غير المشروعة.

ومن أجل تجنب اختلالات أخرى مُحتملة، ينبغي على السلطات العمومية أن تشجع، منذ إطلاق السلسلة الجديدة، على إبرام اتفاقيات بين المهنيين، منذ أعلى السلسلة إلى أسفلها، بدفتر تحمّلات يتضمّن العناصر الرئيسية التالية:

1. ينبغي أن تستند الاتفاقيات إلى الشروط الموضوعية لتطوير سلسلة بمختلف فروع الإنتاج، على المديين المتوسط والطويل، كفيلة بخلق فرص الشغل والتطوير عن طريق البحث والابتكار (خلق التسميات، احترام المعايير، استمرارية التوريد، وإنشاء صناديق للتضامن من أجل البحث ومصاحبة الساكنة).
2. يجب أن تضمن الاتفاقيات أسعاراً مستقرة ومُحفزة بالنسبة للمنتجي النبتة (قابلة للتكيف على مدى عدة سنوات) تسمح بالانتقال نحو زراعة مشروعة ومعقولة وجمائية ومُستدامة تحترم التربة والمعايير والبيئة.
3. ينبغي أن تحصل التعاونيات المنتجة، في أعلى السلسلة، على حصص خاصة (أسعار مدعومة، حقوق ملكية محفوظة أو أصوات تفضيلية) في شركات أسفل السلسلة (على غرار الشركة القابضة بمساهمة عمومية) بحيث يُحفظ الرّفع المتواصل للقيمة النهائية للمنتجات النشاط المُنتج.
4. يجب وضع الاتفاقيات تحت الرقابة الثلاثية للمنتجين والمُصنّعين والسلطات العمومية. كما يتعيّن تسليم حصيلة مُنظمة إلى مختلف الأطراف (كلّ ثلاث سنوات على الأقل) تتعلّق بطريقة تنفيذ الاتفاقيات.

4.3.2. نماذج لربط الصناعة والبحث: سلسلة تستند بقوة إلى البحث والابتكار

من خلال التأكيد على الاستعمال العلاجي (أو الصناعي) للقنب الهندي، يجد المغرب نفسه في موقع تنافس عالمي حول استعمالات هذه النبتة. وهي استعمالات تقوم أساساً على قوة البحث ومواصلة الابتكارات. ومن الوارد جداً أن تعتمد الربحية العامة للسلسلة الجديدة على قدرتها على الاستفادة من خصائص القنب المغربي قصد خلق منتجات مبتكرة. إنّ هذه المنافسة، اليوم، تتركز بشكل كبير على إيداع البراءات على الصعيد الدولي. لكن يجب أن يكون البحث دينامياً طيلة دورة النشاط بأكملها، من النبتة إلى المنتجات النهائية، مُروراً بالعمليات الفلاحية والاستخراجية والصيدلانية. إن الرهان هنا واضح المعالم في هذا الشأن: وهو خلق نموذج لتنمية الساكنة المنتجة يعتمد بشكل كامل على إنشاء سلسلة مغربية متكاملة ومندمجة.

لذلك سيكون من المُلائم وضع آلية للتسيق والتتبع والنهوض بالبحث والابتكار من أجل تطوير تحويل القنب الهندي. يتعلق الأمر بتتبع تقدم الأعمال وتطبيق الاتفاقيات المهنية المبرمة، وإطلاق مشاريع بحثية بشراكة بين القطاعين العام والخاص، بانخراط المنتخبيين والمصالح اللامركزية، من أجل دعم الفرق البحثية المتخصصة في مختلف أشكال تّمين القنب الهندي.

القسم الثالث :

أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي



في إطار اضطلاعها بالاختصاصات الموكولة إليه، واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2020 تعزيز مساهمته في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، عبر التفاعل الدائم مع إحالات شركائه المؤسساتيين، الحكومة والبرلمان بغرفتيه، والإصغاء إلى انشغالات المجتمع المدني المنظم في ما يتعلق بقضايا التنمية والتقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي، وكذا العمل على تحسين نجاعة تديره، والرفع من جودة إسهاماته في نطاق المهام الدستورية المنوطة به.

وبالإضافة إلى استمراره في أعمال منهجيته في العمل، القائمة على المقاربة التشاركية، والإنصات، وإشراك مختلف الفاعلين المعنيين، وتعبئة الذكاء الجماعي لمختلف مكوناته، والانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى، والتحلي بالموضوعية في التحليل والسعي إلى التوافق البنّاء في إبداء الرأي، واصل المجلس تنفيذ استراتيجية عمله التي وضعها خلال سنة 2019 والرامية إلى تعزيز أدائه وجعله مؤسسة أكثر تأثيرا، وأكثر انفتاحا على محيطها، وأكثر إشعاعا، وأكثر فعالية على المستوى الداخلي.

من جهة أخرى، أعطى المجلس، خلال سنة 2020، دفعة قوية لجهوده الرامية إلى تعزيز وتثمين علاقات التعاون وتوسيع الشراكات، وكذا تقوية إشعاعه على الصعيد القاري والدولي.

1 محطات هامة

1.1 إسهام أقوى للمجلس في تدير الظرفية الاستثنائية المرتبطة بأزمة كوفيد-19 التي شهدتها بلادنا بأشكال متعددة وصيغ متنوّعة

في هذا الصدد، نذكر ما يلي:

- تفاعل سريع للمجلس مع ظرفية كوفيد-19 وتدابير الحجر الصحي، وذلك باعتماد نمط الاشتغال عن بُعد عبر توظيف المنصة الرقمية TEAMS، الأمر الذي جنّب المجلس أيّ ارتباكٍ تدييري، بل ومكنه من تسريع وتيرة اشتغال مختلف أجهزته من جمعية عامة، ومكتب، ولجان دائمة، فضلاً عن جلسات الإنصات، واللقاءات التواصلية والاجتماعات، مما انعكس إيجاباً على حجم إنتاجه، كل ذلك بتكلفة أقل مع انفتاح أكبر على المؤسسات الوطنية التي تقاسم مع البعض منها تجربته؛
- الرفع من إنتاجات المجلس: 12 رأياً في إطار إحالات وإحالات ذاتية برسم سنة 2020 مقابل 9 سنة 2019 و7 سنة 2018،
- المساهمة في التعبئة الوطنية للتصدي للجائحة والتخفيف من تداعياتها، وذلك من خلال:
 - إنجاز مذكرة استعجالية بطلب من السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في إطار أشغال لجنة اليقظة الاقتصادية تتضمن مقترحات كفيلة بتخفيف تداعيات أزمة «فيروس كورونا المستجد» على الأشخاص ووحدات الإنتاج العاملة في القطاع غير المنظم (مارس 2020)⁸¹؛
 - تقديم مقترحات أولية لمواجهة الجائحة في إطار نقط اليقظة الواردة في التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2019؛
 - إنجاز إحالة ذاتية ذات صبغة استعجالية أعطى من خلالها المجلس رأيه حول «مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات» (يونيو 2020)؛
 - إعداد دراسة حول «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا «كوفيد-19» والسبل الممكنة لتجاوزها» بطلب من مجلس النواب (أكتوبر 2020).

81 - انظر الملحق: «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا: حماية العاملين في القطاع غير المنظم ضرورة ملحة»

2.1. تجاوز أكبر للحكومة ومجلسي البرلمان، لا سيما مع مبادرات المجلس وتوصياته في أفق مؤسسة محكمة وتعاون فعال بينهما

في هذا الصدد، نذكر ما يلي:

- مساهمة وازنة لأعضاء الحكومة ولمسؤولي المؤسسات والمقاولات العمومية في أشغال المجلس:
- حضور رئيس الحكومة خلال أشغال الجمعية العامة 111 وتقديمه عرضا حول موضوع « إنعاش الاقتصاد الوطني في أعقاب تداعيات جائحة فيروس كوفيد-19»؛
- مشاركة عدد من الوزراء ومسؤولي القطاعات الحكومية ومديري المؤسسات العمومية في جلسات الإنصات المنظمة في إطار إعداد تقارير المجلس وآرائه؛
- تقديم عدد من تقارير المجلس وآرائه:
- الرأي حول مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، بطلب من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة، (يوليو 2020)؛
- الدراسة حول «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا «كوفيد-19» والسبل الممكنة لتجاوزها»، أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب (نونبر 2020)؛
- الرأي حول الصحة والسلامة في العمل، أمام رئيس الحكومة (19 فبراير 2021).
- الرفع من عدد الإحالات (6 إحالات) المَنَوَّصَلِ بها مقارنة مع سنة 2019 (إحالة واحدة):

1. الإحالات الواردة من رئيس الحكومة	- مشروع قانون رقم 19.24 يتعلق بالمنظمات النقابية
2. الإحالات الواردة من مجلس النواب	- طلب إعداد دراسة حول «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا «كوفيد-19» والسبل الممكنة لتجاوزها» - تقييم أداء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
3. الإحالات الواردة من مجلس المستشارين	- طلب إعداد رأي بشأن مقترح قانون يقضي بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي - طلب إعداد دراسة حول الطبقة الوسطى في المغرب - طلب إعداد رأي بشأن مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بالعاملات والعمالين الاجتماعيين

- إدراج مجلس المستشارين، في نظامه الداخلي الجديد، أحكاما جديدة بخصوص الإخبار عن مآل الآراء الاستشارية التي يدلي بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بطلب منه؛
- التفاعل المباشر أو الضمني مع مجموعة من الآراء والتوصيات التي سبق أن أصدرها المجلس بخصوص عدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

<p>- اعتبار رئيس الحكومة هذا الرأي بمثابة أرضية لوضع الاستراتيجية العقارية الوطنية ويستجيب لعدد من التطلعات في ورش إصلاح العقار الذي تنكب عليه حاليا السلطات العمومية، وذلك خلال جلسة العمل التي ترأسها رئيس الحكومة وعدد من الوزراء والمسؤولين المعنيين (26 فبراير 2020)</p>	<p>الرأي حول «العقار في المغرب: رافعة أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي»</p>
<p>- اعتماد التدابير التي اقترحتها المجلس في إطار الإجراءات المتخذة من قبل لجنة اليقظة الاقتصادية المكلفة بتدبير التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 (28 مارس 2020)</p>	<p>المذكورة الاستجابية بشأن دعم الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة والعمالين فيها</p>
<p>- المصادقة على مشروع تنفيذ البرنامج الأولوي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة الممتدة بين 2020 و2070 خلال جلسة العمل التي ترأسها جلالة الملك بتاريخ 7 يناير 2020</p>	<p>«نقطة اليقظة» حول ضمان الأمن المائي والحد من الاستغلال المفرط للموارد المائية</p>
<p>- تبني توصيات المجلس من لدن المبادرة المشتركة التي أطلقتها وكالات الأمم المتحدة بالمغرب بهدف القضاء على زواج القاصرات؛</p>	<p>الرأي حول «ما العمل أمام استمرار تزويج الطفلات بالمغرب؟»</p>
<p>- مقترح قانون بمجلس النواب بناء على توصيات المجلس بهذا الشأن؛</p> <p>- إدراج رأي المجلس حول تزويج الطفلات ضمن الوثائق المعتمدة في التقرير الوطني الموجهة إلى سيداو (يونيو 2020)</p>	<p>تقرير ورأي المجلس حول «الحماية الاجتماعية: واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية» (2018)</p> <p>تقرير ورأي المجلس حول التنمية القروية في المناطق الجبلية (2017)</p>
<p>- تبني توصية المجلس بشأن وضع قانون-إطار للحماية الاجتماعية</p>	<p>تقرير ورأي المجلس حول التنمية القروية في المناطق الجبلية (2017)</p>
<p>- تبني توصية المجلس بشأن معالجة إشكالية القنب الهندي واعتماد الاستعمالات العلاجية والصناعية</p>	<p>رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعمالين الاجتماعيين</p>
<p>- تفعيل المادة 9 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمادة 136 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، حيث تمت موافاة المجلس بتقرير منجز من طرف مجلس المستشارين بشأن مآل الرأي المذكور</p> <p>- تبني عدد من توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من طرف العديد الفرق البرلمانية في إعداد تعديلاتها حول مشروع القانون رقم 45.18</p>	<p>رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعمالين الاجتماعيين</p>

3.1. المساهمة في دينامية إعداد النموذج التنموي الجديد

لقد حرص المجلس على الانخراط الفاعل في دينامية إعداد النموذج التنموي الجديد. فبالإضافة إلى عضوية رئيس المجلس وبعض أعضائه في اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي التي حظيت بثقة جلالة الملك، قدّم المجلس دعمه لهذا المسلسل من خلال العديد من المبادرات، نذكر منها على وجه الخصوص:

- إعداد إحالة ذاتية كمساهمة من المجلس في بلورة النموذج التنموي الجديد؛
 - تعبئة خبراء داخليين من المجلس لدعم أشغال اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي؛
 - وضع مجموع انتاجات المجلس ومقترحاته وتوصياته ذات الصلة بمعالم النموذج التنموي الجديد رهن إشارة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي؛
 - التفاعل مع التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة الخاصة بالنموذج التنموي في إطار التقارير والآراء التي ينكب المجلس على إنجازها.
- وعلاوة على ذلك، تم اعتماد 22 تقريراً من إصدارات المجلس ضمن الوثائق المرجعية التي ارتكزت عليها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في إعداد مخرجات النموذج التنموي الجديد (2021).

4.1. تفاعل مع المواطنين والوسط الأكاديمي

في هذا الصدد، حرص المجلس خلال سنة 2020 على ما يلي:

- تنظيم لقاءات تواصلية مفتوحة أمام المواطنين والمواطنين لتقديم خلاصات التقارير والآراء المصادق عليها؛
- التنظيم المشترك للقاءات تهم القضايا المجتمعية الكبرى في إطار المساهمة في إنضاج النقاش العمومي؛
- تعزيز حضور المجلس وتفاعله في شبكات التواصل الاجتماعي؛
- تصميم جديد للموقع الإلكتروني للمجلس أكثر ملاءمة مع حاجيات المستعملين والمواصفات التكنولوجية الحديثة؛
- توقيع اتفاقية-إطار للشراكة بين المجلس ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والجامعات المغربية من أجل تعزيز تبادل الخبرات والمعطيات والاستفادة المتبادلة في إنجاز الدراسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذات الاهتمام المشترك بين الأطراف الموقعة (23 شتبر 2020)؛
- توقيع اتفاقية شراكة خاصة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجامعة ابن طفيل (15 دجنبر 2020)؛
- الشروع في تنفيذ مضامين الاتفاقيات المبرمة وإبرام اتفاقيات جديدة خاصة؛

5.1. تجويد انتاجات وقدرات المجلس

في هذا الصدد، عمل المجلس خلال سنة 2020 على ما يلي:

- وضع آلية للسهر على مراجعة التقارير والدراسات والآراء من أجل ضمان جودة إنتاجات المجلس وتجانسها؛
- تعزيز الموارد البشرية للمجلس من خبراء وأطر؛
- تنظيم دورات تكوينية نوعية لفائدة أطر وخبراء المجلس في التقنيات والمعارف المستجدة في مجال التدبير الإداري (الكفايات التكنولوجية، التدبير القائم على حل المشاكل (solving problem)، التدبير القائم على النتائج، القدرات اللغوية وغير ذلك)؛
- توفير التدريب والدعم لأعضاء وموظفي المجلس في استخدام المنصة الرقمية الجديدة (office 365) ؛
- مواصلة تجديد تجهيزات المجلس؛
- مواصلة تجديد الحظيرة السمعية البصرية للمجلس.

2 حصيلة سنة 2020

خلال سنة 2020، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال أجهزته (الجمعية العامة، المكتب، اللجان الدائمة، اللجان المؤقتة) ما مجموعه 587 اجتماعا، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 65 في المائة.

كما أنصت المجلس إلى عدد من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، مخصّصا بذلك أكثر من 45 في المائة من أشغاله للإنصات إلى الأطراف المعنيّة بشأن الموضوعات التي انكب المجلس على دراستها خلال سنة 2020.

وفي إطار الإحالات المؤسسية، أنجز المجلس خلال سنة 2020 دراسة واحدة ورأيين اثنين؛ يتعلق الأول بمشروع قانون، والثاني بمبادرة تشريعية.

أما في إطار الإحالات الذاتية، فقد أنجز المجلس خلال سنة 2020 تسعة تقارير استخلصت منها آراء، بالإضافة إلى إنجاز التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2019.

وقد تمت المصادقة على أغلب التقارير والآراء التي أعدّها المجلس خلال سنة 2020، سواء في إطار إحالات أو إحالات ذاتية، بأغلبية أعضائه خلال دورات الجمعية العامة.

1.2 دورات الجمعية العامة

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 12 دورة عادية وثلاث دورات استثنائية لجمعية العامة برسم سنة 2020، بنسبة مشاركة بلغت في المتوسط 60 في المائة.

وقد عرفت هذه الدورات نقاشات غنيّة ومفتوحة بين أعضاء المجلس مكّنت من سبر الآراء والتقريب بين وجهات النظر المعبر عنها من قبل مختلف فئات المجلس، وبالتالي المصادقة على مشاريع التقارير والآراء المعروضة عليها برسم سنة 2020.

2.2 مكتب المجلس

طبقا لأحكام قانونه التنظيمي ونظامه الداخلي، قام المجلس في شهر فبراير 2020 بتجديد مكتبه، من خلال انتخاب الأعضاء الذين يمثلون الفئات الخمس المكوّنة للمجلس.

أعضاء المكتب الممثلون لفئات المجلس برسم سنة 2020

الفئة	الاسم والنسب
فئة الخبراء	عبد المقصود الراشدي
فئة النقابات	علال بلعربي
فئة المنظمات والجمعيات المهنية	منصف الزباني
فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعي	كريمة مكيكة
فئة الأعضاء المعيّنين بالصفة	محمد بنعليو

كما انتخبت اللجان الدائمة السبع رؤساءها، مستكملة بذلك تركيبة المكتب.

أعضاء المكتب، رؤساء اللجان الدائمة برسم سنة 2020

اللجان الدائمة	الاسم والنسب
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية	العربي بلعربي
اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية	نجاه سيمو
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن	عبد الحي بسة
اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة	عبد الرحيم كسيري
اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام	أمين منير العلوي
اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	لحسن والحاج
اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية	محمد عبد الصادق السعيدي

خلال سنة 2020، عقد مكتب المجلس 33 اجتماعاً، بمتوسط نسبة مشاركة بلغ 88 في المائة. كما أقرّ المكتب خلال هذه السنة البرنامج التوعوي لدورات الجمعية العامة، وكلّف اللجان الدائمة بإنجاز المواضيع المدرجة في إطار الإحالات الذاتية المقرّرة في برنامج عمل المجلس برسم السنة ذاتها.

3.2. اللجان الدائمة

بالإضافة إلى رؤساء اللجان، المنتخبين بصفتهم أعضاءً في المكتب، قامت اللجان الدائمة بانتخاب نواب الرؤساء والمقررين ونواب المقررين لتستكمل بذلك تشكيلتها.

اللجنة	الرئيس/ة	نائب/ة الرئيس/ة	المقررة/ة	نائب/ة المقررة/ة
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية	العربي بلعربي	لطيفة بنواكريم	محمد علوي	كريمة مكيكة
اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية	نجاهة سيمو	محمد موستغفر	بوشتي بوخالفة	أحمد أبوه
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن	عبد الحبيسة	لحسن حنصالي	محمد دحماني	محمد بنصغير
اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة	عبد الرحيم كسيري	خليل بنسامي	عبد الرحيم لعبايد	أحمد بابا عبان
اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام	أمين منير العلوي	محمد بنقدور	لحسن حنصالي	مصطفى اخلافة
اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	لحسن والحاج	حكيمه ناجي	نور الدين شهبوني	محمد بنصغير
اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية	محمد عبد الصادق السعيدي	مينه الرشاطي	عبد الرحمان قنديلة	محمد دحماني

وبمجرد الانتهاء من استكمال تشكيلتها، واصلت اللجان الدائمة عملها باعتماد مقاربة تقوم على الإنصات والتشاور والحوار والنقاشات الداخلية والخارجية، ومنهجية متكاملة تتوزع بين التشخيص والانفتاح على الممارسات الفضلى الدولية واقتراح توصيات عملية.

وخلال سنة 2020، عقدت اللجان السبع الدائمة، ما مجموعه 549 اجتماعا، أي حوالي 62 اجتماعا في المتوسط لكل لجنة من هذه اللجان، مع نسبة مشاركة بلغت 54 في المائة في المتوسط، وذلك دون احتساب عدد اجتماعات اللجان المؤقتة ومجموعات وفرق العمل المحدثة.

1.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

عقدت لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية، التي يرأسها السيد العربي بلعربي ومقررها السيد محمد علوي، 88 اجتماعاً سنة 2020، بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 48 في المائة.

1.1.3.2. الإحالات

لم يتلق المجلس خلال سنة 2020 أيّ إحالة تدرج ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.

2.1.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة للجنة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية تقريرين استخلص منهما رأيان:

- الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا: من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا؛
- السياحة، رافعة للتنمية المستدامة والإدماج: من أجل استراتيجية وطنية جديدة للسياحة.

« الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا: من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا »

يقدم هذا التقرير الذي صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالإجماع خلال دورتها 109 العادية، المنعقدة بتاريخ 30 إبريل 2020، جملة من التوصيات لرفع التحديات الخاصة باندماج المغرب في إفريقيا، وجعله رافعة للتنمية المستدامة التي تعود بالنفع على المغرب وعلى شركائه الأفارقة.

ويشير التقرير إلى أن المغرب انتهج في العشرين سنة الأخيرة سياسة إرادية في التعاون مع باقي البلدان الإفريقية قوامها المسؤولية المشتركة والتضامن. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ العديد من المبادرات، من أهمها إلغاء ديون بعض البلدان الإفريقية الأقل نمواً، وإعفاء بعض المنتجات المستوردة من بعض البلدان الإفريقية من الرسوم الجمركية، وتقديم منح دراسية لفائدة الطلبة الأفارقة، واعتماد سياسة ملائمة في مجال الهجرة مكنت من تسوية وضعية أزيد من 50.000 مهاجر من بلدان القارة الإفريقية منذ سنة 2014. وفي إطار هذه المبادرات، أُعطيت الأولوية لبلورة استراتيجيات إقليمية في المجال البيئي، بهدف تحسين قدرة البلدان الإفريقية على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية (التمويل الأزرق لحوض الكونغو، الحزام الأزرق، المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغير المناخي (AAA)، وغيرها).

وعلى الرغم من هذه الجهود المحمودة والنتائج الإيجابية التي تحققت في أفق الاندماج الإفريقي لبلادنا، يرى المجلس أن المضي في تحقيق أهداف هذا الطموح يقتضي الانتقال إلى عتبة أعلى تمكن من استثمار الفرص الحقيقية التي يتيحها الاندماج الإقليمي في مجال التنمية الاقتصادية، في تفاعل مع تطلعات الفاعلين وشعوب القارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، فإن مستوى المبادلات التجارية بين المغرب وبقية بلدان إفريقيا لا يتجاوز 4 في المائة من مجموع المبادلات التجارية للمملكة، وهو مستوى لا يترجم حجم الإمكانيات الفعلية المتاحة، وكذا الحاجيات المسجلة في مجال الاندماج والتكامل التجاري بين المغرب وباقي بلدان القارة. كما أن سلاسل القيمة الموجودة على المستوى الإقليمي مع الشركاء الأفارقة تظل بدورها محدودة، وتعتمد بشكل شبه حصري على مقاولات أجنبية، مما يحرم اقتصادات القارة من دينامية للتأمين تكفل إحداث مناصب الشغل على الصعيد المحلي وخلق القيمة المضافة ونقل التكنولوجيا.

وفي أفق تطوير مسار الاندماج الإقليمي لبلادنا، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتماد التنمية المشتركة منهجيةً للعمل، بما يكفل بناء شراكة تعود بالنفع على المغرب وعلى شركائه الأفارقة، وذلك تجسيداً للرؤية المتبصرة لجلالة الملك في هذا المضمون.

وتهدف المقاربة المقترحة إلى جعل مسلسل الاندماج يتخذ طابعاً شمولياً ومتجانساً ومدمجاً وبرامغماً ومرتكزاً على أربعة محاور كبرى:

المحور الأول ذو طبيعة استراتيجية، يروم جعل الاندماج الإقليمي للمغرب أولوية استراتيجية في السياسات العمومية للدولة، من خلال:

- تطوير استراتيجية مندمجة خاصة بتنسيق بين القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال إيلاء القضايا الاقتصادية مكانة بارزة في الأجندة الدبلوماسية، لا سيما ما يتعلق بمواكبة الفاعلين المغاربة في باقي بلدان إفريقيا؛
- تثمين وإضفاء المزيد من المهنية على وظيفة المستشار الاقتصادي والمستشار الثقافي على مستوى البعثات الدبلوماسية المغربية في إفريقيا؛
- إحداث آليات تشاور منتظمة بين القطاع الحكومي المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون وممثلي القطاع الخاص (منتدى سنوي، اجتماعات قطاعية، وغير ذلك).

أما **المحور الثاني**، المتعلق «بالاندماج الإقليمي القاري»، فيتناول تعزيز آليات الاندماج على الصعيدين الإقليمي والقاري وتحسين التجانس والتكامل على مستوى مختلف الشراكات القائمة. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- استكمال مسلسل التصديق على الاتفاقية المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، والعمل على تعزيز التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- اعتماد آلية إقليمية لتقييم المخاطر السيادية التي تواجهها البلدان الإفريقية، وذلك من أجل خفض كلفة الاقتراض وتعزيز التمويلات المستدامة اقتصادياً؛
- بناء سلاسل قيمة إقليمية ذات قيمة مضافة عالية وذات وقع اجتماعي قوي على الساكنة، لاسيما في مجالات الصناعة الفلاحية والنسيج وصناعة السيارات والسياحة والتعليم العالي والابتكار والصناعة الثقافية والتنمية المستدامة؛

■ تيسير تنقل الطلبة الأفارقة وتشجيع الاعتراف المتبادل بالدبلومات بين البلدان الإفريقية؛

■ العمل، تفعيلاً لتوصيات تقرير المجلس حول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، على جعل جهة الداخلة-وادي الذهب قطباً إفريقياً.

وفي ما يخص **المحور الثالث**، المتعلق «بالتعاون الثنائي»، فيهدف إلى تعزيز البعد الإجرائي لآليات التعاون على الصعيد الثنائي. كما يروم تقوية فعالية الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأفارقة والنهوض بنجاحاتها ووقعها. وفي هذا الإطار، يوصي المجلس بما يلي:

■ إنجاز حصيلة منتظمة لانعكاسات كل اتفاقية على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية للمغرب مع مجموع شركائه؛

■ تقييم نتائج المبادرة التي اتخذها المغرب تجاه البلدان الإفريقية 33 الأقل نمواً وتكييف مضامينها بهدف إرساء اندماج أكبر للفاعلين المغربية في سلاسل القيمة الإفريقية.

أما المحور الرابع، المتعلق «بآليات المواكبة»، فيقتترح تدابير ذات طابع عرضاني تتمحور حول أربع ركائز، هي: شبكة نقل فعالة ومتاحة أمام الجميع، وآليات مالية ملائمة، والارتقاء بالإطار القانوني الخاص بمجال الأعمال، وتعزيز القدرات ودعم الدولة للمستثمرين. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- ربط المساعدات التنموية بنقل المهارات ودعم برامج التكوين القائم على التميز؛
- إنشاء صندوق استثماري عمومي موجه لإفريقيا، يكون بمثابة رافعة لتمويل مشاريع التنمية؛
- إحداث آلية مؤسسية لمواكبة ولوج المقاولات للأسواق الدولية، لاسيما لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما يوصي المجلس ببلورة استراتيجيات إقليمية مندمجة في مجالات الصحة والبحث وصناعة الأدوية. وتشكل هذه التوصيات، في سياق الأزمة العالمية الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19، آلية ملائمة من شأنها أن توحد الجهود والوسائل، وتقوي سلاسل القيمة الإقليمية، وتعزز في نهاية المطاف قدرة البلدان الإفريقية على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية والصحية والبيئية الإقليمية والعالمية.

« السياحة، رافعة للتنمية المستدامة والإدماج: من أجل استراتيجية وطنية جديدة للسياحة »

خلال دورتها العادية السابعة عشرة بعد المائة المنعقدة في 29 دجنبر 2020، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على هذا التقرير في إطار بلورة رؤية شمولية ومندمجة تهدف إلى تعزيز سياحة مستدامة وقادرة على الصمود ومدمجة، بما يتماشى مع تنمية سياحة الجهات وخلق الثروة والشغل للنساء والشباب.

ويؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا التقرير أن عملية تشخيص واقع قطاع السياحة التي تم إنجازها في إطار هذا الرأي تبرز أن بلادنا بذلت منذ الاستقلال جهوداً مهمة من أجل توفير البنيات التحتية والتجهيزات اللازمة وإرساء إطار قانوني ومؤسسي خاص بهذا القطاع الحيوي.

وبفضل الجهود المبذولة، نجحت بلادنا في تحسین أداء قطاع السياحة بشكل ملموس، حيث أصبحت المملكة أول وجهة سياحية في إفريقيا. وفي هذا الصدد، تعتبر مساهمة قطاع السياحة هامة في الاقتصاد الوطني، حيث ساهم بحوالي 7 في المائة في الناتج الداخلي الإجمالي و20 في المائة في صادرات السلع والخدمات، كما قدرت مساهمته في التشغيل بـ 550.000 منصب شغل مباشر، أي 5 في المائة من الساكنة النشيطة (المكتب الوطني المغربي للسياحة، 2019).

ومع ذلك، وعلى الرغم مما تم إنجازه، فإن الإمكانيات التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي. ولا يزال قطاع السياحة يعاني من العديد من الإكراهات التنظيمية تتعلق على وجه الخصوص بتداخل الأدوار والاختصاصات بين الفاعلين المعنيين في القطاعين العام والخاص. كما يواجه القطاع صعوبات في الحصول على التمويل، وخصوصاً من حيث الموارد البشرية المؤهلة، ومحدودية العروض المقدمة في مجالي

الترفيه والتشبيط السياحي. وفضلاً عن ذلك، يتسم القطاع بتركيز ثلاثي للنشاط السياحي، بحسب بلد القُدوم، وحسب المُدُن والوجهات، وحسب المواسم.

ومن المؤكّد أنّ الصّناعة السياحية ببلادنا قد واجهت من قَبْلُ عدّة صعوبات ذات صلة بتطورات الظّرفية الوطنية والدولية، غير أنّ الأزمة الصحية المترتبة عن تفشي جائحة كوفيد-19 ساهمت في تفاقم هذه الصّعوبات بشكل كبير. وقد تأثرت الأنشطة المرتبطة بالسياحة (النقل الجوّي وكالات الأسفار ومؤسسات الإيواء والمطاعم والأنشطة الثقافية والعروض الفنية والصناعة التقليدية وغيرها) بشكل كبير جزّاء تداعيات أزمة إغلاق الحدود. وقدّ انخفض عدد السيّاح الوافدين بنسبة 79 في المائة، كما تراجع عدد المبيّتات المُسجّلة في مؤسسات الإيواء السياحي بنسبة 72 في المائة، وسُجّلت خسارة قدرها 63 في المائة على مستوى العائدات السياحية (حسب مُعطيات شهر أكتوبر 2020).

ومن أجل النهوض بقطاع السياحة، وانطلاقاً من الخُلاصات المُستَمدة من ترصيد المبادرات المتخذة سابقاً، ينبغي انتهاج جملة من مسالك العمل التي تنتظم في عدة محاور رئيسية هي كالتالي:

إرساء حكامَة مندمجة وفعالة يوصي المجلس بوضع قانون إطار للسياحة، مع إرساء تخطيط استراتيجي مندمج، يضمن النقائية الوسائل والموارد، وتتبعاً وتقيماً لمجموع سلسلة القيمة.

تطوير سياحة مستدامة ومسؤولة: يتعين تفعيل الميثاق المغربي للسياحة المستدامة، والمساهمة من خلال النظام الجبائي في النهوض بالاستثمارات المستدامة والمنتجة والمحدثّة لفرص الشغل والمحفزة لخلق القيمة في المجالات الترابية التي تحتضن هذه الاستثمارات.

الرقمنة: اعتباراً لكون المجال الرقمي هو اليوم المدخل الأساسي للوصول إلى المنتجات السياحية، فيتعين أن يكون المحور الرئيسي للتواصل والتسويق.

السياحة الوطنية: النهوض بعرض يتلاءم مع حاجيات السائح المغربي وتعزيز الاستثمار من خلال اقتراح عروض مستدامة جديدة تكون أكثر جاذبية وتنافسية لفائدة السياحة الوطنية، وقادرة على إنعاش القطاع.

الرأسمال البشري: إعادة النظر في منظومة التكوين المهني عبر تهمين التخصصات المستهدفة والهندسة السياحية وعدم الاقتصار على تخصص الفنادق.

التّوطين الترابي: تشكل الجهوية المتقدمة وميثاق اللاتمرکز الإداري فرصة لتحقيق التوازن في تنمية السياحة بين المجالات الترابية والوجهات السياحية. في هذا الصدد، يتعين دعم تنفيذ الاستراتيجيات الجهوية للسياحة المستدامة، من خلال مواكبة المجالس الجهوية في إعداد ووضع مشاريع في هذا المجال ضمن برامج التنمية الجهوية وتقديم عرض متنوع يتمحور حول مسارات سياحية تُعبر عدة مجالات ترابية ذات توجه سياحي مشترك.

2.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية، التي ترأسها السيدة نجاة سيمو ومقرّها السيد بوشتي بوخالفة، 100 اجتماع سنة 2020 بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 56 في المائة.

1.2.3.2. الإحالات

في إطار الإحالات الواردة من رئيس مجلس المستشارين، أعدت اللجنة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية رأياً بشأن مقترح قانون يقضي بإحداث «المجلس الوطني للحوار الاجتماعي».

« رأي بشأن مقترح قانون يقضي بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي »

صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع خلال دورتها العادية السابعة بعد المائة المنعقدة في 27 فبراير 2020 على هذا الرأي الذي يهدف، إضافة إلى تحليل الأبعاد القانونية والمؤسسية لمقترح القانون، إلى دراسة إمكانية إحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

وقد خلصت الأشغال التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى أن إحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي رهين بالعديد من العوامل.

إن شرط وجود الهيئة المقترحة هو الارتكاز على تصور شمولي واضح لإصلاح المنظومة الحالية للحوار الاجتماعي، نصوصاً ومؤسسات. لذا يتعين ترشيد وتبسيط المساطر وتنظيم الهندسة الحالية والمستقبلية في الحوار الاجتماعي في ظل المتغيرات البنوية التي يشهدها سوق الشغل وتنافسية المقاول واليد العاملة المؤهلة، والأنماط الجديدة للتشغيل، مع استحضار ضرورة استكمال الأطارات القانونية المتعلقة بالمنظمات النقابية والمهنية (قانون الإضراب، قانون النقابات...).

ولتجاوز الاختلالات التي تطبع منظومة الحوار الاجتماعي الحالي، يتعين على الهيئة من جهة، تحديد طريقة توسيع قاعدة الحوار الاجتماعي في المستقبل، من خلال ضمان مشاركة العاملين في المقاولات الصغرى والعمال الفلاحيين والعاملين في القطاع غير المنظم، ومن جهة أخرى إيجاد الحلول المناسبة لمسألة التمثيلية وتفاوتاتها في القطاعين العام والخاص، وحتى تتمتع المنظمات المهنية للمشغلين والمنظمات النقابية بتمثيلية حقيقية ومعبرة ومنصفة تؤهلها للقيام بالأدوار المنوطة بها على أحسن وجه.

ويقترح المجلس أن تتوفر الهيئة على أجهزة جهوية للقطاعين العام والخاص مع آليات للتنفيذ والتتبع والتقييم، وذلك تماشياً مع التوجهات الجهوية للمملكة بهذا الشأن.

كما يتعين توسيع التمثيلية ضمن تركيبة الهيئة المقترحة بإدماج مكونات مؤثرة وضرورية للحوار الاجتماعي، لتوفير المعطيات والمعلومات والاستشارة، مع تعزيز الأهداف لتشمل شروط العمل اللائق، وتحقيق المساواة الفعلية، ومكافحة التمييز بين الجنسين، والقضاء على الفقر، ومكافحة تشغيل الأطفال، وضمان شروط العمل اللائق للأشخاص في وضعية إعاقة، واحترام حقوق الإنسان.

إن الهيئة المقترحة، يجب أن تشكل فرصة وآلية لتجاوز كل النواقص والتعقيدات والمحدودية التي تطبع الحوار الاجتماعي الحالي، ورافعة للسلم والتماسك المجتمعيين الكفيلين بتحقيق التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

2.2.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية تقريرين اثنين:

■ «نحو جيل جديد من الحوار الاجتماعي: أرضية للنقاش»؛

■ «الصحة والسلامة في العمل: دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية».

«نحو جيل جديد من الحوار الاجتماعي: أرضية للنقاش»

صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال دورتها العادية 116، المنعقدة بتاريخ 26 نونبر 2020، بالأغلبية على هذا التقرير.

ويشير التقرير إلى الحوار الاجتماعي الوطني الثلاثي الأطراف حقق عددا من المكتسبات على مدى 25 سنة، من أبرزها تكريس ممارسة الحريات النقابية، وإصدار مدونة الشغل، وتوسيع الاستفادة من الحماية الاجتماعية، والتغطية الصحية، والزيادة في الأجور، وتحسين شروط الترقى في القطاع العام، والزيادة في الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص.

ويظل الحوار الاجتماعي الوطني الثلاثي الأطراف مقرونا بالظرفية السياسية، لا حوارا مأسسا ومنتظما. غير أنه يكاد ينحصر في جولات الحوار الثلاثي الأطراف على حساب أشكال أخرى من الحوار الاجتماعي التي تؤثر بشكل كبير على السلم الاجتماعي والمردودية الاقتصادية والتطور الاجتماعي.

ووعياً منه بالأهمية الاستراتيجية للحوار الاجتماعي بالنسبة لمستقبل المغرب، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اعتماد تصور جديد قائم على عدد من الرهانات الرئيسية والمبادئ الكبرى، تتعلق بتوفير إرادة سياسية قوية والعمل على مأسسة منظومة شاملة للحوار الاجتماعي، وتعزيز تمثيلية الشركاء الاجتماعيين، وتوسيع مواضيع الحوار الاجتماعي، وانفتاح الحوار الاجتماعي على فاعلين جدد، وإسهام الحوار الاجتماعي في إعداد السياسات والبرامج العمومية وتطوير الاتفاقيات الجماعية. في هذا الصدد، يتعين القيام بما يلي:

■ تحديث الإطار التشريعي والمؤسسي، من خلال إصدار قانون-إطار للحوار الاجتماعي.

■ الارتقاء بمجلس المفاوضة الجماعية إلى هيئة وطنية استشارية للحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية.

■ اعتماد مقاربة تشاركية وتوافقية، في إطار حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف، في إعداد قانون النقابات والقانون التنظيمي المتعلق بالإضراب.

■ إحداث حوار اجتماعي قطاعي وطنيا وجوهيا سواء في القطاع العام، أو في مختلف القطاعات الاقتصادية.

■ النهوض بالحوار الاجتماعي داخل المقاولات مع العمل على تبسيط وتقوية التمثيلية المنتخبة للأجراء في المقاولات، ودعم وتشجيع المقاولات على إبرام اتفاقيات جماعية.

■ تعزيز الحوار الاجتماعي باعتباره أداة للديموقراطية التشاركية عن طريق تشجيع دوره في التدبير العمومي والسياسات العمومية.

■ تطوير آفاق الحوار الاجتماعي عن طريق توسيع مواضيع الحوار الاجتماعي وانفتاحه على فاعلين جدد.

■ النهوض بثقافة الحوار الاجتماعي والتكوين.

« الصحة والسلامة في العمل: دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية »

يقترح هذا التقرير، الذي صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس بالإجماع خلال دورتها العادية 116، المنعقدة بتاريخ 26 نونبر 2020، بلورة رؤية كفيلة بجعل أماكن العمل آمنة وقادرة على تحقيق الرفاه المهني للعاملات والعاملين وأداء أفضل مع تنافسية عالية للمقاولات.

ويبرز التقرير أن حوادث الشغل والأمراض المهنية تشكل آفة على الصعيد الدولي حسب منظمة العمل الدولية بقرابة 2.78 مليون وفاة في السنة. أما على المستوى الوطني، فإن تقديرات كلفة حوادث الشغل بالمغرب تبلغ 4.25 في المائة من الناتج الداخلي الخام، حسب نفس المنظمة.

ووعيا منها بهذه الوضعية، اتخذت بلادنا مجموعة من المبادرات من أجل النهوض بالصحة والسلامة في العمل. في هذا الصدد، تتبغى الإشارة إلى إعداد مشروع القانون-الإطار الخاص بالصحة والسلامة في العمل، وهو المشروع الذي لم يخرج بعد إلى النور بعد عشر سنوات على طرحه. وتتبغى الإشارة أيضا إلى إحداث المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية سنة 2010 وإعداد السياسة الوطنية والبرنامج الوطني للصحة والسلامة في العمل 2020-2024.

وعلى الرغم من هذه المبادرات، تعاني منظومة الصحة والسلامة من العديد من أوجه القصور. يتعلق الأمر بضعف تطبيق مقتضيات مدونة الشغل في القطاع الخاص حيث إن عدد المقاولات التي تتوفر على لجنة السلامة وحفظ الصحة لا يتجاوز 17 في المائة. في حين تكاد تنحصر المصالح الطبية للشغل في بعض المقاولات الكبرى والمقاولات المنظمة فقط.

ورغم هذه الجهود، يتعين الإقرار بوجود أوجه نقص كبيرة تتمثل في ضعف ثقافة الصحة والسلامة في العمل، وضعف الحماية الاجتماعية لحوادث الشغل.

اعتمادا على هذه الملاحظات، قام المجلس ببلورة رؤية شمولية ومندمجة ومجموعة من التوصيات للنهوض بمعايير الصحة والسلامة في العمل في بلادنا. ويمكن تجميع هذه التوصيات حسب المحاور التالية:

على الصعيد التشريعي: يتعين إصدار مشروع القانون-الإطار الذي أعد منذ عشر سنوات بعد تحيينه، ومراجعة مدونة الشغل والنظام الأساسي للوظيفة العمومية وباقي النصوص التشريعية ذات العلاقة بالحماية الاجتماعية.

على الصعيد المؤسساتي، يوصي المجلس بإصلاح منظومة الحكامة عن طريق إحداث وكالة وطنية للصحة والسلامة في العمل اعتمادا على الهياكل والمكتسبات المنجزة، وستتكلف هذه الوكالة بوضع وتنفيذ سياسة وطنية للصحة والسلامة في العمل والإطار التشريعي الخاص بها.

في مجال الحماية الاجتماعية، يوصي المجلس بتوسيع النظام الإجباري للتعويض عن حوادث الشغل ليشمل الأمراض المهنية، وأن يناط تديره بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كما يوصي المجلس باتخاذ تدابير ملموسة للنهوض بثقافة الصحة والسلامة في العمل التي تستدعي التكوين الأساسي والتكوين المستمر وحملات التوعية والتحسيس.

أخيرا، يوصي المجلس بالاستفادة من الرقمنة والبحث العلمي من أجل النهوض بالصحة والسلامة في العمل في بلادنا.

3.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، التي يرأسها السيد عبد الحي بسة ومقررها السيد لحسن حنصالي، 55 اجتماعاً سنة 2020 بمعدل مشاركة تجاوزت في المتوسط 56 في المائة.

1.3.3.2. الإحالات

في إطار الإحالات الواردة من مجلس المستشارين، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن رأياً حول « مشروع قانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين ».

« رأي حول مشروع قانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين »

تمت المصادقة على هذا الرأي، الذي تم إعداده في إطار إحالة واردة من رئيس مجلس المستشارين، من قبل أعضاء المجلس، بالإجماع، خلال الدورة العادية السادسة عشرة بعد المائة للجمعية العامة، المنعقدة في 26 نونبر 2020.

ويؤكد رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه اعتباراً للتحديات العديدة التي يتعين على بلادنا رفعها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، وانسجاماً مع الإرادة الملكية السامية في بلورة نموذج تنموي جديد، فإن المغرب بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الاعتراف بمجال العمل الاجتماعي وتعزيزه، وتطوير قدراته على التدخل وتنمية موارده البشرية، والنهوض به باعتباره نشاطاً يندرج ضمن الأنشطة ذات المنفعة الاجتماعية التي من شأنها خلق فرص الشغل.

وإذا كان هذا المشروع يتوفر على نقاط قوة عديدة، فهناك العديد من مواطن الضعف التي يتعين تداركها. وعليه، فإن مشروع القانون الذي يتسم بطموح محتشم، لا يحظى بانخراط قوي من قبل الجمعيات كما لا يساهم في توحيد مجالات العمل الاجتماعي.

ويوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتماد ثلاثة إجراءات استراتيجية تتبلور في 16 إجراءً من أجل إعداد قانون أكثر طموحاً يولي اعتباراً للعمل الاجتماعي ويعمل على تشجيعه، في إطار مقاربة متسقة وعملية تروم وضع إطار معياري للعمل الاجتماعي وتوجيه مسار النهوض به. يتعلق الأمر بما يلي:

- تنظيم مشروع القانون بموجب قانون - إطار للعمل الاجتماعي؛
- إحداث هيئة استشارية خاصة متعددة الأطراف للعمل الاجتماعي لمواكبة إعداد القانون - الإطار؛
- اتخاذ إجراءات خاصة تتعلق بمهنة العمل الاجتماعي التي تستدعي تقديم الرعاية والمواكبة الخاصة والتي تتطوي على مخاطر بالنسبة للأشخاص الذين تتم مواكبتهم.

2.3.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن رأياً حول « مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات»، وتقريراً حول « القضاء على العنف ضد الفتيات والنساء: استعجال وطني ».

رأي حول « مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات »

يهدف رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروع القانون رقم 72.18 المتعلق ب«منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات»، الذي تم إعداده في إطار إحالة ذاتية، إلى دراسة هذا المشروع والوقوف على مدى مساهمته في منظومة الدعم الاجتماعي وفي تعزيز حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وخلال دورتها الاستثنائية، المنعقدة بتاريخ 16 يونيو 2020، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على هذا الرأي.

ويشير رأي المجلس إلى أنه من الناحية المعيارية، يحترم مشروع القانون 72.18 الحقوق المضمونة دستوريا، ولكنه قد ينطوي على بعض المخاطر في ما يتعلق بحق التصرف والحق في حماية الحياة الخاصة. غير أنه أغفل بعض الفئات من السكان كالقاصرين دون سكن قار، ولم يسن تدابير تراعي وضعية الأسر التي لا يمكنها الإدلاء بما يثبت محل سكنها وكذا الأسر التي قد لا تصل أو لا تستطيع الوصول إلى المعلومة المتعلقة بوجود برنامج للدعم الاجتماعي.

إن إحداث سجل اجتماعي موحد ووكالة وطنية للسجلات، يبدو مبادرة وجيهة ومبررة، على اعتبار أنه يشكل وسيلة لمعالجة الاختلالات السالفة الذكر. كما أن إحداث السجل الوطني للسكان ليس شرطاً مسبقاً لإحداث السجل الاجتماعي الموحد، لكن من شأنه أن يساهم في تيسير وتبسيط عملية التقييد في السجل الاجتماعي الموحد.

ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه يتعين:

1. تعزيز مضامين مشروع القانون، من خلال:

- إدراجه في صلب رؤية استراتيجية للحكومة في مجال الحماية الاجتماعية، والتي ينبغي أن تمكن من تحديد: عدد البرامج الاجتماعية التي يتعين تنفيذها، والأهداف، والخيارات المعتمدة في كفاءات الاستهداف، والمعايير والعتبات المتعلقة بأهلية الاستفادة من البرامج الاجتماعية، والمعطيات الاجتماعية «غير الحساسة» التي سيتم تجميعها، ونظام أو أنظمة تقييد الأسر التي ينبغي اعتمادها؛
- توسيع نطاق التشاور والتنسيق مع مجموع الفاعلين المعنيين.

2. تجويد مشروع القانون، من حيث:

- تغيير عنوان مشروع القانون ليحمل العنوان التالي «القانون رقم 72.18 المتعلق بإحداث السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان والوكالة الوطنية للسجلات».
- تضمينه ديباجة تُقدم الرؤية الاستراتيجية لبلادنا في مجال الحماية الاجتماعية، وتُدرج مشروع القانون ضمن منظومة الحماية الاجتماعية، وتحدد بشكل أوضح الغرض من مشروع القانون وتحيل إلى الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور.
- تقديم تعاريف دقيقة لمفاهيم «الأسرة» و«المقيم» و«المصرح».

- تحسين حكامه منظومة السجلات والتقييد مع العمل، في إطار إجراءات المواكبة، على إرساء تدبير تحليلي وتنظيمي لكل سجل داخل الوكالة على حدة، ما يفتح المجال أمام إمكانية الفصل بين السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد إذا تبينت ضرورة ذلك مستقبلاً.

3. تعزيز السجل الاجتماعي الموحد. في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- التقليل من مخاطر الإقصاء من خلال دراسة إمكانية إحداث مصلحة للوصاية الاجتماعية، يمكن أن تكون تابعة للجماعات الترابية، تعمل على إدماج الأشخاص في «وضعية الشارع».
- تعزيز حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- تفادي الحرمان المحتمل لأحد أو كل أفراد الأسرة من الدعم الاجتماعي الممنوح.

4. إحداث السجل الوطني للسكان، على أن يتم منح المعرف المدني والاجتماعي الرقمي استناداً إلى البيانات التي يتطلبها تكوين ملف الحصول على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية. في هذا الصدد، يوصي المجلس بحذف الإحالة إلى النص التنظيمي من أجل تتميم لأئحة المعطيات التي يتضمنها السجل الوطني للسكان المنصوص عليها في المادة 6، والتصحيح على أن أي تغيير يجب أن يتم من خلال تعديل هذه المادة بموجب القانون.

5. فتح نقاش وطني تعددي حول التوجه الذي يتعين على السلطات العمومية اعتماده في مجال تدبير الهوية الرقمية، وذلك بالنظر إلى الطابع الخاص الذي ستكتسيه المعطيات البيومترية في مختلف النصوص القانونية التي سيتم اعتمادها مستقبلاً وكذا اعتباراً لأهمية بلورة اختيار واضح بشأن هندسة المعرفات.

« القضاء على العنف ضد الفتيات والنساء: استعجال وطني »

خلال دورتها العادية السادسة عشرة بعد المائة المنعقدة في 26 نونبر 2020، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على هذا التقرير.

ويعد العنف ضد الفتيات والنساء ظاهرة متفشية على نطاق واسع. فحسب البحث الأخير الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، تعرضت 7.6 مليون امرأة من أصل 13.4 مليون من النساء المتراوحة أعمارهن بين 15 و74 سنة، في 2019، لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف أي ما يمثل نسبة 57 في المائة من النساء.

ويؤكد التقرير على أن الجهود المختلفة المبذولة لمواجهة العنف ضد المرأة تجد صعوبات في تحقيق النتائج المرجوة نظراً لعدة عوامل تتعلق على وجه الخصوص بمدى اعتبار محاربة العنف ضد الفتيات والنساء أولوية واضحة في السياسات العمومية، ومدى ملاءمة الإطار القانوني للمعايير الدستورية والدولية، وكذا فعالية الإطار المؤسسي، ومدى ملاءمة آلية التحسيس وحجم الأفكار النمطية وإمكانية الولوج إلى العدالة، وكيفية ضمان حماية خاصة للضحايا من الفئات الأكثر هشاشة (لا سيما الأشخاص في وضعية إعاقة).

وقد تم اقتراح ستة إجراءات من أجل إرساء منظومة حماية مدمجة للفتيات والنساء ضحايا العنف، وهي كالتالي:

1. جعل موضوع محاربة العنف ضد النساء والفتيات والنهوض بالمساواة قضية ذات أولوية على الصعيد الوطني؛

2. وضع إطار معياري ملائم مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها؛

3. تدارك النواقص والثغرات التي تم الوقوف عليها أثناء تطبيق القانون رقم 103.13؛

4. وضع سياسة وقائية شاملة ضد العنف المرتكب في حق الفتيات والنساء؛

5. تذليل مختلف الصعوبات التي تحول دون إعمال حق النساء في الولوج إلى العدالة، وإحداث آلية عملية مندمجة وذات بعد ترابي لحماية الفتيات والنساء ضحايا العنف؛

6. اعتماد تدابير ملائمة تتيح مراعاة الأوضاع الخاصة التي تعيشها الفئات الأكثر هشاشة، لا سيما الفتيات والنساء في وضعية إعاقة والمهاجرات في وضعية غير نظامية.

من هذا المنطلق، يقترح المجلس 10 مداخل لتحسين تدخلات السلطات العمومية في حالة الطوارئ الصحية والحالات الاستثنائية، منها تحسين منظومة المعلومات في هذا المجال وإدماج موضوع العنف ضد النساء في مخططات الدعم والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

4.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، التي يترأسها السيد عبد الرحيم كسييري، ومقررها السيد خليل بنسامي، ما مجموعه 64 اجتماعاً برسم سنة 2020، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 56 في المائة.

1.4.3.2. الإحالات

لم يتلق المجلس خلال سنة 2020 أي إحالة تتدرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة.

2.4.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة رأياً حول «تسريع الانتقال الطاقوي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر».

« تسريع الانتقال الطاقوي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر »

خلال دورتها الاستثنائية المنعقدة في 16 يونيو 2020، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على هذا الرأي.

إن الرؤية الملكية السامية الرامية إلى تعزيز موقع المغرب ضمن مصاف البلدان الرائدة في مجال الانتقال الطاقوي على الصعيد العالمي، والتي أفضت إلى اعتماد الاستراتيجية الطاقوية الشمسية والريحية على الصعيد الوطني في 2009، وضعت بلادنا على مسار جديد قادر على تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية هامة. وفي هذا الإطار، رسخ مؤتمر الكوب 22 الذي نظم في مراكش سنة 2016 موقع الريادة الذي تحتله بلادنا في هذا المجال.

كما أن الخبرة التي اكتسبها الفاعلون الوطنيون منذ انطلاق الاستراتيجية الطاقية الوطنية في 2009 وكذا التطور التكنولوجي الذي أحدث قطائع أساسية خلال الأربع سنوات الماضية، كلها عوامل ساهمت في بلورة وضعية جديدة. وهكذا أضحت أسعار الطاقات المتجددة أكثر تنافسية حيث استقر آخر طلب عروض للطاقة الريحية لسنة 2015 في المغرب، على سعر 0.30 درهم للكيلوواط ساعة بينما بلغ آخر طلب عروض في مجال الطاقة الكهروضوئية في منطقة الشرق الأوسط سعرا يعادل 0.13 درهم للكيلوواط ساعة، في إطار شروط مماثلة لتلك المعمول بها في بلادنا.

وهي أرقام لم تكن متوقعة من قبل، وتفضي إلى إحداث تغييرات عميقة في النماذج الطاقية، كما تدعو إلى تسريع تجسيد الرؤية الملكية السامية. في هذا الصدد، توصي باعتماد مقاربة متجددة في تنزيل الاستراتيجية الطاقية الوطنية. وبذلك، تصبح الطاقة محفزا حقيقيا لإقلاع أخضر جديد في المغرب.

وتعد إمكاناتنا الطاقية من الطاقات المتجددة التي أصبحت أكثر تنافسية، من الأهمية بمكان، حيث تمثل تقريبا قدرة إنتاج الغاز والنفط في فنزويلا ونيجيريا. وسيمكن استغلال هذا المخزون من تقليص معدل التبعية الطاقية بشكل كبير، وتحسين القدرة الشرائية للمواطن/ة وتحقيق تنافسية الصناعات والحسابات العمومية بل وتعزيز موقع بلادنا على الصعيد الدولي.

ومن المفترض أن يسمح هذا التوجه للمغرب بتزويد أوروبا بالطاقة الخضراء عبر الكهرباء والهيدروجين. كما تفتح الالتزامات الأوروبية الجديدة آفاقا واعدة في هذا المجال، وهي تهدف إلى الوصول إلى الحياد المناخي الشامل بحلول عام 2050 والتي تجسدت في الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي. وقد صنفت دراسة ألمانية مؤخرا المغرب كواحد من بين أفضل خمس بلدان في العالم في مجال تطوير هذا النوع من الشراكات الطاقية.

وارتكازا على هذه الدواعي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول موضوع الانتقال الطاقى. وفي هذا الصدد، اعتمد المجلس مقاربة استشرافية لوضع سيناريوهات لسنوات 2030 و2040 و2050 من أجل بحث الخيارات الاستراتيجية التي يمكن اعتمادها منذ اليوم.

كما استعان المجلس بخبراء دوليين في القطاع وعقد 63 جلسة إنصات مع خبراء في المجال ومع الأطراف المعنية من بينها قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية ووطنية، على غرار وكالة «مازن»، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ومعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، والمكتب الشريف للفوسفات، وكذا الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

لقد خلصت مداورات المجلس إلى توافق كبير، على مستوى مكوناته التي تمثل المنظمات المهنية والنقابات والمجتمع المدني، حول ضرورة بلورة استراتيجية متجددة للانتقال الطاقى ببلادنا تعود بالنفع على المواطنين والمواطنات.

أما المنافع المحتملة فستكون جد هامة، حيث ستخفض نسبة التبعية الطاقية من 88 في المائة اليوم، إلى 35 في المائة بحلول 2040 وإلى أقل من 17 في المائة بحلول 2050. وموازة مع ذلك، سينخفض السعر المتوسط للكهرباء من 0,79 درهم للكيلوواط ساعة حاليا، إلى 0,61 درهم للكيلوواط ساعة في 2040 و0,48 درهم للكيلوواط ساعة في 2050.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، تُظهر النمذجة الاستشرافية ضرورة الشروع في تنزيل استراتيجية تأخذ في الاعتبار التحول الطاقى في مجمله، فضلا عن الكهرباء والاستعمالات الكلاسيكية. لذا يتعين:

- تخصيص القدرات الكهربائية بشكل شبه حصري مستقبلا، للموارد المتجددة والتخزين (محطات نقل الطاقة عبر الضخ (STEP)، البطاريات، والتكنولوجيات التي هي قيد التطور)؛
 - تميم الإنتاج الكهربائي اللامركزي على مستوى المنازل والصناعات والجماعات والمشاريع الفلاحية والتعاونيات...إلخ؛
 - التحويل التدريجي للتقل الذي يمثل 40 في المائة من إجمالي الاستهلاك الطاقوي الحالي من أجل تميم اللجوء إلى النقل المشترك المستدام والسيارات الكهربائية؛
 - تنزيل سياسة متناسقة للنجاعة الطاقوية؛
 - الاستثمار في تحلية المياه بواسطة الطاقات المتجددة التي تشهد كلفتها انخفاضا من أجل التعاطي مع إشكالية الإجهاد المائي؛
 - مواكبة ثورة الهيدروجين (Power-to-X) حيث تعتبر المميزات التنافسية للمغرب كبيرة.
- ولتحقيق هذه الأهداف، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتماد المبادئ الآتية من أجل تنزيل هذه الاستراتيجية المتجددة:

- تدأرسها بشكل شمولي من أجل الاستفادة من أشكال التآزر بين المبادرات المذكورة آنفا؛
 - مواكبتها بإصلاح شامل للإطار القانوني والحكامة من أجل التكيف مع التطورات التي يشهدها القطاع وإعادة تشكيل السياسات العمومية التي تؤثر على الطاقة من خلال التعاطي بطريقة منسقة ومتكاملة مع مجموع السياسات ذات الصلة التي تمت بلورتها وتنفيذها بشكل قطاعي منعزل؛
 - إعطاء حيز أكبر للمبادرة الخاصة على جميع المستويات مع ضمان تأمين التزود الشامل؛
 - الاعتماد على انخراط مواطن موسع بإشراك المواطنين والمواطنات والمجالات الترابية لربط الانتقال الطاقوي برهانات التنمية المحلية.
- وبالنسبة للنقطة الأخيرة، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوضع ميثاق للانتقال الطاقوي، تماشيا مع الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للطاقة سنة 2009.
- وعلى الصعيد القاري، يوصي المجلس بضرورة توجه المغرب نحو ورش كهربية إفريقيا، وكذا إنشاء بنيات تحتية لتبادل الكهرباء النظيفة مع منطقة غرب إفريقيا، على الخصوص.
- أما على الصعيد الدولي، فإن المغرب يمتلك مؤهلات تمكنه من الارتقاء إلى مصاف البلدان الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر الجديد ولا سيما قطاع الهيدروجين. وهو ما سيتجسد من خلال إرساء شراكة جديدة في المجال الطاقوي بين المغرب وأوروبا، تشمل أبعاد نقل التكنولوجيا والبحث والتطوير والتنمية الصناعية.

5.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام، التي يرأسها السيد أمين منير العلوي ومقرها السيد محمد بنقدور، 50 اجتماعا بمعدل مشاركة بلغ 62 في المائة في المتوسط.

1.5.3.2 الإحالات

لم يتلق المجلس سنة 2020 أي إحالات تدخل ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام.

2.5.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام رأياً يحمل عنوان «من أجل سياسة للابتكار تُحرر الطاقات في خدمة نموذج صناعي جديد».

«من أجل سياسة للابتكار تُحرر الطاقات في خدمة نموذج صناعي جديد»

تمت المصادقة على هذا التقرير بالإجماع من طرف الجمعية العامة للمجلس في دورتها الحادية عشرة بعد المائة المنعقدة في 30 يونيو 2020.

ويشير التقرير إلى أنه علاوة على آثارها الاجتماعية والاقتصادية، فإن الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 قد وضعت على المحك قدرات الابتكار والصمود المواطن والصحي والصناعي في مختلف البلدان.

وعلى الصعيد الوطني، كشفت الأزمة عن وجود إمكانات لتحقيق مسار صناعي قائم على الابتكار التكنولوجي. ومع ذلك، ينبغي بذل جهود لا يُستهان بها من أجل الانخراط بقوة في هذه الدينامية حتى يتمكن الاقتصاد المغربي، الذي لا يزال يعتمد على المواد الخام أو المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي الضعيف، من توليد المزيد من القيمة المضافة الوطنية ومناصب الشغل المؤهلة.

ويرى المجلس أن القدرة على الابتكار لبلد ما تتطلب اليوم وجود منظومات بيئية ومسارات جماعية ينبغي أن يتعاون على خلقها العديد من الفاعلين العموميين والخواص الوطنيين والإقليميين، وكذا الجامعات والمقاولات لتضطلع بدورها على أكمل وجه.

وعلى المستوى الاستراتيجي، يتعين تعزيز تطوير بيئة مؤسسية وقانونية ومالية قادرة على دعم الابتكار والرفع من تأثيره. في هذا الصدد، يوصى المجلس بما يلي:

- إحداث هيئة للحكامة الاستراتيجية، يُتَظَر منها أن تُحدِّد استراتيجيات وطنية للابتكار، وتخصّص تمويلاً عمومياً لهذا الغرض، علاوة على البحث عن تمويلات عمومية أو خاصة من مختلف الجهات المانحة وطنياً أو دولياً.

- على مستوى كل استراتيجية قطاعية، تحديد محور البحث والتطوير والابتكار.

- على مستوى المنظومة التربوية، النهوض ببيداغوجيا ملائمة للابتكار مع إدراج مضامين ملائمة في هذا الصدد.

على الصعيد الإجرائي، يوصى المجلس بما يلي:

- يدعو المجلس إلى توفير بيئة حقيقية للمُقاولات المغربية الناشئة تسمح لها بالتطور، وبأن تصبح مقولة مدرة للربح، ولا سيما بوضع إطار قانوني يأخذ في الاعتبار خصوصيات هذا النوع من المقاولات، وباستعمال الصفقات العمومية كرافعة للتنمية، ووضع إطار ضريبي على شكل قروض للبحث والابتكار، والرفع الملموس من التمويلات المخصصة للمقاولات الناشئة والمقاولات المبتكرة.

- إعادة التفكير في اعتماد إطار مَبَسَّط وواقعي ينظّم هذه العلاقة، يكون الهدفُ الرَّئِيسِيُّ منه هو تطوير علاقة رابح-رابح تستفيد منها كل الأطراف وأن يتمّ التّصنيف في هذا التّعاقد على العناصر المتعلقة بالملكية الفكرية وإعداد ووضع مسطرة تسمّح بحركيّة العاملين بين الجامعة والمقاول وأخيراً السّماح للمقاولات، التي ترغب في القيام بذلك، بتمويل منّح للدكتوراه.
- العمل على إصلاح شامل للإطار الإداري للجامعة العموميّة وإعطاؤها الاستقلالية الفعلية التي تحفز على البحث والابتكار. لذا يتعين تبسيط مسطرة تدبير الأموال النّاجمة عن عقود البحث والتطوير، قصد تحسين حركية فرق البحث ورفع قيود التّشغيل المرتبطة بالسن والجنسية والتي تعيق توظيف أصحاب المؤهلات المؤكدة.

6.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يرأسها السيد لحسن والحاج، ومقرّرتها السيدة حكيمة الناجي، ما مجموعه 49 اجتماعا بمعدّل مشاركة بلغ في المتوسط 64 في المائة.

طبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي وأحكام النظام الداخلي في مادتيه 74 و75، تم تكليف اللجنة بإعداد التقرير السنوي.

التقرير السنوي برسم سنة 2019

تمّت المصادقة على التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2019 بالإجماع خلال الدورة العادية العادية عشرة بعد المائة (111) للجمعية العامة للمجلس المنعقدة في 30 يونيو 2020.

وطبقاً للقانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يتضمّن التقرير السنوي للمجلس تحليلاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لبلادنا برسم سنة 2019.

وفضلاً عن جرد حصيلة أنشطة المجلس خلال سنة 2019، فإن التقرير يرصد بالتحليل العديد من الأحداث والمنجزات. فقد واصل المغرب مسلسل تنفيذ المشاريع الكبرى المهيكلة، سيما في مجال النهوض بالتشغيل، وذلك على إثر دعوة صاحب الجلالة بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية في أكتوبر من نفس السنة إلى وضع برنامج خاصّ بدعم الخريجين الشباب، وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي (برنامج انطلاقة).

على الصعيد الاقتصادي، سجّلت سنة 2019 إحراز تقدّم ملحوظ، لاسيما في قطاع البنيات التحتية ومناخ الأعمال ودعم المبادرة المقاولاتية.

فعلى صعيد قطاع اللوجستيك والنقل، تمكن المغرب من التموّج كأكبر قدرة مينائية من حيث معالجة الحاويات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك بفضل تشغيل المحطة الأولى لميناء طنجة المتوسط الجديد. وهو ما يمثل تقدماً استراتيجياً للمملكة بالمنطقة.

وعلى مستوى تعزيز المناخ التشريعي والتنظيمي للأعمال، دخلت العديد من الإصلاحات حيز التنفيذ كما جرت المصادقة على عدة قوانين في 2019. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمصادقة على مشاريع القوانين المتعلقة بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وكذا الإدارة الرقمية (قيد المصادقة).

غير أنه على الرغم مما تحقق من تقدم على الصعيد الاقتصادي، لا تزال النتائج والآثار المحققة، على مستوى النمو والاستثمار الخاص وخلق فرص الشغل، دون الأنتظارات المنشودة. فقد اتسمت سنة 2019 بضعف النمو الاقتصادي، حيث لم يتجاوز 2.2 في المائة، أي أقل من المعدل المتوسط المسجل على مدى السنوات الثماني الأخيرة الذي يبلغ 3.2 في المائة. وبفعل هذا التراجع للسنة الثانية على التوالي، لم ترتفع حصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة الثابتة سوى بنسبة 1.2 في المائة في سنة 2019.

وعلاوة على أوجه القصور البنيوية التي غالباً ما ترد في مختلف عمليات التشخيص، فإن ضعف أداء النمو في 2019 يمكن أن يعزى كذلك إلى العوامل المتعلقة بالظرفية التي عرفتها السنة، ويتعلق الأمر بتباطؤ الطلب الخارجي، وانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضعف تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فضلاً عن الآثار الناجمة عن ضعف الموسم الفلاحي على الإنتاج، وعلى طلب ساكنة المناطق القروية.

وعلى مستوى خلق فرص الشغل، تم تسجيل انخفاض طفيف في معدل البطالة، من 9.5 في المائة إلى 9.2 في المائة سنة 2019، وهو انخفاض يظل مرتبطاً بالمنحى التنازلي في نسبة النشاط. وتظل البطالة طويلة الأمد هي السائدة بشكل رئيسي (أكثر من ثلثي العاطلين عن العمل)، ولا تزال تهم نفس الفئات (النساء وحاملو الشهادات والشباب). وعلاوة على ذلك، يغلب على بنية سوق الشغل بالمغرب العمل الذي لا يتطلب مؤهلات، وكذا الهشاشة وضعف الحماية بالنسبة لفئة عريضة من العاملين.

عموماً، تظهر التطورات التي شهدتها سنة 2019 أنه رغم الجهود المهمة التي بذلها المغرب، فيتعين التركيز على معالجة جملة من أوجه القصور:

■ إكراهات بنيوية تُحد من وقّع السياسات الماكرو اقتصادية على إنعاش النشاط الاقتصادي:

- أولاً الحجم المتناقص للحيز المالي بفعل ضغط المديونية وضيق الوعاء الضريبي، الذي يساهم في تقليص هوامش التدخل المتاحة للسياسة المالية، والحد من آثارها في مجال إنعاش النشاط الاقتصادي؛

- أما الإكراه الثاني، فيتعلق بإنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية. وتبرز الوقائع النمطية لتطور الاقتصاد المغربي، ما بين 2009 و2019، أنه إذا كان من الضروري وجود توجه تيسيري للسياسة النقدية، في سياق ظرفية صعبة، فإنه يظل مع ذلك غير كاف لضمان تحقيق انتعاش حقيقي للاقتصاد، في غياب إجراءات موازية على مستوى السياسات الاقتصادية الأخرى.

- مستوى سياسة الصرف، بحيث أنه إذا كان من المفترض نظرياً أن يؤدي اعتماد سعر الصرف المرن إلى تعزيز تنافسية الصادرات، عن طريق تخفيض قيمة العملة في حالة حدوث صدمات سلبية، فإن هذا الأثر، مع ذلك، يمكن أن تعوقه بصفة خاصة التبعية الكبيرة للعديد من القطاعات المُصدرة لواردات المنتجات نصف المصنعة، والمدخلات و سلع التجهيز.

■ التحسن الملموس في تصنيف المغرب في «ممارسة الأعمال» (doing business)، خلال السنتين الماضيتين، لا ينسجم مع التصورات التي تحملها المقاولات عن مناخ الأعمال على أرض الواقع: إن تصنيف ممارسة الأعمال يشكل بالأحرى تقييماً من الناحية القانونية يرتكز على آراء الخبراء ويستند إلى التقدم المحرز على صعيد النصوص القانونية والمستجدات التنظيمية. إن مراعاة أوجه القصور التي يعاني منها مناخ الأعمال، سيكون أيضاً عنصراً حاسماً في نجاح برنامج «انطلاقة». والواقع أن نجاحه سيعتمد على الجهود التي ستبذل بكيفية موازية، قصد التخفيف من العوامل التي تهدد بقاء المقاولات الصغيرة، خارج البعد المتعلق بالتمويل.

■ تؤدي التقلبات المتزايدة وعدم وضوح الرؤية إلى إضعاف الثقة وتنامي الانتظارية، مما يعوق الاستثمار والنمو والمبادرة المقاولاتية، كما أنها لا تشجع المقاولين الجدد المحتملين على الاستثمار.

أما بالنسبة للمحور الاجتماعي، فإن سنة 2019 لم تشهد على العموم تسجيل تقدم كبير على مستوى معالجة الإشكاليات الاجتماعية الكبرى بالمغرب. فعلى صعيد قطاع التربية والتعليم، اتسمت هذه السنة أساسا بالمصادقة على القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بعدما أثار بعض مضامينه نقاشات سياسية وثقافية بين الفاعلين المعنيين، لا سيما بشأن لغة التدريس. كما أن سنة 2019 لم تسجل إحراز تقدم ملموس على مستوى تكوين المدرسين والهدر والانقطاع المدرسيين، والحال أنهما يمثلان إشكاليتين أساسيتين يعاني منهما القطاع وتؤثران سلبا على جودة التعليم.

ودائما في إطار الإصلاحات التي جرت مباشرتها سنة 2019، فقد شهد قطاع التكوين المهني إطلاق مخطط إصلاح يرتكز أساسا على إحداث مدن المهن والكفاءات. لكن، لا بد من التساؤل أيضا عن قدرة خارطة الطريق التي تم إطلاقها سنة 2019 على ضمان جودة التكوين المهني بما يسمح بتحسين قابلية التشغيل لجميع المتدربين الذين يتابعون تكوينهم في مؤسسات التكوين المهني، وليس فقط المتدربين بمدن المهن والكفاءات.

وبخصوص مجال الصحة، لا تزال هناك نقائص ومواطن قصور مهمة تلقي بظلالها على المنظومة الصحية الوطنية، وهي تهم أساسا مسألة التأطير الطبي وتوزيع بنيات الرعاية الصحية والأجهزة الطبية على مجموع التراب الوطني. وبالنسبة للتغطية الصحية، عرفت سنة 2019 زيادة مهمة في عدد الأشخاص المسجلين في نظام المساعدة الطبية (2.2 مليون مستفيد جديد). ويمكن أن تعزى هذه الزيادة، والتي تعد الأعلى من نوعها منذ إطلاق النظام سنة 2012، إلى كون التوفر على بطاقة «راميد» أصبح من بين شروط الاستفادة من بعض برامج المساعدة الاجتماعية للأسر.

وفي ما يتعلق بمحاربة العنف ضد المرأة، فقد كشفت النتائج الأولية للبحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء التي جرى نشرها سنة 2019، عن انتشار مقلق لهذه الظاهرة. وأبرز تحليل التمثلات الاجتماعية لهذه الظاهرة وجود نوع من المقبولية للعنف في حق المرأة، في صفوف الرجال والنساء على حد سواء.

ومن العوامل التي تفاقم خطر تعرض النساء للعنف، نجد تزويج الطفلات، وهو الموضوع الذي كان خلال سنة 2019 محط نقاش من لدن الفاعلين المؤسسيين وجمعيات الدفاع عن حقوق الطفل، على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتشهد هذه الظاهرة التي تعد انتهاكا لحقوق الأطفال، ارتفاعا منذ بضع سنوات. فبالإضافة إلى الضرر الثابت الذي يلحق بالأطفال الذين يتم تزويجهم وارتفاع خطر وقوعهم في الهشاشة والتبعية الاقتصادية وتعرضهم للعنف الجسدي والنفسي، فإن الاستمرار في السماح بتزويج الأطفال، من خلال الاستثناءات التي نصت عليها مدونة الأسرة المعتمدة في 2004، لا يتلاءم مع مقتضيات دستور المملكة ولا مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

ودائما بخصوص الأشخاص في وضعية هشاشة، سجلت سنة 2019 تقدما محتمشا في تنفيذ مقتضيات القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الشروع في عملية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الوظيفة العمومية، وفق نظام الحصص (الكوتا) وهي النسبة المئوية من مناصب الشغل العمومية المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة والتي حددت في 7 في المائة. غير أنه بالنسبة لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص، فإن الإطار التعاقد الذي جرى النص عليه لمكافحة التمييز في الولوج للعمل في حق هذه الفئة، لم ير النور بعد.

أما بالنسبة لمكافحة الجريمة، فقد قامت المصالح المختصة بتقديم 644.000 شخص أمام العدالة، بزيادة قدرها 11.7 في المائة مقارنة مع السنة الفارطة. وهي زيادة تطرح السؤال حول السياسة السجنية المُتلى التي يجب اعتمادها من أجل مكافحة حالات العود، لا سيما في وقت باتت تطرح فيه جدوى الاقتصار على الإيداع بالمؤسسات السجنية كآلية وحيدة للعقاب.

وبخصوص موضوع الهجرة، وبصلة بالسياسة الوطنية للهجرة واللجوء، التي تم إطلاقها سنة 2013، تجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى التأخر المسجل على مستوى اعتماد مشروع القانون رقم 66.17 المتعلق باللجوء وشروط منحه.

وفي ما يتعلق بالحوار الاجتماعي، تميزت سنة 2019 بتوقيع اتفاق 25 أبريل بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين. وقد جاء هذا الاتفاق بعد مرور العديد من السنوات لم يتمكن خلالها هؤلاء الشركاء من التوصل إلى اتفاق بشأن المطالب النقابية. ومن بين البنود التي نص عليها هذا الاتفاق، اعتماد تدابير لمأسسة الحوار الاجتماعي من خلال إحداث آليات للتشاور، منها اللجنة العليا للتشاور.

دائما على صعيد التعبئة الاجتماعية، تميز المناخ الاجتماعي لسنة 2019 بانخفاض الإضرابات في المقاولات الخاصة بنسبة 63.6 في المائة، مقارنة بسنة 2018. ويظل السبب الرئيسي للإضرابات انتهاك الحقوق الأساسية للأجراء. كما شهدت هذه السنة أيضا حركات احتجاجية ذات مطالب قطاعية لا سيما في القطاع العام على غرار احتجاجات الأساتذة المتعاقدين التابعين للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، في العديد من مدن المملكة من أجل إدماج جميع الأساتذة «المتعاقدين» في الوظيفة العمومية مع إلحاقهم المباشر بأسلاك القطاع الحكومي الوصي. كما عرف قطاع الصحة تعبئة الأطباء وطلبة الطب في القطاع العمومي والذين طالبوا بتحسين تكوين طلبة الطب وتحسين ظروف العمل في المستشفيات، وكذا تطوير تجهيزات قطاع الصحة العمومية.

في ما يتعلق بالجانب البيئي، تميزت سنة 2019 بعقد المؤتمر الخامس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 25) الذي استضافته العاصمة الإسبانية مدريد من 2 إلى 15 دجنبر 2019. وجاءت هذه الدورة دون الآمال المرتجاة في تحقيق الأهداف المسطرة، كما اتسمت بتأجيل جملة من القرارات المهمة.

وعلى الصعيد الوطني، أعد القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة في مارس 2019، مخططا وطنيا للمناخ يوضح بالتفصيل الأهداف من حيث التكيف المناخي والتخفيف من آثار التغيرات المناخية، إضافة إلى التمويل اللازم لتنفيذ هذه الأهداف. غير أنه لم يتم خلال هذه السنة اعتماد خارطة الطريق الخاصة بهذا المخطط من لدن مجلس الحكومة. وعلاوة على ذلك، لا تزال السياسة المناخية الوطنية تعاني من أوجه قصور تبطئ وتيرة تنفيذها. لذا، يتعين العمل على الرفع من مستوى التنسيق، بالنظر للطابع العرضاني للمساهمة المحددة وطنيا وتعدد الفاعلين المعنيين، وكذا تحسين الولوج إلى التمويل الدولي للمناخ.

وعلى الصعيد الطاقوي، واصل المغرب تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة التي من شأنها الرفع من مساهمة المصادر المتجددة في القدرة الكهربائية المركبة إلى 36.7 في المائة، في متم 2019. كما انتقل المغرب من وضع المستورد الصافي إلى المُصدِّر الصافي للكهرباء.

وعلى الرغم من التوجه القائم بشأن الرفع من نسبة الطاقات النظيفة في مزيج الطاقة الكهربائية، تظل نسبة التبعية الطاقية مرتفعة حيث تصل إلى 91 في المائة، مما يؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري المغربي. وتظل الهيدروكربونات الأحفورية تمثل 70 في المائة من الاستهلاك الوطني من الطاقة الأولية.

ومن جهة أخرى، تَوَاصَلَ خلال سنة 2019 الإعداد لتنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030. وفي هذا الصدد، تحقق تقدم ملموس، لاسيما من خلال نشر المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في الجريدة الرسمية، واعتماد 19 مخططا قطاعيا للتنمية المستدامة، وإعداد خطة خاصة بكل وزارة خلال الفترة 2019-2021 في أفق بلورة ميثاق مثالية الإدارة.

وبالنسبة لإشكالية الموارد المائية، تميزت سنة 2019 بإعداد مشروع المخطط الوطني للماء، على إثر صدور القانون رقم 13.15 المتعلق بالماء. وتصل الكلفة المالية لهذا المشروع الطموح، الذي يهدف إلى تحسين إمدادات المياه ومكافحة ندرة المياه والاستجابة للطلب المتزايد على الماء، إلى حوالي 383 مليار درهم على مدى الثلاثين سنة القادمة.

وتم هذه السنة تخصيص الشق الثاني من القسم الأول للتقرير، الذي يتناول عادة نقاط اليقظة، لأزمة كوفيد-19، وذلك بالنظر إلى الطابع الاستثنائي بكل المقاييس للطرفية التي أسفرت عنها الجائحة سواء على الصعيد العالمي أو بالنسبة للمغرب. إذ أرغمت أزمة كوفيد-19 معظم الحكومات في جميع أنحاء العالم على فرض حجر صحي شامل على الساكنة. وهكذا، تحوّلت الأزمة الصحية إلى أزمة متعددة الأشكال: اقتصادية واجتماعية ونفسية ومجتمعية.

وفي المغرب، تفاعلت السلطات العمومية بشكل سريع مع الأزمة الصحية، حيث حرصت على الحفاظ على صحة المواطنين والمواطنات من خلال فرض حالة الطوارئ الصحية وحجر صحي شامل وصارم، وإحداث صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) ولجنة اليقظة الاقتصادية. وقد مكن صندوق تدبير الجائحة من ترسيخ روح التضامن بين المغاربة وتقليص حجم الخسائر المرتبطة بالفقدان المؤقت للشغل والدخل. كما ينبغي الإشادة بمبادرات منظومة الإنتاج الوطنية المرتبطة بشكل مباشر بالأزمة (إنتاج الكمادات والمعقمات وأجهزة التنفس الاصطناعي وغير ذلك)، دون أن نغفل أن هذه الطرفية كشفت ما يتمتع به الباحثون والمقاولون الشباب من قدرة على الابتكار. ولا شك أن هذه الأزمة الصحية تشكل مرحلة ستطبع تاريخ المغرب والعالم خلال السنوات المقبلة، إن لم نقل بشكل دائم.

لقد أثرت الأزمة على الاقتصاد والمجتمع المغربي ككل بشكل كبير. فعلى الصعيد الاقتصادي، تتجلى خصوصية الأزمة الصحية لكوفيد-19 في تداعياتها التي تتعلق على حد سواء بالعرض والطلب. حيث تشير التوقعات إلى انكماش قوي للنتائج الداخلي الإجمالي برسم 2020، قد تبلغ نسبته حسب المندوبية السامية للتخطيط حوالي 5.8 في المائة. وتباينت التداعيات الاقتصادية للأزمة من قطاع لآخر حيث اضطرت العديد من المقاولات للإغلاق النهائي أو المؤقت. وبرسم شهر أبريل، صرحت قرابة 61 في المائة من المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بأنها تأثرت بأزمة كوفيد-19.

كما أن الأزمة الصحية فاقمت من الهشاشة الاقتصادية، لا سيما التوازنات الخارجية الهشة التي ترتبط بشكل كبير بعائدات القطاع السياحي، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، والقرارات الاستراتيجية لكبار المستثمرين المستقرين بالمغرب (قطاع السيارات) وكذا كبار الفاعلين في دينامية الطلب الخارجي الذين ترتب بهم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية في بعض القطاعات كالنسيج والألبسة. كما أن محدودية هوامش التدخل على مستوى الميزانية شكلت أحد عوامل الهشاشة التي زادت حدتها خلال الأزمة الحالية. وهو ما دفع المغرب إلى رفع سقف التمويلات الخارجية واللجوء إلى الاقتراض من الخارج.

أما في ما يتعلق بالتداعيات الاجتماعية، فقد اتسمت بحدتها على غرار حجم الصدمة الناجمة عن الجائحة، حيث صرح قرابة 950.000 أجير في القطاع المنظم عند متم أبريل بأنهم توقفوا مؤقتاً عن العمل. كما تضرر بشكل أكبر من الأزمة الأشخاص الذين يزاولون الأنشطة الأكثر هشاشة، سيما العاملون في القطاع غير المنظم والذين عانوا من فقدان الدخل إضافة إلى مواجهة بعض الأسر لصعوبات في الاستفادة من المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة، وذلك رغم الجهود المبذولة من لدن السلطات المعنية في هذا المجال.

من ناحية أخرى، فإن تقييد التنقل بين المدن والمخاوف من انتقال العدوى في حال الخروج من المنزل، كلها عوامل أدت إلى انقطاع المواطنين والمواطنات عن المراقبة الطبية والعلاج. كما سلط الحجر الصحي الضوء على أوجه التباين في مجالات الولوج إلى التعليم والدراسة عن بعد، والتي فاقمت من التفاوتات والفوارق بين التلاميذ المنحدرين من أوساط اجتماعية وثقافية مختلفة، وأبرزت أيضاً التفاوتات في الولوج إلى الإنترنت والتجهيزات الرقمية، والتي تعاني منها فئات عريضة من الساكنة الفقيرة.

من جهة أخرى، وفي ما يتعلق بتدبير الأزمة، أبان المغرب عن رد فعل جد إيجابي، من خلال الكشف عن قدرة جيدة على مستوى الاستباق والتواصل. غير أنه بعد التمديد الثاني لفترة الحجر الصحي، وتفاعلاً مع بعض التصريحات الرسمية التي أعطت الانطباع بوجود نقص في وضوح الرؤية، وضعف في التنسيق، ونوع من التردد لدى المسؤولين، بدأ يتكوّن نوع من عدم الرضا لدى المواطن/ة ومختلف الفاعلين الاقتصاديين.

إن حجم الخسائر الناجمة عن أزمة كوفيد-19 أبرزت الطابع الاستعجالي لوضع خطة للإنعاش الاقتصادي. في هذا الصدد، تم بالفعل اتخاذ العديد من تدابير الإنعاش من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية، وباشرت الحكومة مسلسل اعتماد مشروع قانون المالية المعدل. بينما اتخذ بنك المغرب عدداً من القرارات التي تهدف إلى التقليل من كلفة الاقتراض، وإلى تعزيز السيولة على صعيد النظام البنكي، وتخفيف القيود الاحترازية. وبالنظر إلى الخسائر الناجمة عن الأزمة الصحية، تتطلب خطة الإنعاش ميزانية استثنائية في وقت تعتبر فيه خيارات التمويل جد محدودة. وبصرف النظر عن نوع التمويل المختار، فإن استكمال مرحلة الإنعاش سيكون عنصراً أساسياً لاستعادة «الثقة» في التدبير العمومي، التي تراجعت في السنوات الأخيرة.

وموازاة مع ضرورة استئناف النشاط الاقتصادي على المدى القصير، سلطت الأزمة الصحية الضوء على الحاجة الملحة لبدء عملية إعادة هيكلة النموذج الاقتصادي والاجتماعي الوطني من أجل تحقيق مزيد من القدرة على الصمود إزاء الصدمات المستقبلية، وإعادة تموقع بلادنا على الصعيد الاقتصادي الإقليمي والعالمي. وبالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تبرز عدة محاور ذات أولوية في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

فعلى الصعيد الاقتصادي، يتعلق الأمر بما يلي:

- إعادة تشكيل وتحسين الحيّز المالي خلال مرحلة ما بعد الجائحة بعد أن يعرف النشاط الاقتصادي استقراراً ويعود إلى وتيرته لتحقيق القدرة على الاستجابة للأزمات المستقبلية وتعزيز أدوات الاستقرار التلقائية؛
- إحداث صندوق استقرار دائم ضد الصدمات الكبرى؛ يعمل على تجميع المخاطر من أجل تحقيق قدرة أفضل على الصمود للاقتصاد المغربي؛
- النهوض بالصناعات البديلة للواردات وتحسين معدل الإدماج الصناعي للمهن العالمية من أجل تقليص هشاشة الاقتصاد أمام الاضطرابات التي تعرفها سلاسل التوريد الدولية، في الأزمات المستقبلية والتهديدات بترحيل الصناعات وإعادة توطينها. غير أن هذه الحوافز ينبغي أن تكون مشروطة بأداء المقاولات المستفيدة؛

- الدفع بمسلسل مراجعة مختلف الاتفاقيات التجارية التي أبرمها المغرب، بهدف دعم الصناعات الوطنية؛
- تنويع قطاعي لعرض المغرب، مع العمل على الارتقاء بالمنتوج للرفع من درجة صموده أمام الصدمات غير المتكافئة التي يتعرض لها قطاع معين؛
- اعتماد سياسة لتشجيع استهلاك منتجات «صُنِعَ في المغرب» من طرف المُستهلك المغربي، وتوفير حوافز لتشجيع المقاولات الكبرى على التعاون بشكل أكبر مع الموردّين المحليين، وتعميم شرط الأفضلية الوطنية على جميع الطلبات العمومية، على أن يتم وضع دفاتر تحمّلات تتضمن شروطا موضوعية ينبغي احترامها؛
- اغتنام فرصة التغييرات المحتملة في سلاسل القيمة العالمية من خلال استثمار معطى القرب الجغرافي وسلاسل القيمة الإقليمية؛
- تطوير القطاعات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز سيادة البلاد ولا سيما في المجالات المرتبطة بالسيادة الغذائية، والأمن الطاقوي وأيضا السيادة التكنولوجية لضمان انتقال بلادنا من مجرد مُستهلك إلى مُنتج وفاعل في مجال المعرفة.

وفي ما يتعلق بالمجال الاجتماعي، يتعين العمل على:

- تقوية القطاعات الاجتماعية الأساسية وبالخصوص التعليم عن طريق وضع منظومة رقمية للتكوين تكمل وتدعم منظومة التكوين الحضوري، مع العمل على معالجة أوجه التفاوت من حيث التجهيزات الرقمية والولوج إلى الربط بشبكة الأنترنت؛
- تطوير التطبيب عن بُعد والرفع من ميزانية الصحة العمومية وتحسين العرض الصحي بتكوين عدد كاف من الأطر الطبية وتحسين التأطير الطبي، من خلال الرفع من نسبة الأطباء مقارنة بعدد السكان، وإنشاء مركز استشفائي جامعي في كل جهة، وغير ذلك؛
- ضمان إدماج وهيكله القطاع غير المنظم عن طريق اقتراح تدابير تحفيزية كتطبيق ضريبة جزائية منخفضة، بما في ذلك ضمان الحماية الاجتماعية، على وحدات الإنتاج غير المنظمة، التي ترغب في الانضمام إلى القطاع المنظم، معفاة من أي ضريبة أو مستحقات، وإحداث شبائيك لمواكبة عملية الانتقال إلى القطاع المنظم، ولا سيما أنشطة الإعلام والتكوين وأنشطة التحسيس وغيرها؛
- مراجعة منظومة الحماية الاجتماعية الحالية وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لفائدة الأشخاص في وضعية هشّة. ويمكن أن يتطلب ذلك إحداث صندوق للتضامن الاجتماعي يتم تسييره بشكل تشاركي وشفاف ومستقل عن ميزانية الدولة. ولا يمكن إحداث هذا الصندوق إلا بعد توسيع الوعاء الضريبي من أجل تمويله، استنادا إلى المبدأ الدستوري الذي ينص على مساهمة كل شخص طبيعي واعتباري في جهود التنمية، كل حسب استطاعته وقدراته الحقيقية.
- إضافة إلى التدابير السالفة الذكر، يتعين الاشتغال على محور ذي طابع عرضاني يهتم بتحقيق تحوّل رقمي حقيقي. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لخمس مجالات هي:
- العمل، في غضون ثلاث سنوات كحدّ أقصى، على رقمنة جميع الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين، عن طريق تطوير قابلية اشتغال الإدارات في ما بينها، وتعزيز الهوية الرقمية، واستعمال الأداء الإلكتروني؛
- توفير دعم مالي أكبر للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بهدف تسهيل رقمنتها، وتقديم دعم مالي وتقني للمقاولين الأفراد والتجار لإنجاز عملية الرقمنة؛

■ إنجاز رقمنة متطورة لبعض الخدمات الاجتماعية، ولا سيما منها التعليم عن بُعد والتطبيب عن بُعد؛

■ تعزيز الإدماج والعدالة الرقمية، من خلال ديمقراطية الولوج إلى الأنترنت وإلى التجهيزات الرقمية، وتعميم الثقافة الرقمية منذ سن مبكرة في جميع المدارس؛

■ مراجعة مدونة الشغل وفق مقاربة تشاركية، بما يسمح بإدراج ضمن بنودها العمل عن بُعد وخصوصياته، مع التنصيص على حقوق المشتغلين بهذا النوع من العمل، على مستوى الحماية الاجتماعية، واحترام الغلاف الزمني لساعات العمل، والحق في الانفصال عن الشبكة خارج أوقات العمل وغير ذلك.

أخيراً، وفي ما يتعلق بترسيخ وحماية المكتسبات ودولة الحق والقانون، يجب أن تكون القيود والتدابير المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية مؤقتة، وألا تصبح بأي حال من الأحوال قاعدة، أو أن تدفع في اتجاه ممارسات لا تُرصد مكتسبات بلادنا في مجال دولة الحق والقانون والحريات. وفي هذا الصدد، سيكون من الأنسب للمؤسسات الدستورية المختصة والمجتمع المدني تقييم التجاوزات المعزولة التي قد تكون حدثت أثناء تطبيق حالة الطوارئ الصحية، والحرص على أن تكون العودة إلى الوضعية الطبيعية وفق ما يضمنه الدستور من حقوق وحريات.

في إطار الموضوع الخاص للتقرير السنوي لسنة 2019، أنكب المجلس على تحليل الوضعية المتأزمة، متعددة الأبعاد، التي تعيشها المناطق الحدودية للثغرين المحتلين سبتة ومليلية. وقد انصب الاهتمام هنا على إشكالية التهريب في هذه المناطق، ولا سيما على دراسة مُجمل التحديات التي يفرضها الإغلاق الأخير لنقطة العبور إلى المغرب. والواقع أن الثغرين المحتلين قد أصبحا بمثابة نقطتين سوداوين منذ ما يربو على عقد من الزمن، بالنظر إلى المخاطر التي يُشكلانها بالنسبة للمواطنات والمواطنين المغاربة، ولإقتصاد بلادنا وأمنها واحترام حقوق مواطنيها. ذلك أن عدداً من الأفراد، ولا سيما في صفوف النساء، قد فقدوا أرواحهم وكراماتهم عبر ممراتهما، فضلاً عما ترتب عن ذلك من انتهاك للقوانين ولحقوق الإنسان، وتكبُّد خسائر اقتصادية ومالية كبيرة، وتوالي التهديدات الخطيرة لصحة الأفراد. يُضاف إلى هذه العناصر أن المناطق المحاذية للثغرين قد تحولت، مع مُرور الوقت، إلى نقاط جذب للهجرة غير الشرعية، وأحياناً إلى فضاء للمواجهات وكل أشكال العنف.

إن التهريب، الذي كانت تحيط به بيئة كاملة مترابطة ومتداخلة، قد تحول من نشاط معيشي إلى حركة منظمة ومهيكلّة بصورة قويّة لا يظهر سوى جزء منها فقط. وبالتالي تتطلب هذه الوضعية من السلطات العموميّة الإسراع بتقديم الإجابات الملائمة لمعالجة عمق المشكل وأسبابه البنيويّة.

يرمي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من وراء هذا التفكير، إلى بناء رؤية يقترحها على السلطات العمومية لدعم مُمتّهي التهريب المعيشي، ولا سيما النساء منهم، في اتجاه مزاولة أنشطة منظمّة، ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية في المناطق المعنيّة أكثر. وتمر هذه الرؤية بالضرورة عبر اعتماد استراتيجية تروم إعادة تحويل بيئة التهريب المعيشي إلى أنشطة منظمة، وعبر إيجاد حلول مناسبة كفيلة بتقديم بدائل مستدامة للسكان المحليّة في المناطق المُحاذية لمدينتي سبتة ومليلية.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس باعتماد ثلاث مجموعات من التوصيات، ذات الصلة بالمشاكل الناجمة عن إغلاق المُعبرين الحدوديين:

■ المجموعة الأولى من هذه التوصيات ذات طبيعة عرضيّة تتعلق بنمط الحكامة. ذلك أن هذه الأخيرة تُعتبر شرطاً لازماً لنجاح أيّ استراتيجية في هذه المناطق لاستعادة الثقة وخاصة في هذه المناطق التي تعرض فيها مفهوم الثقة إلى العديد من الصدمات.

- المجموعة الثانية ترتبط بالتدابير على المدى القصير، حيث تهدف إلى خلق فرص للأشخاص الذين فقدوا عملهم، سواء كتجار أو كمتهنيين للتهريب المعيشي، بعد إغلاق نقاط العبور.
- المجموعة الثالثة من التدابير ترتبط بالمدى المتوسط/الطويل، وتسعى إلى النهوض بالتنمية في هذه المناطق، من خلال اقتراح مسالك استراتيجية تهدف إلى الحد من الفوارق على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الجار الإسباني، وتوفير الشروط اللازمة لتحسين جاذبية هذه المنطقة.

7.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية، التي يترأسها السيد محمد عبد الصادق السعيدي ومقررتها السيدة مينة الرشاطي، 51 اجتماعاً بمعدل مشاركة بلغ 49 في المائة في المتوسط.

1.7.3.2. الإحالات

لم يتلق المجلس أي إحالة برسم سنة 2020 تدخل ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية.

2.7.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية تقريراً استخلص منه رأي يحمل عنوان «من أجل سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية في الوسط القروي».

« من أجل سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية في الوسط القروي »

خلال دورتها العادية الثالثة عشرة بعد المائة (113)، المنعقدة بتاريخ 27 غشت 2020، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على هذا التقرير.

وباعتبارها تغطي مجموع التراب الوطني، تعد الأسواق الأسبوعية بمثابة «بارومتر» للحياة القروية وفضاءات للتبادل ومحركا للاقتصاد المحلي والجهوي. وتؤدي وظائف متعددة الأبعاد ومتكاملة (تجارية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية ومواطنية).

وتظل الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتيحها الأسواق غير مستغلة بالقدر الكافي. من جهة أخرى، نلاحظ استمرار جملة من الاختلالات الأخرى بعدد من الأسواق، من شأنها الإضرار بالجهود المبذولة لإعادة تأهيلها. وفي غياب رؤية مشتركة، تتداخل أدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين، إضافة إلى تعدد أساليب تدبيرها. ويمكننا الإشارة أيضاً إلى الإشكاليات الواضحة في مجال السلامة الصحية وجودة المنتجات التي يتم تسويقها.

واعتماداً على الملاحظات المذكورة، يوصي المجلس بإعداد استراتيجية لتطوير الأسواق الأسبوعية في الوسط القروي، مع احترام التخصصات والخصوصيات الإقليمية والجهوية. ومن بين أهم الإجراءات المقترحة:

1. العمل على إحداث أسواق جديدة عصرية مختصة، على غرار الأسواق النموذجية للمواشي، مع تزويد هذه الأسواق بالتجهيزات ووسائل العمل اللازمة.

2. اغتنام الفرص التي تتيحها الاستراتيجية الفلاحية الجديدة «الجيل الأخضر 2020-2030»، من أجل تزويد الأسواق بمنصات لتخزين المنتجات القابلة للتلف وتحسين قدراتها في مجال تسويق المنتجات الفلاحية.
3. السهر على التزويد بالماء لضمان نظافة محلات التجارة والمجازر ووسائل العمل المستخدمة ووضع العدد الكافي من المرافق الصحية من أجل استعمال مهنيي السوق والزوار والمرتفقين، مع مراعاة خصوصيات النساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة؛
4. تسهيل استفادة المرتفقين من الخدمات في يوم السوق عبر الخدمات المتنقلة (الأنترنت ذي الصبيب العالي، خدمات البريد، القروض البنكية، عقود الزواج، رسوم الولادة، شهادة السكنى، وغير ذلك)؛
5. التقليل التدريجي لعدد المسالك غير النظامية سواء مسالك التوزيع أو مسالك التسويق وتقنين دور الوسطاء وتشجيعهم على الاندماج بشكل قانوني في المهنة؛
6. العمل على تأطير مختلف المهن المزاولة في السوق (الحلاق، الإسكافي، الميكانيكي، الكهربائي، الحداد، مهنيو النقل، خدمات الإطعام، ...).
7. تخصيص فضاءات في السوق للأنشطة الموجهة للشباب القروي (مكتبة متنقلة، أمكنة مخصصة للمسابقات الرياضية، النهوض بالمهن الجديدة المواكبة لثورة التكنولوجيات الرقمية، وغير ذلك)، مع توفير الظروف المناسبة لتفتت طاقات وإمكانات الشباب في مجال الإبداع والابتكار.
8. القيام بأنشطة التكوين والتوعية والتحسيس والإعلام، وذلك في يوم السوق الأسبوعي حول العديد من المواضيع السياسية والثقافية والاجتماعية وتقاسم المعارف والسلوكيات المواطنة الجيدة.

4.2. اللجان المؤقتة

بالإضافة إلى أشغال اللجان الدائمة، تم تشكيل لجنتين مؤقتتين:

- لجنة مؤقتة مكلفة بإنجاز دراسة حول «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا» كوفيد-19، والسبل الممكنة لتجاوزها؛
- لجنة مؤقتة مكلفة بإنجاز دراسة حول الطبقة الوسطى.

1.4.2. اللجنة المؤقتة المكلفة بإنجاز دراسة حول «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا» كوفيد-19 والسبل الممكنة لتجاوزها

تأتي دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا» كوفيد-19، والسبل الممكنة لتجاوزها، على إثر توصل المجلس بإحالة من رئيس مجلس النواب. وقد صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلال الدورة الاستثنائية للجمعية، المنعقدة بتاريخ 22 أكتوبر 2020، بالإجماع على هذه الدراسة.

لقد وضعت هذه الجائحة، التي تفشت في مختلف أنحاء المعمور، صناع القرار على المستوى العالمي أمام معادلة صعبة، حيث كان عليهم إزاءها الاختيار بين فرض حجر صحي شامل لإنقاذ حياة الأفراد، أو اتباع إجراءات

صحية أقل صرامة وإعطاء الأولوية لمواصلة النشاط الاقتصادي. لكن، ومهما كان الاختيار، فإن كل الاقتصاديات تعرضت لتداعيات قوية. وقد تسبب هذا التدهور في الظرفية الاقتصادية في مفاومة التفاوتات وعمق أشكال هشاشة الساكنة. بالإضافة إلى ذلك، أدت التدابير التقييدية التي تم إقرارها لمواجهة تفشي الجائحة إلى الحد من حرية تنقل الأشخاص ولولجهم إلى الخدمات الصحية وإلى العمل، والتعليم والثقافة والترفيه.

على غرار باقي البلدان، عمل المغرب منذ تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في 2 مارس 2020، ونظرا للتطورات السريعة التي حدثت على المستوى العالمي جراء انتشار الفيروس، على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية التدريجية، مع تعبئة مختلف مؤسساته، على الصعيد المركزي والترابي. وقد بلغت هذه الدينامية ذروتها مع إعلان حالة الطوارئ الصحية في 20 مارس 2020 التي جرى في إطارها سن حجر صحي شامل.

وفي هذا الإطار، جرى اعتماد جملة من المقتضيات القانونية والتنظيمية الاستثنائية. أما بالنسبة للتدابير الخاصة بالمنظومة الصحية، فقد همت بشكل خاص تأهيل المؤسسات الاستشفائية كما شهدت مشاركة فاعلة للطب العسكري، لكن لم يتم إشراك القطاع الصحي الخاص بالقدر الكافي في جهود مكافحة الجائحة. وعلى إثر قرار إغلاق المدارس، ابتداء من 13 مارس 2020، تم وضع خطة عمل على المدى القصير من أجل ضمان الاستمرارية البيداغوجية من خلال إرساء التعليم عن بعد خلال فترة الحجر الصحي.

رغم أن السلطات المغربية أبانت في البداية عن قدرة كبيرة على التفاعل الجيد للتصدي لخطر الجائحة، إلا أنه لوحظ منذ الإعلان عن التمديد الثاني للحجر الصحي، نوعاً من الاستياء في صفوف الأفراد والفاعلين الاقتصاديين، أعطى الانطباع بغياب الوضوح والتنسيق في التعامل مع الأزمة.

وقد أوردت الدراسة العديد من الأرقام التي تُفصح عن خطورة تداعيات الأزمة: (1) تم توقع أن تتراوح نسبة النمو الاقتصادي ما بين -5.8 في المائة (المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية) و-7 في المائة (صندوق النقد الدولي) خلال السنة الجارية. (2) صرح حوالي 958.000 أجير في القطاع المنظم أنهم توقفوا عن العمل، وقد استفادوا من التعويض الممنوح في إطار الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا. (3) صرحت حوالي 134.000 مقاولاً من أصل 216.000 مقاولاً منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أنها تأثرت بتداعيات جائحة كوفيد في نهاية ماي 2020. (4) استفادت أكثر من 5.5 مليون أسرة تعمل في القطاع غير المنظم من المساعدات الممنوحة في إطار عملية «تضامن».

وتجدر الإشارة إلى أن حجم التأثير الاقتصادي على مختلف قطاعات النشاط ارتبط بعدة عوامل مثل طبيعة السوق (محلي أو خارجي)، وطبيعة المنتج (مواد أساسية/ باقي المنتجات)، ومدى صرامة القواعد الصحية المطبقة على كل قطاع، أو سرعة استئناف العادات الاستهلاكية (قطاع السياحة مثلاً). هكذا، تمكنت بعض القطاعات من الصمود، على غرار الصناعات الاستخراجية وصناعة مشتقات الفوسفات والصناعة الغذائية، بالإضافة إلى قطاع الأنشطة المالية وقطاع الاتصالات.

إلى جانب الإجراءات التقييدية التي لم تيسر الولوج إلى الخدمات الأساسية، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، من قبيل الصحة وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، ساهم الانخفاض في الدخل في زيادة حدة التفاوتات الموجودة أصلاً، مما يشكل عاملاً قد يؤدي إلى رجوع فئات من الساكنة إلى الفقر. وبالنسبة لقطاع التربية والتعليم، حيث أمكن الحفاظ على شكل معين من الاستمرارية البيداغوجية، فإن الفجوة الرقمية بين

الوسطيين الحضري والقروي، وكذا بين الأسر الميسورة والمعوزة، قد أضرت بدور التعليم كآلية أساسية للارتقاء الاجتماعي وأثرت سلباً على مبدأ الولوج المتكافئ للحق في التعليم.

وتبرز الدراسة أن انعكاسات الأزمة قد احتدت جراء وجود أوجه هشاشة بنيوية التي تعاني منها بلادنا في عدة مستويات ولا سيما على مستوى المنظومة الصحية الوطنية، والمنظومة التعليمية ومنظومة الحماية الاجتماعية. وعلى المستوى الاقتصادي، فإن استمرار ضعف رأس المال الذي تعاني منه المقاولات الوطنية رفع من حدة التأثير بالصدمات الكبرى، في وقت جعلت الخيارات المتخذة في إطار السياسات الصناعية النسيج الإنتاجي شديد التأثر بالتغيرات الفجائية التي تطال سلاسل القيمة العالمية، على الرغم من آثارها الإيجابية.

من جهة أخرى، كشفت أزمة كوفيد-19 العديد من المؤهلات التي تتمتع بها بلادنا. والتي تجلت بشكل خاص في تفاعل وتعبئة السلطات العمومية، ومرونة بعض القطاعات الإنتاجية وقدرتها على التكيف، وروح التضامن التي أبان عنها المواطنين والمواطنون، وانخراط المملكة في مسلسل التحول الرقمي.

ولوحظ أن الرفع التدريجي للحجر الصحي، لاسيما ابتداء من 19 يوليوز 2020 (المرحلة الثالثة من رفع الحجر)، قد ساهم في ارتفاع في عدد حالات الإصابات بالفيروس، مما كان له انعكاس سلبي على الحصيلة الصحية الإيجابية التي طبعت مرحلة الحجر الصحي.

وطبقاً للتعليمات الملكية السامية، تم إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، من أجل تجاوز أوجه القصور البنيوية التي تعترى المنظومة الصحية، والذي عرف تخصيصاً شبه حصري لخدمات الرعاية الصحية العمومية لمكافحة الجائحة. كما تمت تعبئة هذا الصندوق من أجل تقليص انعكاسات الحجر الصحي سواء بالنسبة للأسر أو المقاولات. غير أن استدامة المقاولات المغربية تظل رهينة بشكل أساسي بتنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي التي أعلنها جلالة الملك في 29 يوليوز الماضي في خطاب العرش، بغلاف مالي يبلغ 120 مليار درهم (11 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي).

أما بالنسبة لاستمرارية المنظومة التربوية، تفيد الدراسة أن تقييم العرض الذي قدمته وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي بالمغرب، يبقى تقييماً أولياً متبايناً من حيث الأهداف الموضوعية (طبيعة العرض التربوي، الولوج إلى الوسائل والتجهيزات الرقمية، درجة انخراط الأمهات والأباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، الشروط الاجتماعية إلخ).

يرى المجلس أن الدينامية التي أملتتها ضرورة مواجهة أزمة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية، يجب أن تشكل منطلقاً لإجراء عملية تحول عميق لبلادنا، مع الارتكاز على التوجيهات الملكية السامية وأحكام دستور 2011. في هذا الصدد، يرى المجلس أن الطموح المعبر عنه في تقريره حول النموذج التنموي الجديد يحتفظ براهنيته. غير أن هذا الطموح يجب أن يراعي إحدى المتطلبات الرئيسية وهي القدرة على الصمود إزاء التقلبات.

ويرمي هذا الطموح إلى « بناء نموذج تنموي دينامي يحقق نمواً قوياً، دامجاً ومستداماً، ويضمن تكافؤ الفرص، وينهض بتنمية الفرد ويعزز قدراته في ظل مجتمعٍ مزدهرٍ ومتضامن، يحتل فيه المواطن مكانة مركزية».

ومن أجل كسب رهانات هذه التحديات، يقترح المجلس جملة من مداخل التغيير الكبرى بغية إنجاح مرحلة الخروج من أزمة كوفيد والتتيزل الأمثل للنموذج التنموي الجديد. كما يقترح المجلس 149 توصية تنتظم حول 7 محاور رئيسية، وتهدف أساساً إلى تعزيز قدرة بلادنا على استباق التحولات والتكيف معها بكل مرونة.

التعايش مع كوفيد-19: بين متطلبات حالة الاستعجال وضرورة التكيف

وفي هذا الصدد، يضم المحور الأول من التوصيات، التدابير التي ينبغي الإسراع باتخاذها للتمكن من التعايش مع فيروس كوفيد-19، وهو هدف قابل للتحقيق شريطة تغيير العقلية من خلال الاستفادة من الجوانب الإيجابية التي كشفتها الأزمة والدروس المستخلصة منها. وتهم هذه التدابير إصلاح القطاعات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم)، وإعادة النظر في طرق وعلاقات الشغل (القطاع العام والخاص)، واعتماد مقاربة فاعلة وتشاركية في تدبير المخاطر، مع تكريس أسس سيادة دولة القانون.

تعزيز ثلاثة أدوار أساسية للدولة وإعادة توجيه السياسات العمومية من أجل بناء مغرب أكثر إدماجاً وأكثر قدرة على الصمود إزاء التقلبات

لقد أبرزت آثار تدابير مكافحة الجائحة دوراً جديداً للدولة في المجال العام، مسلطة الضوء في الآن ذاته على مواطن ضعف النموذج النيوليبرالي الذي يدعو إلى إبقاء تدخل الدولة في الحدود الدنيا، ويقوم على غلبة منطق الأسواق وتقليص النفقات الاجتماعية إلى أدنى حد ممكن، بما في ذلك في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. لقد جاءت الأزمة الصحية لـ 2020 لتجديد النداءات إلى عودة «الدولة الراعية» المتجددة على المستوى الاجتماعي، أي دولة تضع المواطن في صلب انشغالاتها وتتبنى سياسات أكثر طموحاً على المستوى الاقتصادي.

وتتناول توصيات هذا المحور بشكل خاص التحولات الكبرى الواجب إجراؤها من أجل ملاءمة دور الدولة مع المتطلبات الجديدة لعالم ما بعد كوفيد-19، وذلك لتيسير إعادة توجيه الخيارات التي تقوم عليها السياسات العمومية ومقاربة الحكامة. وتهم هذه المراجعة لدور الدولة تعزيز ثلاث مهام رئيسية: دولة تضطلع بتوفير التأمين للجميع خلال الأزمات؛ دولة تضطلع بوظيفة الرعاية الاجتماعية ويحتل فيها المواطن مكانة مركزية؛ دولة تضطلع بمهام التخطيط الاستراتيجي وذات رؤية على المدى الطويل.

الانتقال من «منظومة للعلاجات» إلى منظومة صحية

لقد تعزز خلال هذه الجائحة الوعي بأن إصلاح المنظومة الصحية أضحى أكثر من أي وقت مضى مسألة أساسية لتحقيق التماسك والعدالة والسلام الاجتماعي. وهو هدف ينبغي أن يحفز على التحلي بإرادة حقيقية في التغيير السياسي ووضع إطار عمل واضح وطموح. في هذه المرحلة، لم يعد أمام بلادنا خيار سوى التعجيل بالنهوض بمنظومته الصحية بما يسمح بضمان جودة وفعالية عرض العلاجات الصحية؛ والولوج العادل إلى العلاجات ونجاعة العَرَض الصحي والاستدامة المالية للمنظومة على المدى الطويل.

وتتناول التوصيات المقترحة في هذا المحور الإصلاحات الهيكلية التي يتعين تنفيذها من أجل بناء منظومة صحية فعلية ومتكاملة، انطلاقاً من الرؤية والإرادة السياسية وانتهاءً بمسألة الصحة والسلامة، مروراً بالحكامة والموارد البشرية والتمويل. ويدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إرساء منظومة صحية تضمن الأعمال الفعلية للطب الوقائي وتوفر عرضاً صحياً ذا جودة يغطي مجموع التراب الوطني وتيسر الولوج لجميع المواطنين والمواطنات بدون تمييز.

إرساء منظومة للحماية الاجتماعية المعممة واستراتيجيات مبتكرة من أجل إدماج القطاع غير المنظم

لقد سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على المستوى المرتفع لهشاشة فئات عريضة من السكان الذين يعملون في مهن ضعيفة التنظيم أو في القطاع غير المهيكل. ولم يعد خافيا ما تكتسيه معالجة هذا القصور البنيوي، الذي طال أمده، من طابع استعجالي. وهي وضعية تتطلب تنفيذ عدد من الإجراءات والإصلاحات لتعزيز وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، ونظام التغطية الصحية، في اتجاه إرساء منظومة حماية اجتماعية شاملة.

ويهم هذا المحور الإصلاحات الموصى بها من أجل ضمان حماية اجتماعية شاملة يستفيد منها الجميع على قدم المساواة وبشكل دائم، مع إعمال مبدأ استدامة أنظمة الحماية والتقاؤها. كما يتناول المحور رافعات التغيير التي من شأنها إدماج الأنشطة الهشة وغير المهيكلة ضمن إطار منظومة الحماية الاجتماعية.

إنعاش الاقتصاد على المدى القصير مع العمل في المدى المتوسط على تعزيز قدرته على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية

إن الرغبة القوية التي خلفتها أزمة كوفيد أفصحت عن ضرورة مواصلة السلطات العمومية التدخل بشكل متزامن لتدبير العرض والطلب وللتعامل مع مستوى عدم اليقين الذي يسم هذه الظرفية.

تهم التوصيات المقترحة في هذا المحور الخامس التحولات الكبرى الملحة في مجال السياسات الاقتصادية (النقدية، الجبائية، الميزانية، التجارية، الصناعية، إلخ) من أجل (1) حماية النشاط ومناصب الشغل، و(2) تحسين قدرة المقاولات المغربية على الصمود في وجه التقلبات وتعزيز قدراتها التنافسية، و(3) إدماج الاقتصاد غير المنظم مع مراعاة خصوصياته. ويتعين التمييز هنا بين أفقين زمنيين مختلفين، لكل واحد منهما أهدافه المحددة: المدى القصير، الذي يهتم حماية الاقتصاد، من خلال تدابير وقائية للحد من فقدان مناصب الشغل وإفلاس المقاولات؛ والمديين المتوسط والطويل من خلال العمل على الرفع من قدرة الاقتصاد على الصمود وتعزيز طابعه الدامج، بما يقتضيه من إعادة النظر بشكل شامل في أولويات السياسات الاقتصادية المغربية.

تطوير القطاعات الاستراتيجية من أجل تعزيز السيادة الاقتصادية لبلادنا

انطلاقا من فرضية أن حدوث الأزمات الكبرى قد يتكرر بشكل متزايد مستقبلا، وبالنظر لارتفاع المخاطر المتعلقة باضطراب سلاسل التموين في الأسواق العالمية، فإن المغرب مدعو إلى تعزيز موقعه في عدد من القطاعات الحيوية. وتهم توصيات المحور السادس القطاعات الاستراتيجية التي أبانت عنها أزمة كوفيد-19 من أجل تقليص التبعية تجاه الخارج والرفع من قدرة بلادنا على الصمود. في هذا الصدد، يتعين إعطاء الأولوية لتطوير صناعة وطنية للأدوية وتعزيز السيادة الغذائية وتطوير قطاع الطاقة والبيئة والتطوير والابتكار.

إرساء سياسة وطنية مندمجة وشاملة في مجال التحول الرقمي

شهد استخدام التكنولوجيات الرقمية طفرة ملحوظة خلال أزمة كوفيد-19 التي عمقت الفجوة الرقمية. وتتعلق توصيات هذا المحور بالتكنولوجيا الرقمية التي تشكل قطاعا حيويا ذا طابع أفقي يهتم جميع المجالات، والذي من شأنه من جهة أن يمكن من تحسين نجاعة أداء بلادنا في مختلف المجالات، لا سيما على صعيد الخدمات العمومية المقدمة للأفراد والمقاولات، والخدمات الاجتماعية الأساسية والاقتصاد. كما تغطي التوصيات المرتبطة بهذا الموضوع الرؤية المتعلقة بالاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها، فضلا عن سبل الارتقاء بالولوج للتكنولوجيا الرقمية إلى مرتبة حق أساسي، بهدف ضمان ولوج رقمي ذي جودة لفائدة الجميع وفي كل مكان.

2.4.2. اللجنة المؤقتة المكلفة بإنجاز دراسة حول الطبقة الوسطى

توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 30 يناير 2020 بإحالة من مجلس المستشارين من أجل إنجاز دراسة حول الطبقة الوسطى بالمغرب. وتدرج هذه الدراسة في إطار الدينامية التي أطلقها مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع الطبقة الوسطى، بمناسبة تنظيم المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية حول موضوع: «توسيع الطبقة الوسطى قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي».

وسيتم الانتهاء من هذه الدراسة خلال سنة 2021.

5.2. الندوات واللقاءات الوطنية والدولية

بهدف التعريف بأشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمشاركة في النقاشات التي تستقطب الاهتمام العام، نظم المجلس العديد من الأنشطة الإشعاعية، شاركت فيها شخصيات وطنية ودولية، فضلا عن خبراء رفيعي المستوى وهيئات دولية.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم العديد من اللقاءات والأيام الدراسية والندوات الوطنية والإقليمية والدولية، نذكر من بينها:

لقاءات تقديم مخرجات آراء وتقارير المجلس

- «استراتيجية وطنية حول السياسة العقارية للدولة ومخطط عمل لتنفيذها» (22 يناير 2020)؛
- «النُهُوضُ بالقراءة، صَرُورَةٌ مُلِحَّةٌ» (21 فبراير 2020)؛
- «من أجل سياسة عمومية للسلامة الصحية للأغذية تتمحور حول حماية حقوق المستهلكين وتعزيز تنافسية مستدامة للمُقاولة على الصعيدين الوطني والدولي» (17 يونيو 2020)؛
- «تسريع الانتقال الطاقوي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر» (9 يوليوز 2020)؛
- «الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا: من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا» (30 شتبر 2020).

التنظيم المشترك لعدة تظاهرات، منها:

- مائدة مستديرة بشراكة مع البنك الدولي حول موضوع «التطور الإقليمي والتفاوتات المجالية» (الثلاثاء 04 فبراير 2020)؛
- مائدة مستديرة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حول موضوع «جميعا من أجل جعل القضاء على جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء أولوية وطنية» (16 دجنبر 2020)؛
- مناظرة دولية حول موضوع «الصحة والسلامة في العمل: التجارب الدولية» يوم 8 أكتوبر 2020.

المشاركة في لقاءات وتظاهرات وطنية، من بينها:

- ندوة رقمية عن بعد، منظمة من طرف المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية، بتعاون مع وزارة الشغل والإدماج المهني والجامعة الوطنية لأطباء الشغل، حول موضوع «رفع الحجر الصحي مسؤوليات المقاولات وأدوار المتدخلين»، يوم الأربعاء 24 يونيو 2020؛
- أشغال الاجتماع الثاني للجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، يوم 17 يوليوز 2020؛
- اللقاء الدراسي بمجلس المستشارين حول «مشروع قانون رقم 45-18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين»، الاثنين 20 يوليوز 2020؛
- ورشة تشاورية لمناقشة مشروع الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة، المنظم من طرف وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، يوم الأربعاء 23 شتبر 2020؛
- يوم دراسي علمي، منظم من طرف وزارة الشغل والإدماج المهني، حول موضوع «مدونة الشغل بين النص القانوني والتطبيق الفعلي» يومي 02 و03 أكتوبر 2020؛
- اجتماع منظم من طرف مكتب مجلس النواب حول «المهن الطبية وشبه الطبية والبحث العلمي»، يوم الأربعاء 14 أكتوبر 2020؛
- منتدى الجالية الإفريقية في فرنسا والذي قدم خلاله المجلس مساهمة حول موضوع « دور ومساهمة الجالية المغربية في التنمية الاقتصادية للبلدين»، 7 نونبر 2020.

6.2. العلاقات العامة، تعزيز إشجاع المجلس والتواصل مع المواطنين والمواطنات

سعيًا منه لضمان فهم وتمكُّن أفضلين من لدن الفاعلين المعنيين والجمهور العريض لمضامين مختلف تقاريره وآرائه، وبغية الترافع بشأن التوصيات المنبثقة عنها، وتحفيز النقاش العمومي حول القضايا المجتمعية التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل بلادنا، وإشراك مجموع الفاعلين في هذه الدينامية، حرص المجلس على تنظيم العديد من اللقاءات والمبادرات، نذكر منها:

المشاركة في المعارض والتظاهرات لتقديم مخرجات تقارير المجلس:

أقام المجلس رواقًا خاصًا بإصداراته في إطار الدورة السادسة والعشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب (الدار البيضاء 21 فبراير 2020). وعلى هامش هذه التظاهرة، نظم محاضرة لتقديم تقريره حول النهوض بالقراءة.

كما نظم المجلس أربع ورشات لتقديم مخرجات آرائه وتقاريره تناولت الدراسة حول العقار بالمغرب (22 يناير 2020) والسلامة الصحية للأغذية (17 يونيو 2020) والانتقال الطاقي (9 يوليوز 2020) والاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا (30 شتبر 2020).

كما تواصل بشأن مخرجات آرائه وتقاريره عبر تنظيم مؤتمرات مستديرة بشراكة مع المؤسسات الدولية من أجل تقديم مساهماته حول المواضيع التالية:

- الحكامة الترابية بشراكة مع البنك الدولي في 4 فبراير 2020؛
- العنف ضد الفتيات والنساء، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 16 دجنبر 2020.

تعزيز التواصل الرقمي

في مجال التواصل الرقمي، واصل المجلس تطوير مضامين موقعه الإلكتروني. وقد سجل هذا الأخير 70.555 زيارة تم خلالها الاطلاع على 251.607 صفحة.

كما قام المجلس بتجديد موقعه الإلكتروني بغية التوفر على منصة مريحة وسريعة الاستجابة ذات تصميم مبتكر ومواكب للتطور. ويهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق ما يلي:

- المساهمة في فعالية الحق في الولوج إلى المعلومة؛
- الإخبار بكل شفافية عن أنشطة المجلس؛
- التعريف بإصدارات المجلس.

شبكات التواصل الاجتماعي

عزز المجلس حضوره في أبرز منصات التواصل الاجتماعي خلال هذه السنة:

- «فايسبوك» 37.261 اشتراكا. ومن جهة أخرى، تم إحداث صفحتين موضوعيتين: صفحة المجلس الموجهة للشباب وصفحة ثانية موجهة للنساء من أجل تسليط الضوء بشكل أفضل على الإشكاليات المرتبطة بالشباب والنوع في آراء وتقارير المجلس.
- «تويتر»: 125.305 شخصا يتابعون أنشطة المجلس.
- «يوتوب»: 8039 مشاهدة بمجموع 249.8 ساعة.
- «لينكد إن»: 2.584 اشتراك.
- «انستغرام»: تم إحداث الحساب الخاص بالمجلس.

العلاقات مع الصحافة

حرص المجلس على تعزيز التغطية الإعلامية لمختلف أنشطته وآرائه وتقاريره، من خلال دعوة الصحفيين لمختلف التظاهرات التي ينظمها والإصدار المنتظم للبلاتغات الصحفية ذات الصلة. وقد حظيت أعمال المجلس بمتابعة مهمة، تجلت في صدور أزيد من 7000 محتوى إعلامي حول أنشطة المؤسسة.

العلاقات مع المواطن

تميز عمل المجلس خلال سنة 2020 أيضا بالعديد من المبادرات الرامية إلى النهوض بالعلاقة مع المواطن، ومن بين هذه المبادرات نذكر ما يلي:

- دعوة المواطنين الذين يتابعون المجلس على شبكات التواصل الاجتماعية إلى حضور الورشات التي ينظمها؛
- إنتاج 5 فيديوهات للتعريف بمحتوى آراء وتقارير المجلس للجمهور العريض؛

■ نشر 8 فيديوهات تتعلق بأحداث وإصدارات المجلس؛

■ تعزيز حضور المجلس في المدارس العليا والمؤسسات الجامعية، لا سيما من خلال مشاركة رئيسه في عدد من التظاهرات والأنشطة التي تتناول المواضيع التي يشتغل عليها المجلس.

7.2. الشراكة والتعاون الدولي

سعيًا منه إلى النهوض بصورته وتعزيز حضوره على الصعيد الوطني والدولي، شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في عدة تظاهرات وطنية ودولية وإقليمية.

بخصوص تقوية العلاقات الثنائية، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

■ مراجعة اتفاقية التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي السينغالي والشروع في تنفيذ خطة العمل المشتركة حول الموضوعات الرئيسية: تشغيل الشباب، والتدريب الإقليمي القائم على التميز، والاقتصاد الأزرق؛

■ تعزيز التعاون مع عدد من المجالس الاقتصادية والاجتماعية المماثلة: الغابون وكوت ديفوار وغينيا وبنين والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وإسبانيا واليونان وغيرها؛

■ تعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيني، من خلال:

• تقاسم آليات العمل والخبرات في مجال مكافحة وباء كوفيد-19؛

• مراجعة آليات التعاون لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما بعد الجائحة.

■ تطوير التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية من خلال التنظيم المشترك لقمة أروميدي حول موضوع « التنمية المستدامة » (26 نونبر 2020)؛

■ تقوية التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الروسي والاتحاد الإفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة (ECOSOC) من خلال المشاركة في المنتدى الدولي حول موضوع « دور التعاون الدولي خلال الجائحة: إعادة النظر في أهداف التنمية المستدامة » (2 نونبر 2020).

بالنسبة لتقوية العلاقات متعددة الأطراف، تجدر الإشارة إلى تعزيز موقع ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الصعيد الإفريقي، وذلك من خلال:

■ ترسيخ الثقة في المجلس وذلك من خلال انتخابه رئيسًا لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها بإفريقيا (2020-2022) (UCESA)؛

■ تقديم خارطة طريق لفترة ولايته على رأس هذا الاتحاد، مرتكزة على المحاور التالية:

1. تعزيز موقع اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها بإفريقيا (UCESA) وتوسيع نطاق تعاونه مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية (المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (CEDEAO)، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEEAC)، والاتحاد الإفريقي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة (ECOSOC))؛

2. بلورة مخطط عمل من لَدُنِ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التعاون بين مختلف المنظمات الجامعة لهذه المجالس (الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها (AICESIS)، واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في الدول الفرانكفونية (UCESIF)، واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها بإفريقيا (UCESA)؛
3. إعداد خطة عمل لتشجيع انضمام بلدان جديدة لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها بإفريقيا؛
4. مقارنة موضوع تأثير «تغير المناخ والأجوبة التي ستقدم للشعوب الإفريقية»؛
5. اعتماد نداء اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها بإفريقيا بشأن مواجهة جائحة كوفيد-19، الذي تمت صياغته بمبادرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية.

8.2. أنظمة الإعلام والتواصل

لم تُعدّ منظومة المعلومات تؤدي وظيفة الدعم فحسب، بل أصبحت وظيفة تنفيذية تهم الإنتاج والنهوض بالابتكار ومواكبة التطور. وتساهم مديرية أنظمة المعلومات بشكل فاعل في تقليص تأثير العوامل التي قد تساهم في عدم وضوح الرؤية في قيادة المجلس والتحكم في تعقيد وضعيات التدبير. وفي ظل بيئة تنافسية، تشكل هذه المديرية رافعة حاسمة للابتكار. وتعتبر أنظمة المعلومات عنصرا أساسيا في قيادة المجلس وأنشطته للمساعدة في اتخاذ القرار. وتتباين الحاجيات من حيث أنظمة المعلومات حسب مستويات اتخاذ القرار من حيث الشكل والمحتوى والجاهزية. وفي هذا الصدد، فقد أنجز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من الأنشطة، نذكر منها ما يلي:

1. مواكبة ورش التحول الرقمي للمجلس عبر إرساء منصة (Office 365) المعدة لخدمة هذه الاستراتيجية، وذلك من أجل:
 - إلغاء التبعية لمكان العمل؛
 - ملاءمة التجهيزات مع سياق الاستخدام؛
 - التحرر من الإكراهات المتعلقة بالزمن؛
 - تسهيل التواصل مع أعضاء المجلس وموظفيه؛
 - تيسير تبادل الوثائق مع الأعضاء وموظفي المجلس؛
 - تنظيم أفضل؛
 - تبسيط الولوج إلى التطبيقات اللازمة لأنشطته في محيط يتسم بالترحال؛
 - تدبير تدفق المعطيات؛

- خلق فضاء للعمل من أجل التعاون والتواصل المباشر ولعقد الاجتماعات وتقاسم الملفات والتطبيقات (Teams).

كما أنجز المجلس ما يقدر بـ 692 لقاءً بتقنية الفيديو عن بُعد (Visioconférence) (اجتماعات اللجان، ورشات العمل، دورات الجمعية العامة، ندوات)، لفائدة أعضاء وضيوف المجلس.

2. صيانة الأنظمة المعلوماتية السمعية البصرية للمجلس (الحواسيب والملقحات والهواتف وغيرها)؛

3. دراسة جدوى وتطوير تطبيق «بنك المعطيات الخاص بتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي» (تقنية الويب)

4. تجديد الحظيرة السمعية البصرية لقااعات الاجتماعات بطريقة تدريبية؛

5. صيانة وتحديث الأنظمة المعلوماتية للمجلس؛

6. التكوين المستمر لمستعملي أنظمة المعلومات الخاصة بالمجلس؛

7. دراسة وتأطير وانطلاق تطوير منصة تلقي مساهمات المواطنين والمواطنات؛

8. تصميم وإنجاز الموقع الإلكتروني لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها بإفريقيا؛

9. إعداد الإطار المرجعي (TDR) اللازم لإنجاز الأرضية الرقمية لتدبير العلاقة مع العملاء/المرتفقين (CRM)؛

10. تقديم الدعم التقني واللوجستيكي من أجل إنجاح الورشات والندوات والمعارض التي نظمها المجلس.

9.2. ميزانية المجلس

بلغت نفقات المجلس 70.16 مليون درهم موزعة على النحو التالي:

- 24.42 مليون درهم لأجور الموظفين وباقي المساهمات الاجتماعية و23.29 مليون درهم لتعويضات الأعضاء؛
- 17.38 مليون درهم مصاريف المعدات والنفقات المختلفة، شملت مصاريف إعداد التقارير وإصدار الآراء، بما في ذلك جميع النفقات المتعلقة بطباعة إنتاجات المجلس ومصاريف تنظيم التظاهرات الوطنية والدولية.
- أما بخصوص نفقات الاستثمار فقد بلغت 5 ملايين درهم، تم تخصيصها أساساً لأشغال تهيئة مقر المجلس واقتناء تجهيزات وبرامج معلوماتية.

برنامج العمل برسم سنة 2021

انطلاقاً من مقارنته التشاركية، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال شهر فبراير 2021 اجتماعات تنسيقية مع الفئات الخمس الممثلة داخل المجلس. وقد كانت هذه الاجتماعات مناسبة لتحليل ودراسة حصيلة مُنجزات المجلس خلال سنة 2020، وكذا الوقوف على السُّبيل الكفيلة بتحسين عمله وأدائه.

وقد اعتبر السيدات والسادة أعضاء المجلس خلال هذه العملية للتقييم الذاتي أنّ حصيلة المجلس برسم سنة 2020 كانت حصيلة إيجابية جداً، إذ مكنت من تعزيز إسهام المجلس في النقاش الدائر حول مختلف القضايا المجتمعية المطروحة ببلادنا ذات الصلة بمجالات تدخله، والرفع من جودة تقاريره وإنتاجاته، وتأكيد مكانته داخل الصرح المؤسسي الوطني وعلى المستوى الدولي. كما أكد السيدات والسادة الأعضاء على ضرورة الحرص الجماعي الدؤوب على الحفاظ على هذه المكتسبات، بهدف ضمان ديمومتها وتقويتها مستقبلاً.

وقد تم العمل، ترصيداً لمختلف المقترحات والتوجيهات التي عبر عنها أعضاء المجلس، خاصة خلال انعقاد الاجتماعات التنسيقية مع الفئات، على إعداد برنامج عمل المجلس برسم سنة 2021، وهو البرنامج الذي جرى اعتماده خلال الدورة العادية الثامنة عشرة بعد المائة (118) للمجلس المنعقدة في 29 يناير 2021.

ويتضمن هذا البرنامج، بالإضافة إلى التقرير السنوي للمجلس، مواصلة إنجاز الموضوعات المبرمجة في إطار الإحالات والإحالات الذاتية لسنة 2020، وإطلاق وبرمجة موضوعات جديدة برسم سنة 2021.

ويبقى برنامج العمل هذا قابلاً للتعديل بحسب الإحالات المُحتمل ورودها على المجلس من طرف الحكومة والبرلمان بغرفتيه.

الموضوعات المتعلقة بالإحالات برسم سنة 2020

1. «الطبقة الوسطى»: توصل المجلس بتاريخ 30 يناير 2020 بإحالة من مجلس المستشارين من أجل إنجاز دراسة حول «الطبقة الوسطى». وقد أحدث مكتب المجلس لجنة مؤقتة للاضطلاع بإنجاز هذه الدراسة.
2. «تقييم نجاعة أداء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة»: توصل المجلس بتاريخ 3 دجنبر 2020 بإحالة من مجلس النواب من أجل إنجاز رأي لتقييم أداء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. وقد عهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية بإنجاز هذا الرأي.
3. «مشروع قانون رقم 19-24 يتعلق بالمنظمات النقابية»: توصل المجلس بإحالة من رئيس الحكومة بتاريخ 16 دجنبر 2020 من أجل إبداء الرأي بشأن مشروع القانون. وقد عهد مكتب المجلس إلى لجنة التشغيل والعلاقات المهنية بإنجاز هذا الرأي.
4. «منظومة التعويض عن فقدان الشغل»: توصل المجلس بإحالة من مجلس المستشارين بتاريخ 18 يناير 2021 من أجل إعداد دراسة بشأن منظومة التعويض عن فقدان الشغل. وقد عهد مكتب المجلس إلى اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن بإنجاز هذه الدراسة.

الموضوعات المتعلقة بالإحالات الذاتية برسم سنة 2021

مواصلة إنجاز الإحالات الذاتية المبرمجة برسم سنة 2020

1. تأثير القطاع غير المنظم على التنمية: تم تكليف لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية بإنجاز هذا التقرير.
2. التنقل المستدام: تم تكليف لجنة البيئة والتنمية المستدامة بإنجاز هذا التقرير.
3. الاقتصاد الدائري: تم تكليف لجنة البيئة والتنمية المستدامة بإنجاز هذا التقرير.
4. التحول الرقمي: تم تكليف لجنة مجتمع المعرفة والإعلام بإنجاز هذا التقرير.
5. سياسة تسويق المنتجات الفلاحية وتديبر الوضاء: تم تكليف لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية بإنجاز هذا التقرير.

الاشتغال على مواضيع جديدة برسم سنة 2021

6. اقتصاد الرياضة: رافد لتحقيق النمو: تم تكليف اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية بإنجاز هذا التقرير.
7. الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للباة المتجولين: تم تكليف لجنة التشغيل والعلاقات المهنية بإعداد هذا التقرير.
8. السلوكات الإدمانية: تم تكليف اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن بإنجاز هذا التقرير.
9. من أجل رؤية جديدة حول تسيير التراث الثقافي: تم تكليف اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام بإنجاز هذا التقرير.
10. أي إصلاح للقطاع العام في خدمة التنمية؟: تم تكليف لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية بإنجاز هذه الإحالة الذاتية.

من جهة أخرى، وسعيًا منه إلى إضفاء مزيد من الجودة على أعماله، يعترزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2021 القيام بالتدابير التالية:

إرساء أربع منظومات:

1. الأولى خاصة بلوحات القيادة والمؤشرات الخاصة بها (Tableaux de bord)	ستمكن من الوقوف على الفوراق بين ما تم التخطيط له وبين ما تحقق على أرض الواقع مما سيساعد على اتخاذ القرار واعتماد التدابير اللازمة
2. والثانية خاصة بتدبير الوقت وتتبع سير المشاريع (TimeSheet)	ستمكن هذه الآلية من تدبير مخططات عمل الخبراء بغية تتبع العمل المنجز، وذلك بما يكفل التحسين المستمر والتدبير الأمثل للموارد
3. والثالثة خاصة بقاعدة معطيات تضم توصيات المجلس، تصنفها حسب اختصاصات المجلس ومجالات تدخل	ستمكن من تتبع مدى إعمال توصيات المجلس، كليا أو جزئيا، من لدن الجهات المعنية (نصوص تشريعية وتنظيمية، سياسات عمومية، تدابير مؤسسية وإدارية...)
4. والرابعة خاصة بتدبير العلاقات مع الشركاء (CRM)	ستمكن من تحسين وتقوية العلاقات مع الشركاء وتسهيل الوصول إلى المعطيات لجميع الموظفين مع تبسيط التبادلات بينهم

مواصلة تنزيل المشاريع الهيكلية لاستراتيجية المجلس:

من أجل مجلس أكثر تأثيراً:

1. يتفاعل بشكل أكبر مع شركائه المؤسساتيين، ويحظى لديهم بثقة أكبر يترجمها ارتفاع عدد الحالات الواردة عليه من الجهازين التنفيذي والتشريعي. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على:

- الشروع في إجراء الشراكات المؤسساتية مع الحكومة والبرلمان بغرفتيه من أجل الرفع من عدد الحالات وتتبع مآل توصيات المجلس؛
- العمل بشكل منتظم وفي إطار تشاوري مع الشركاء المؤسساتيين، على عقد لقاءات يقدم خلالها المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي للقطاعات الحكومية المعنية وغرفتي البرلمان شروحات وتوضيحات حول مخرجات وتوصيات الدراسات والآراء التي ينجزها؛
- التنسيق مع المؤسسات والهيئات المدعوة لجلسات الإنصات من أجل حثها على إيفاد أطر عالية الكفاءة والتخصص في المواضيع المتناولة؛
- تعزيز علاقات التعاون مع الوزراء الجدد عند تعيينهم من خلال تقديم هدية ترحيبية « Welkom kit » عبارة عن مجموعة مختارة من إصدارات المجلس.

2. يظطلع بدوره في إبرام التعاقدات المجتمعية الكبرى، بفضل استقلاليته، وحياده وتعبيره عن تنوع المجتمع المغربي وكذا بالنظر للخبرة التي راكمها عبر السنوات. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على:

- تنظيم يوم دراسي مع الشركاء المؤسساتيين والأكاديميين لتسليط الضوء على أدوار المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان الصاعدة؛
- إطلاق وتنشيط النقاش العمومي حول عدد من القضايا ذات الراهنية؛
- المبادرة بإنجاز دراسات ذات طابع استشرافي حول قضايا حاسمة بالنسبة لمستقبل البلاد؛
- تعزيز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي من أجل الانكباب على دراسة القضايا الكبرى التي تواجهها بلادنا.

3. قادر على تتبع مآل التوصيات والمقترحات التي يصدرها في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على:

- إحداث تطبيق رقمي ملحق بالموقع الإلكتروني للمجلس يتضمن لوحة قيادة تمكن من تحديد عدد التقارير والتوصيات المشار إليها من طرف مؤسسات أو تقارير أخرى، وكذا قياس وتتبع مدى أخذ توصيات المجلس بعين الاعتبار وسرعة تأثيرها وانتشارها؛
- إحداث خلية دائمة يكون لها اتصال مباشر بالجهاز التنفيذي (السلطة التنفيذية)، وذلك من أجل تعزيز علاقات التعاون بين المجلس والحكومة وتتبع مآل التوصيات الصادرة عن المجلس؛
- استكمال إنشاء قاعدة معطيات تضم توصيات المجلس، تصنفها حسب اختصاصات المجلس ومجالات تدخله وتمكن من تتبع مدى إعمال توصيات المجلس، كلياً أو جزئياً، من لدن الجهات المعنية (نصوص تشريعية وتنظيمية، سياسات عمومية، تدابير مؤسساتية وإدارية، وغير ذلك).

مجلس أكثر انفتاحا وإشعاعا:

4. يساهم في إشراك الجهات وتعزيز المشاركة المواطنة من خلال فتح قنوات جديدة تُمكن من الإنصات لعموم المواطنين وإشراكهم في بلورة تقاريره وآرائه. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على:

- البت في منصة إلكترونية لتمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم وانتظاراتهم ومقترحاتهم بخصوص المواضيع التي يشغل عليها المجلس؛
- العمل على تمكين الشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات خاصة من المساهمة في بلورة تقارير المجلس عبر دعوتهم لجلسات الانصات واللقاءات التي ينظمها؛
- تنظيم لقاءات على مستوى الجهات من أجل تقديم مخرجات آراء وتوصيات المجلس وشرح مضامينها والعمل على إشراك الجهات في دينامية إنجاز التقارير والآراء؛
- العمل قدر الإمكان على عقد دورات الجمعية العامة للمجلس خارج مقره على الصعيد الجهوي، بما يساهم في تعزيز إشعاع المجلس.

5. يستفيد من خبرة المؤسسات الدستورية الأخرى. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على:

- تعزيز حضور مؤسسات أخرى غير غرفتي البرلمان للجمعيات العامة للمجلس؛
- وضع آليات تعاقدية مع مختلف المؤسسات الشريكة للمجلس، وفي مقدمتها المؤسسات المعينة بالصفة في المجلس لتمكين المجلس من المعطيات والتحليلات اللازمة لإنجاز تقاريره؛
- تشجيع تبادل التجارب والخبرات مع المؤسسات الدستورية الأخرى (تدريب، زيارات دراسية، تكوينات، محاضرات...) بالإضافة إلى تعضيد بعض وسائل العمل (اليقظة، الولوج للبيانات الضخمة الدولية، الشبكات المعلوماتية، وغير ذلك)؛
- مواصلة تشجيع وتعزيز النقاش العمومي من خلال التنظيم المشترك لندوات فكرية أو لقاءات أو منتديات علمية أو لقاءات تواصلية تهم القضايا المجتمعية الكبرى التي تثير نقاشا داخل أوساط المجتمع المغربي.

6. متفاعل مع الوسط الأكاديمي. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على:

- مواصلة إبرام شراكات مع الجامعات ومختبرات ومراكز البحث من أجل إنجاز دراسات عملية حول بعض القضايا التي يشغل عليها المجلس (دراسات سوسيولوجية، أنثروبولوجية، اقتصادية، بيئية، وغير ذلك)؛
- العمل، على غرار ما تم القيام به مع الجامعات، على توقيع اتفاقيات تعاون مع البنك الدولي واليونسكو والأمم المتحدة، وغيرها، تجعل بموجبها إنتاجات المجلس من ضمن الوثائق التي تعتمد عليها هذه الهيئات في اشتغالها؛
- الاستعانة بخبرة الأساتذة والطلبة الباحثين من أجل إجراء بحوث في مجالات متخصصة أو دراسات مقارنة؛
- تنظيم لقاءات منتظمة بالجامعات والمعاهد من أجل تقديم مخرجات آراء وتوصيات المجلس وشرح مضامينها؛
- تزويد مكاتب المؤسسات الجامعية بتقارير المجلس.

7. منحرف في الدينامية الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على:

- الأعمال الفعلية لمضامين الاتفاقيات المبرمة، مع خلق فرق عمل خاصة مكلفة بتتبع علاقات المجلس مع نظرائه المؤسساتيين؛
- إبرام اتفاقيات جديدة خاصة مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية المؤسسات المماثلة بالدول الإفريقية والعربية؛
- تشجيع تبادل الزيارات المؤسساتية والتدريبية مع مسؤولي وأعضاء وأطر المجالس الاقتصادية الاجتماعية الشريكة؛
- إمداد عضوات وأعضاء المجلس بكل المعطيات اللازمة لتعزيز إلمامهم بمواضيع الأنشطة الإقليمية والدولية التي يمثلون المجلس فيها؛
- اقتراح العضوات والأعضاء الذين اشتغلوا على المواضيع التي تتناولها تلك التظاهرات.

مجلس أكثر فعالية على المستوى الداخلي:

8. تتسم إنتاجاته بجودتها ودقتها المنهجية. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على:

- اختيار جيل جديد من المواضيع تعالج قضايا وطنية هامة في إطار الإحالات الذاتية مع تحديد معايير دواعي الاختيار (حسب الأولويات) والقيمة المضافة التي من شأنها أن تتولد عن إنتاجات المجلس؛
- فتح إمكانية اقتراح مواضيع جديدة من طرف المواطنين؛
- الوقوف عند حصيلة 10 سنوات من عمل المجلس من خلال إجراء تقييم عام (على مستوى كفاءات إنجاز التقارير، الحكامة الداخلية، التفاعل مع المحيط، التتبع، الترافع، وغير ذلك) والقيام بدراسة استقصائية (étude d'image et de notoriété) تشمل الشركاء المؤسساتيين، مجتمع مدني منظم، المواطنين، إلخ وذلك من أجل تحسين عمل وأداء المجلس مع تنظيم يوم دراسي بحضور الصحافة لتقديم مخرجات هذا التقييم؛
- العمل على أن يظل المجلس منفتحاً على موضوعات جديدة قد تبرز للواجهة، لا سيما عند إصدار التقرير المتعلق بالنموذج التنموي الجديد، وتعيين الحكومة الجديدة بعد الانتخابات المقبلة، وغير ذلك؛
- إدراج النوع والمساواة بين النساء والرجال بشكل منهجي ومنسق في آراء وتقارير؛
- اقتراح دليل من أجل إدراج «مقاربة النوع الاجتماعي» في الآراء والتقارير.

9. يعتمد على مساطر عمل دقيقة، واضحة، مُفَعَّلة ويتقاسمها الجميع. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على:

- التعجيل باعتماد دليل المساطر، بعد تحيينه وإغنائه بالتراكمات الجيدة على مستوى اللجان، مع تحديد نموذج موحد لتقارير وآراء المجلس، بما في ذلك ما يتصل بالحجم، والمنهجية، التسلسل، وتحديد الآجال، ومسطرة الاستعانة بالخبرة الخارجية عند الاقتضاء، وغير ذلك؛
- وضع نموذج موحد في إعداد وصياغة الورقة التأطيرية للإحالات والإحالات الذاتية، يمكن من الإحاطة الدقيقة والمبتكرة بالإشكاليات المعالجة، وفق منهجية متوافق بشأنها من طرف اللجان الدائمة وفرق العمل الموكول لها إعداد هذه الأوراق؛

10. يعتمد في تدبير موارده على أنماط تديرية مرتكزة على النتائج ونجاعة الأداء. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على:

- استكمال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية 103.13، من خلال:
 - تحسين نجاعة الميزانية من خلال مسك محاسبة تحليل التكاليف؛
 - الانخراط في عملية التصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون من طرف المجلس الأعلى للحسابات؛
 - تجويد مشروع نجاعة الأداء المنجز من طرف المجلس المرافق لمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية.
- الرفع من انسيابية معالجة مسطرتي تصفية وأداء النفقات بنزع الصفة المادية على الوثائق المحاسبية في إطار نظام التدبير المندمج للنفقات « جيد».

كما يعترم المجلس تعزيز سير عمله، من خلال التدابير التالية:

11. تواصل فعال قائم على الانتظام والنجاعة والمبادرة والاستباق والاستثمار الأمثل للتطورات التكنولوجية، من خلال:

- مواصلة تنظيم لقاءات لتقديم خلاصات التقارير والآراء المصادق عليها؛
- اقتراح تحديث النظام الأساسي للمجلس حتى يتمكن من رفع التحديات الجديدة التي تواجه المجلس؛
- تعزيز قدرات الأعضاء في مجال التواصل المؤسسي من خلال تنظيم دورات تدريبية؛
- العمل على تزويد الأعضاء ببطاقة تواصلية بشأن المواضيع المصادق عليها من طرف الجمعية العامة؛
- تقوية الحضور والتفاعل في شبكات التواصل الاجتماعي ومختلف وسائل الإعلام؛
- مواصلة تعزيز حضور المجلس في الملتقيات الوطنية والدولية من أجل التعريف بإنتاجاته؛
- عقد اجتماعات تسيقية للفئات واللجن، بكيفية دورية، مع السيد الرئيس لتبادل وتقاسم الرؤى حول الرهانات والاستراتيجيات المتبعة من لدن الرئاسة والأمانة العامة؛
- النظر في إمكانية تعيين متحدثين رئيسيين باسم المجلس في مواضيع محددة، مع تمكينهم من العناصر والمعطيات اللازمة للاضطلاع بهذا الأمر؛
- اقتراح وضع باب بالموقع الإلكتروني للمجلس خاص بإبراز أنشطة الأعضاء « نافذة على أنشطة الأعضاء»؛
- اعتماد صيغة جديدة لانعقاد الاجتماعات تجمع بين الصيغة الحضورية والمشاركة عن بُعد، وهي طريقة مكنت الأعضاء من أن يكونوا أكثر مواظبة وأكثر إنتاجية ورفعت من جودة العمل؛
- التنزيل التدريجي للمخطط القطاعي لإدماج اللغة الأمازيغية على صعيد المجلس؛
- العمل على ترجمة آراء المجلس إلى اللغة الإنجليزية؛
- إعداد بطاقات تقنية وكبسولات سمعية بصرية تضم معلومات مبسطة لتقريب المواطنين والمواطنات من المجلس وإنجازاته.

12. إدارة أكثر فعالية مواكبة لاستراتيجية المجلس وللتحديات الراهنة في مجال الحكامة الجيدة والترشيد، والرقمنة، من خلال:

- استكمال عملية توظيف الخبراء الداخليين والأطر داخل المجلس حسب المناصب المتاحة؛
- إعداد مخطط للتكوين لتنمية الكفاءات وتمكين القدرات؛
- العمل على إحداث مكتبة وسائطية مجهزة بأحدث المعدات من أجل تمكين أعضاء وأطر المجلس من المراجع والوثائق الضرورية؛
- اقتراح إعداد نشرة داخلية شهرية (newsletter) تتضمن القرارات الصادرة عن اجتماعات المكتب وخلصات الزيارات التي يقوم بها الأعضاء سواء داخل المغرب أو خارجه؛
- مواصلة تفعيل إنشاء قاعدة تجميع توصيات المجلس لتسهيل استعمالها؛
- مواصلة تجديد تجهيزات المجلس؛
- استكمال عملية تجديد الحظيرة السمعية البصرية للمجلس.

ملاحق

الملحق رقم 1: أبرز نتائج استطلاع رأي المواطنين والمواطنين حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق زراعة القنب الهندي

يهدف هذا الاستطلاع، الذي أُجْرِيَ خلال الفترة ما بين 20 و31 ماي 2021 على عينة تمثيلية من الساكنة المغربية تتكوّن من 1054 شخصًا، تتراوح أعمارهم بين 18 و69 سنة، إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على مواقف وتصورات المواطنين المغاربة إزاء القنب الهندي، والمجالات التي يمكن أن يشملها تقنين زراعته واستعمالاته؛
- تحديد تمثلات آثار تقنين استعمال القنب الهندي لأغراض علاجية وصناعية؛
- تقييم التصورات التي تهمّ السبل الممكنة لتحقيق تنمية سوسيو-اقتصادية في مناطق زراعة القنب الهندي؛
- تقييم التصورات المتعلقة بعمليات المواكبة الاقتصادية والتقنيّة والاجتماعية للساكنة، وذلك من أجل إنجاح هذا الانتقال.

وتتجلى أبرز نتائج هذا الاستطلاع في ما يلي:

1. المعرفة المتعلقة بالقنب الهندي وزراعته

- صرّح 25 في المائة من الذين شملهم الاستطلاع بكونهم يهتمون بموضوع القنب الهندي؛
- 28 في المائة منهم يعرفون بأنّ هناك عدة أصناف من القنب الهندي، و34 في المائة يعتقدون أن هناك نوعًا واحدًا فقط، في حين أنّ 38 في المائة لا يعرفون ما إذا كان هناك صنّف واحد أو أكثر من القنب الهندي؛
- أشهر أصناف القنب الهندي هي الخردالة (24 في المائة) والبلدية (20 في المائة)؛
- 22 في المائة يعرفون أنّ هناك بعض أصناف القنب الهندي غير مضرّة بالصحة؛
- 59 في المائة قرأوا أو شاهدوا أو سمعوا معلومات تتعلق بالقنب الهندي في الآونة الأخيرة، ولا سيّما حول تقنيته (62 في المائة) واستعماله لأغراض طبيّة (43 في المائة)؛
- أبرز الاستعمالات المعروفة للقنب الهندي هي السبسي (62 في المائة)، واستعماله لأغراض طبيّة وعلاجية (50 في المائة) وتحويله إلى مخدر الشيرا (48 في المائة)؛
- بخصوص مناطق زراعة القنب الهندي، أشار المستجوبون في المقام الأول إلى منطقة كتامة (65 في المائة)، التي تحتلّ مرتبة متقدمة بفارق كبير عن شفشاون وأحوازها (17 في المائة)، ثم منطقة الحسيمة (15 في المائة).

2. المواقف تجاه القنب الهندي وزراعته

- يجمع الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع تقريباً (94 في المائة) على أنّ زراعة القنب تُعتبر زراعةً تاريخيةً في المغرب، وتشكل المصدر الوحيد للدُّخْل بالنسبة لأسر بعض المناطق (91 في المائة)، كما أنها تساهم في خلق فرص الشُّغل (91 في المائة) وفي التنمية الاقتصادية (86 في المائة).
- يعتقد غالبية الأشخاص المستجوبين أنّ استهلاك القنب الهندي يمثّل جزءاً من ثقافتنا (67 في المائة)، وأنّه يُسيء إلى صورة المغرب في العالم (62 في المائة) وأنه يشكل عاملاً من عوامل تفاقم الجريمة في بلادنا (70 في المائة).
- بالمقابل، تُعتبر نسبة قليلة من الذين شملهم الاستطلاع أنّ زراعة القنب الهندي تساهم في تدهور البيئة (47 في المائة)، وأنّ استهلاكه ليس له تأثير سلبي على الصحة (33 في المائة).

3. معرفة مشروع القانون

- صرّح 68 في المائة من الذين شملهم الاستطلاع بأنهم سمعوا بمشروع قانون تقنين زراعة القنب الهندي في المغرب. وهم يعتبرون أنّ هذا التقنين يهّم بصورة أساسية الاستعمالات التالية:
- طبية وعلاجية: 85 في المائة.
 - مستحضرات التجميل: 48 في المائة.

4. مواقف تتعلق بتقنين زراعة القنب الهندي

تعتبر غالبية العظمى من المستجوبين بأنه ينبغي السماح بزراعة القنب الهندي:

- فقط في المناطق المزروعة تاريخياً بهذه النبتة: 64 في المائة.
- فقط لسكان المناطق المزروعة تاريخياً بهذه النبتة: 58 في المائة.
- شريطة الحصول على ترخيص خاص: 79 في المائة.

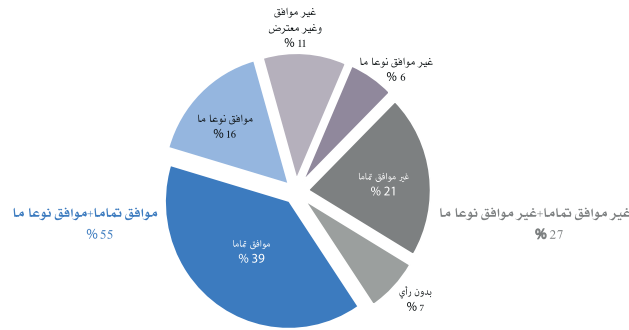
5. مواقف إزاء تقنين القنب- التنمية الاقتصادية والمجالية

- أزيد من 80 في المائة يعتبرون أنّ تقنين القنب الهندي (للاستعمال العلاجي أو التجميلي أو الصناعي) سيكون له أثر إيجابي على الجوانب الاقتصادية، لا سيما ما يتعلق بتصدير المنتجات الطبية، وخلق فرص الشغل في المجالات المعنية، وباقتصاد المغرب بصفة عامة، وغير ذلك. بالمقابل، أشارت نسبة أقل من المستجوبين للأثر الإيجابي لهذا التقنين على صورة البلاد في الخارج (65 في المائة)، وعلى انخفاض معدلات الجريمة والاتجار بالمخدرات (56 في المائة).
- تُعتبر نسبة 61 في المائة بأن الوسيلة الرئيسية الممكنة لتحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية لمناطق زراعة القنب الهندي هي الاستثمار العمومي في البنيات التحتية (الطرق والمستشفيات والمدارس، وغيرها).
- على صعيد آخر، يرى 77 في المائة من العينة المستجوبة أنّ تقنين القنب الهندي يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية للمناطق المعنية بزراعة هذه النبتة، 53 في المائة منهم مقتنعون بذلك تمام الاقتناع.

■ من أجل مساعدة المزارعين في المناطق المعنية بزراعة القنب الهندي، يذُكر الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع، في المقام الأول، منح الإعانات والمساعدات المالية (51 في المائة)، أو تكوين المزارعين في المجال الفلاحي (29 في المائة) وإنشاء تعاونيات فلاحية (29 في المائة).

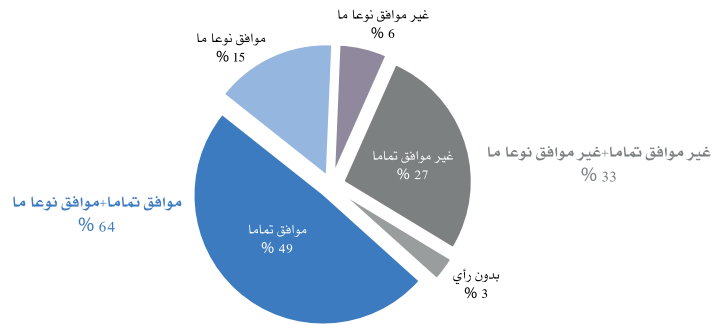
6. مدى مقبولية تقنين زراعة القنب الهندي

صرَّح 55 في المائة من المُستجوبين أنهم يوافقون على تقنين زراعة القنب الهندي من لدن الدولة، و11 في المائة غير مهتمّين بذلك، و27 في المائة أعربوا عن عدم موافقتهم على هذا الأمر.



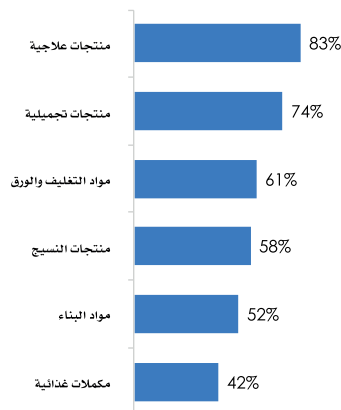
7. مدى مقبولية تقنين بيع واستهلاك القنب الهندي المُراقب من طرف الدولة

يوافق حوالي ثلثي الذين شملهم الاستطلاع على فكرة بيع واستهلاك القنب الهندي تحت مراقبة الدولة (64 في المائة)، ويوافق حوالي النصف «موافقة تامة» على هذا الأمر (49 في المائة).



مقاصد الاستعمال

تختلف مقاصد استعمال المنتجات التي مصدرها القنب الهندي تبعاً للاستعمال المُقترح:



الملحق رقم 2: مذكرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا: حماية العاملين في القطاع غير المنظم، ضرورة ملحة»

La lutte contre la pandémie de coronavirus confronte la situation socioéconomique du pays à de grands défis dans un contexte de grande incertitude des prévisions conjoncturelles. Chaque jour connaît, au regard de l'appréhension de l'évolution du fléau, l'annonce et la mise en œuvre de nouvelles mesures d'intervention.

Nos pouvoirs publics ont pris des décisions courageuses et déployé, graduellement, un train de mesures d'ordre sanitaire, sécuritaire et administratif, en vue de prémunir le pays d'une expansion anarchique et non-maitrisée de ce virus très contagieux. Quelles que soient leurs finalités et leurs cibles, toutes ces mesures visent, in fine, à instaurer un maximum de distanciation sociale pour limiter autant que possible la propagation de ce mal.

D'autres mesures d'ordre économique et financier ont été décidées et mises en œuvre pour anticiper et réduire les impacts éventuels de cette pandémie sur le tissu économique et la situation socio-économique des catégories les plus vulnérables.

Cette conjoncture exceptionnelle aura indéniablement des conséquences directes sur les revenus des personnes déjà vulnérables et celles qui pourraient se retrouver privées de revenus du fait de la baisse (ou de l'arrêt) de leurs activités, notamment les travailleurs de l'informel.

Par ailleurs, un nombre important de personnes et de métiers qui gravitent autour de lieux de vie collectifs vont subir de plein fouet les impacts négatifs liés à la perturbation ou à l'arrêt desdites structures suite aux décisions administratives annoncées le lundi 16 mars.

De surcroît, les consignes restrictives émanant des autorités publiques et qui vont dans le sens d'une limitation au maximum du contact avec autrui, l'auto-confinement et la réduction de déplacements au strict minimum, sont de nature à impacter d'autres corps de métiers manuels caractérisés par leur vulnérabilité ou leur saisonnalité.

Devant cette situation, quelles sont les mesures efficaces à entreprendre aux fins de protéger, d'aider et de sécuriser les personnes vivant des activités informelles face aux impacts économiques négatifs causés par le coronavirus ?

De qui parle-t-on?

Il s'agit des personnes ne bénéficiant pas des mécanismes de ciblage d'aides sociale mis en place par l'Etat. Ce sont les catégories vulnérables exerçant des activités informelles payées au jour le jour, chaque semaine ou chaque quinzaine. Il s'agit notamment des :

1. Indépendants dans l'informel : Personnes exerçant des activités informelles, en général à titre individuel, et ne possédant pas de patente comme les journaliers, cordonniers, coiffeurs, plombiers, électriciens, mécaniciens, menuisiers, maçons, peintres de bâtiments et autres métiers manuels. Il s'agit également des personnes s'adonnant à des micro-activités de rue : marchands ambulants, commerçants à l'étalage (dits ferrachas), livreurs, cireur de chaussures, porteurs, gardiens de voiture, etc.
2. Unités de production informel : personnes exerçant dans des unités de production informelles (UPI, ouvriers) : serveurs, cuisiniers, personnel des bains, moniteurs de sports, animateurs, travailleurs aux points de lavage de voitures.... etc.

À l'instar des mesures prises en faveur des entreprises structurées et organisées, l'Etat se devrait de venir en aide à ces structures informelles pour les soutenir et les préparer à l'après crise sanitaire. L'objectif étant de les inclure dans l'économie formelle et d'en faire de véritables leviers de relance économique.

Selon le HCP, les unités de production informelles (UPI) recensées en dehors des secteurs agricoles et pêche côtière en 2013 sont au nombre de 1 680 000. Chaque année se créent environ 19 000 UPI. Le nombre des UPI peut être estimé à 1 800 000 en 2020. Etant donnée que chaque UPI emploie une à deux personnes portant ainsi le nombre des emplois dans le secteur informel approximativement à 2 700 000 en 2020.

Comment sont-ils affectés ?

1. Indépendants dans l'informel :

- Chute drastique ou perte totale de revenus de substance ;
- Difficulté voire impossibilité d'honorer les engagements mensuels tels que le paiement des factures d'eau, électricité, internet, écoles et loyer ;
- Difficulté à assurer les frais liés aux soins de santé : médicaments, actes médicaux, consultation... ;
- Perturbation dans le remboursement des crédits personnels contractés (accumulation des impayés, risque de pénalités...).

2. UPI :

- Arrêt de production ;
- Fond de roulement épuisé ;
- Difficulté voire impossibilité à assurer le paiement des salaires et des contributions sociales ;
- Problèmes de loyer et factures d'eau, électricité, internet... ;
- Dépérissement des marchandises/matières première ;
- Perturbation dans le remboursement des crédits (accumulation des impayés, risque de pénalités...).

Comment les aider ?

Plusieurs mesures peuvent être entreprises et à des niveaux différents :

1. Indépendants dans l'informel :

Pour la première catégorie, les personnes peuvent être identifiés par les autorités compétentes au niveau des différentes communes du Royaume. Le CESE recommande :

- D'apporter des aides direct (monétaire ou en nature)aux personnes non adhérentes à la Caisse Nationale de la Sécurité Sociale (CNSS) pour subvenir à leurs besoins vitaux (santé et alimentation);
- De les inscrire au registre des auto-entrepreneurs et à la CNSS avec une exonération de 12 mois de cotisation ;
- De procéder à un report des factures d'eau et d'électricité ;
- De reporter, sans intérêt, les échéances de crédits auprès des banques et des organismes de micro-crédit dues par ces personnes pendant cette conjoncture exceptionnelle⁸² ;
- D'aider et encourager les personnes issues du monde rural et exerçant des activités informelles

82 - Tel que proposé par les banques membres du GPBM au profit des Professionnels et des TPE, dans le cadre des mesures de soutien des ménages et entreprises en difficultés à cause de la pandémie du Coronavirus « La Covid-19 ». Cette mesure a été confirmée par le Comité de veille économique en faveur des salariés affiliés à la CNSS

touchées par la crise, à rentrer temporairement dans leurs régions d'origine. Cette assistance, tout en respectant le principe du consentement et les mesures d'hygiène requises, doit couvrir les frais de transport ainsi qu'une aide financière de substance ;

Pour les personnes qui ne souhaitent pas bénéficier de cette mesure, des solutions pour des conditions de logement respectant les exigences sanitaires décrétées doivent être trouvées, en particulier pour les ouvriers qui vivent dans les chantiers de construction (les migrants subsahariens qui exercent dans le BTP doivent être également concernés par cette dernière mesure).

Par ailleurs, et par-delà la gestion stricto sensu de la crise et des impacts du Coronavirus, l'Etat doit prendre en considération la conjoncture économique du pays dans la perspective d'élaborer, à l'issue de la crise, un plan d'action visant l'intégration de la catégorie susvisée dans le secteur formel en saisissant l'opportunité des initiatives déjà lancées (programme Intilaka, INDH, etc.)

2. Les UPI :

Pour la deuxième catégorie, à savoir les UPI, il convient de leur accorder des facilités et des incitations afin d'atténuer l'ampleur de la crise actuelle sur les conditions socioéconomiques de leurs employés.

Eu égard à l'urgence de la situation, le CESE propose d'apporter l'aide nécessaire notamment aux :

- Auto-entrepreneurs désirant sortir de l'informel et rejoindre le secteur organisé et qui sont inscrits auprès des agences de BARID AI MAGHRIB ;
- UPI disposant d'un registre de commerce (hors commerces, alimentation, tabac et épicerie) et d'un local de moins de 20m² de surface ;
- Personnes disposant de patentes ou exerçant des activités et métiers reconnus par l'administration territoriale.
- Ces UPI peuvent bénéficier d'un package qui comprends les avantages suivants :
 - Une exonération des impôts de l'année en cours et un report du paiement de toutes les échéances fiscales ;
 - Un appui financier direct aux salariés à hauteur de 2000dhs pendant la période de crise⁸³ ;
 - L'enregistrement des employés à la CNSS avec prise en charge de l'Etat pour 12 mois sans pénalisation sur les années non déclarées sur la base d'une simple déclaration d'honneur par l'employeur gérant de l'UPI ;
 - Un accès à une ligne de crédit de fonctionnement (facilité de caisse) ne dépassant pas 50 000DHS utilisable sur simple ouverture de compte bancaire ⁸⁴;
 - Le différé, sans intérêt, des échéances auprès des banques et des organismes de micro-crédit dues par ces personnes (employeurs et salariés) pendant la période de crise⁸⁵ ;
 - Un report des factures d'eau et d'électricité.

Concernant la mesure relative à l'affiliation à la CNSS, il est ainsi préconisé de l'ouvrir aux « personnes physiques » exerçant les activités susvisées en les assimilant à des personnes morales en attendant la reconversion à un statut de SARL.

83 - A l'instar des mesures sociales, économiques et fiscales prises par le Comité de veille économique en faveur des salariés affiliés à la CNSS qui se retrouveront en arrêt d'emploi à cause des conséquences du Coronavirus

84 - A l'instar des mesures sociales, économiques et fiscales prises par le Comité de veille économique en faveur des PME-TPE et activités professionnelles

85 - Tel que proposé par les banques membres du GPBM au profit des Professionnels et des TPE, dans le cadre des mesures de soutien des ménages et entreprises en difficultés à cause de la pandémie du Coronavirus « La Covid-19 »

Quels sont les outils à utiliser ?

Le CESE suggère le recours à l'utilisation du système de comptes mobiles pour le versement des aides directement aux personnes éligibles. Cette mesure, basée sur l'utilisation du digital permettra, une meilleure gestion et traçabilité de cette aide directe. Elle minimisera aussi l'usage de l'espèce et la distribution directe, vecteurs potentiels de la propagation du virus.

Sur le plan pratique, le Maroc dispose déjà d'une quinzaine d'acteurs ayant déjà mis en place des solutions techniques permettant l'ouverture de comptes mobiles.

Une proposition, en annexe de ce document, présente les principales composantes de la démarche à suivre pour concrétiser l'utilisation des comptes mobiles dans l'acheminement des aides directes. Elle comporte l'ouverture des comptes, la procédure d'éligibilité, les modalités liées au versement, transfert et utilisation des aides.

La réussite d'un tel projet de grande envergure nécessite un certain nombre de prérequis dont nous citons :

- Mise en place d'une équipe permanente dédiée impliquant les parties prenantes pour élaborer le processus de traitement avant le lancement du projet et l'améliorer selon le principe dit de « TEST and GO » au cours de son déploiement
- Adoption du principe du contrôle a posteriori pour ne pas surcharger les capacités de traitement de l'administration et des partenaires mobilisés (CGEM, GPBM, Fédérations, société civile...)
- Digitalisation complète du process :
 - Mise en place d'une plateforme web simplifiée pour recevoir les dossiers
 - Acter que le scan de document a désormais la même validité juridique que l'original (décision du ministre des finances, de l'intérieur à appuyer par la Cour des Comptes)
 - Recours à la visioconférence (Skype, Whatsapp, Zoom, Teams...) comme moyen d'archiver la reconnaissance des bénéficiaires par les agents de l'Etat
 - Audit aléatoire d'un nombre limité de dossiers pour empêcher la prolifération de l'idée d'impunité en cas de fraude
- La mise en place d'un centre d'appel doté des moyens humains et techniques en mesure d'apporter à distance toutes les informations nécessaires aux bénéficiaires en prenant en charge le traitement difficultés d'utilisation de la plateforme et des anomalies dans des délais très rapide pour crédibiliser le système ;
- La mise en place d'une équipe d'analyse des données pour permettre au gouvernement de s'attaquer très rapidement aux cas de fraudes et formes d'abus qui sont inhérents à ce type de projet lancés dans l'urgence. Il est à noter à ce propos que l'institution qui sera chargée de ce programme d'aide devrait tolérer un certain niveau de fraude et mettre en place les outils qui permettront de le réduire progressivement à mesure que l'implémentation des mesures avance.

Démarche proposée pour l'utilisation des comptes mobiles pour le versement des aides directement aux personnes éligibles :

- Ouverture des comptes : Donner la possibilité à tous les marocains d'ouvrir des comptes de type 2 (selon la réglementation de Bank Al Maghrib), dont le plafond est de 10 000 MAD, avec une procédure entièrement dématérialisée. Ce choix nécessite un allègement des règles actuelles qui exigent la signature d'une convention d'ouverture de compte avec présence physique du client. La procédure digitale de remplacement permettra, le recueil lors de l'enrôlement des éléments d'identification suivants : le numéro de téléphone, le numéro de la carte d'identité nationale, la copie de la carte d'identité nationale ainsi que d'une photo prise en Selfy. Cette dernière sera

comparée par l'établissement qui ouvre le compte à la photo de la carte d'identité pour s'assurer de l'identité du client. Il est à noter que cette procédure est largement utilisée actuellement par des banques en ligne dans le monde entier. Il serait possible de demander toute autre information requise pour vérifier l'éligibilité aux aides ;

- Procédure d'éligibilité : Les informations recueillies pour l'ouverture du compte mobile peuvent être mises à la disposition des services compétents pour les croiser avec des données existantes pour le choix des personnes éligibles. Le fichier du RAMED avec près de 8 millions de personnes recensées et trois millions de ménages peut être utilisé. De même que des croisements peuvent être effectués avec le fichier de la CNSS et celui des autoentrepreneurs disponibles au niveau de la Poste. La première vague de personnes éligibles pourra être informée par simple message sur le téléphone mobile. Des procédures de recours faisant appel aux services de l'Etat peuvent être mises en place pour renforcer la pertinence des algorithmes de décision ;
- Versement des aides : le versement des aides peut être réalisé par l'envoi d'un fichier périodique vers un organisme central qui procédera à sa ventilation par établissement de paiement ;
- L'utilisation des aides : les aides ainsi reçus peuvent être utilisées selon plusieurs formes :
 - Retrait au niveau des réseaux des établissements de paiement : Chaque bénéficiaire pourra procéder au retrait au niveau des agents des établissements de paiement existants. Les sociétés de transfert de fonds disposent déjà d'une capillarité de près de 10 000 points dont le nombre peut être développé de manière rapide pour atteindre 25 à 30 000 points en quelques mois ;
 - Retrait sur les GAB : Les fonds reçus pourront être retirés sur les guichets automatiques des banques de la place qui en comptent plus de 7000 ;
 - Paiement chez les commerçants : Moyennant une simplification des procédures d'enrôlement des commerçants pour l'acceptation du paiement mobile, les établissements peuvent développer très rapidement l'implémentation de cette fonctionnalité pour permettre le paiement chez les commerçants. La gratuité en termes de commissions et une exonération fiscale significative pourraient accélérer le recours à cette option de l'usage des aides. Ainsi, il deviendra possible de mieux maîtriser l'usage des aides octroyées dont une partie pourrait être exclusivement destinées pour des familles de produits (bonbonne à gaz, sucre, farine, ...).
 - Transfert P2P : les destinataires des aides pourront aussi les transférer vers des personnes de leur entourage en contrepartie d'argent en espèces.

الملحق رقم 3: لائحة جلسات الإنصات

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	
وزارة الداخلية	
الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية	منظمات غير حكومية ومجتمع مدني
كونفدرالية جمعيات صنهاجة سراير	
تسيقية أبناء بلاد الكيف صنهاجة وغمارة	
تسيقية المجتمع المدني بدائرتي كتامة وباب برد	
الهيئة الوطنية متعددة التخصصات للترافع حول مشروع القانون 13.21 (مساهمة كتابية)	
التعاونية الفلاحية (COPAG)	
شركة كوسومار (COSUMAR)	
الفيدرالية المغربية لصناعة الأدوية والابتكار الصيدلي	
مختبرات لابروفان (LAPROPHAN)	
مختبرات صوطيما (SOTHEMA)	
السيد عبد الرحيم بوعزة	منتخبون
السيد العربي المحرشي	
السيد نور الدين مضيان	
السيدة كنزة أفصاحي	خبراء
السيد إدريس بنهيمه	
السيد خالد مونا	
الدكتور جواد أنيسي	
الدكتور محمد الحسوني	
الدكتور خالد صنديد	

الفهرس

مذكرة تقديمية 11

تمهيد 25

القسم الأول: تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2020..... 27

أهم التطورات التي طبعت سنة 2020..... 29

1.1. المحور الاقتصادي 29

2.1. المحور الاجتماعي..... 45

3.1. المحور البيئي..... 59

II. نقاط اليقظة والتوصيات 66

1.2. توصيات في المجال الاقتصادي 66

2.2. توصيات في المجال الاجتماعي 70

3.2. توصيات في المجال البيئي 71

القسم الثاني: عناصر من أجل استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

تقطع مع الوضعية الحالية في مناطق زراعة القنب الهندي 73

I. الحالة الراهنة..... 76

1.1. السياق التاريخي والسياسي والسوسيو-اقتصادي الذي أدى إلى انتشار اقتصاد غير مشروع

للقنب الهندي في شمال المغرب 76

2.1. في الحالة الراهنة، يظل الاقتصاد السري للقنب الهندي عائقا أمام تنمية المناطق

المعنية بزراعته 81

II. عناصر من أجل استراتيجية للقطيعة في مجال تطوير تحويل القنب الهندي للاستعمالات

الصناعية والنهوض به 85

1. تدابير وسياسات سوسيو-اقتصادية ذات أولوية 86

2. عوامل إنجاح هذه الاستراتيجية الجديدة 86

3. نماذج ممكنة لتنظيم المزارعين وقطاعات الصناعة الفلاحية والدوائية والبحث والتطوير 88

القسم الثالث: أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي..... 93

1. محطات هامة..... 96

1.1. إسهام أقوى للمجلس في تدبير الظرفية الاستثنائية المرتبطة بأزمة كوفيد- 19 التي شهدتها

بلادنا بأشكال متعددة وصيغ متنوعة 96

2.1. تجاوب أكبر للحكومة ومجلسي البرلمان، لا سيما مع مبادرات المجلس وتوصياته

في أفق مأسسة محكمة وتعاون فعال بينهما 97

3.1. المساهمة في دينامية إعداد النموذج التنموي الجديد 99

4.1. تفاعل مع المواطنين والوسط الأكاديمي 99

5.1. تجويد انتاجات وقدرات المجلس 100

II. حصيلة سنة 2020..... 101

1.2. دورات الجمعية العامة 101

2.2. مكتب المجلس 101

3.2. اللجان الدائمة 103

4.2. اللجان المؤقتة 127

5.2. الندوات واللقاءات الوطنية والدولية 132

6.2. العلاقات العامة، تعزيز إشعاع المجلس والتواصل مع المواطنين والمواطنات 133

7.2. الشراكة والتعاون الدولي 135

8.2. أنظمة الإعلام والتواصل 136

9.2. ميزانية المجلس 137

برنامج العمل برسم سنة 2021..... 138

الملاحق 145

الملحق رقم 1: أبرز نتائج استطلاع رأي المواطنين والمواطنات حول التنمية الاقتصادية

والاجتماعية لمناطق زراعة القنب الهندي..... 145

الملحق رقم 2: مذكرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «الانعكاسات
الاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا: حماية العاملين في القطاع غير المنظم،

ضُرورة مِلْحَة» 148

الملحق رقم 3: لأحة جلسات الإنصات..... 153

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الأعضاء

- فئة الخبراء**
1. احجبوها الزبير
 2. أحمد عبادي
 3. ادريس الإيلالي
 4. أرمان هاتشويل
 5. ألبير ساسون
 6. التهامي عبد الرحمان الغرفي
 7. الطاهر بنجلون
 8. أمين منير العلوي
 9. أمينة العمراني
 10. حكيمة حميش
 11. خليفة عزيزان بلقاضي
 12. طريق اكيوزول
 13. عبد الله موقصيط
 14. عبد المقصود راشدي
 15. فؤاد ابن الصديق
 16. لحسن والحاج
 17. محمد حراني
 18. محمد وكريم
 19. محمد البشير الراشدي
 20. مصطفى بنحمزة
 21. نبيل حكمت عيوش
- فئة ممثلي النقابات**
22. ابراهيم زيدوح
 23. أحمد بهنيس
 24. أحمد بابا عبان
 25. بوشتي بوخالفة
 26. جامع المعتصم
 27. خليل بنسامي
 28. عبد الرحمان قنديلة
 29. عبد الرحيم لعبايد
 30. عبد العزيز إوي
 31. غلال بنلعربي
 32. علي بوزعشان
 33. لحسن حنصالي
 34. لطيفة بنواكريم
 35. محمد بوجيدة
 36. محمد بنصغير
 37. محمد علوي
 38. محمد دحماني
 39. محمد عبد الصادق السعيد
- فئة ممثلي الهيئات والجمعيات المهنية**
40. مصطفى اخلافة
 41. مينة الرشاطي
 42. نجاة سيمو
 43. نورالدين شهبوني
 44. أحمد أبوه
 45. أحمد أعياش
 46. ادريس بلفاضلة
 47. العربي بلعربي
 48. أمين برادة سني
 49. عبد الحي بسة
 50. عبد الكريم فوطاط
 51. عبد الكريم بنشرقي
 52. عبد الله متقي
 53. عبد الله دكيك
 54. علي غنام
 55. كمال الدين فاهر
 56. محمد بولحسن
 57. محمد بنجلون
 58. محمد فيكرات
 59. محمد رياض
 60. محمد حسن بنصالح
 61. مريم بنصالح شقرون
 62. منصف الزباني
 63. منصف كتاني
 64. سعد الصفريوي
- فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعي**
65. الزهرة زاوي
 66. جواد شعيب
 67. حكيمة ناجي
 68. سيدي محمد كاووزي
 69. طارق السجلماسي
 70. عبد الرحمان الزاهي
 71. عبد الرحيم كسييري
 72. عبد المولى عبد المومني
 73. كريمة مكيفة
 74. نلا نزهة العلوي
- فئة الشخصيات المعينة بالصفة**
75. ليلي بربيش
 76. محمد مستغفر
 77. محمد بنقدور
 78. محمد الخاديري
 79. أحمد التجاني الحلبي العلمي
 80. أمينة بوغياش
 81. خالد لحو
 82. ادريس اليزمي
 83. حسن بوبريك
 84. خالد الشدادي
 85. رشيد بن المختار بن عبد الله
 86. محمد بنعليو
 87. لبنى طريشة
 88. عبد العزيز عدنان
 89. عبد اللطيف الجواهري
 90. عثمان بنجلون
 91. عمر عزيما
 92. لطفي بوجندار
 93. رئيس المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة
 94. رئيس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي
 95. رئيس الهيئة المكلفة بالمنافسة ومحابة جميع أشكال التمييز

